



قشرة

الجريمة والمجتمع

المجلد ٩، العددان ١ و٢، ٢٠١٨

عدد خاص

الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

نشرة الجريمة والمجتمع

المجلد ٩، العددان ١ و٢، ٢٠١٨

المحرر الضيف

تد ليغيت

عدد خاص

الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية



الأمم المتحدة

فيينا، ٢٠١٩

منشورات الأمم المتحدة
eISBN: 978-92-1-004170-6

الآراء المُعْرَب عنها في المقالات الموقَّعة المنشورة في نشرة الجريمة والمجتمع هي آراء كُتَّابها ولا تعبّر بالضرورة عن وجهات نظر الأمانة العامة للأمم المتحدة.

لا تنطوي التسميات المستخدمة ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها هذا المنشور على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو للسلطات القائمة فيها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

© الأمم المتحدة، ٢٠١٩. جميع الحقوق محفوظة، في العالم أجمع.

يُرجَّب بطلبات الإذن باستنساخ هذا العمل، على أن تُرسل إلى أمانة مجلس المنشورات على العنوان التالي: Secretary of the Publications Board, United Nations Headquarters, New York, N.Y. 10017, U.S.A. أو يُستخدم النموذج الخاص بالاتصال بالمجلس في موقع الأمم المتحدة الشبكي: www.un.org/en/aboutun/copyright/contactform.asp?address=1. ويجوز للحكومات والمؤسسات التابعة لها أن تستنسخ هذا العمل من دون إذن مسبق، ولكن يُطلب إليها أن تذكر المصدر وتُعلِّم الأمم المتحدة بذلك.

منشور صادر عن قسم اللغة الإنكليزية والمنشورات والمكتبة، مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

تصدير

نشرة الجريمة والمجتمع هي أحد منشورات الأمم المتحدة المخصصة للبيع والتي يصدرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) الكائن في فيينا. وتصدر النشرة بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست، وهي الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية.

وتقدّم النشرة مقالات سياساتية المنحى تتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وهي تركز على ما يهم المجتمع الدولي بوجه خاص من اتجاهات وممارسات في مجال العدالة الجنائية.

وهذا الإصدار من النشرة مخصّص لموضوع الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية. وهو عاشر إصدار من النشرة يُنشر ويُورّع على نطاق واسع وعلى جمهور متنوع من القراء. ويمكن الاطلاع على الإصدارات السابقة من النشرة على الموقع الشبكي للمكتب (www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/Forum-on-Crime-and-Society.html).

وقد كُتبت جميع الإسهامات في هذا الإصدار من النشرة بصفة مؤلفيها الشخصية، ولا ينبغي أن تُعدّ تعبيراً عن وجهات نظر أو مواقف رسمية للمؤسسات التي يمثلونها.

ويوجد تعارض متأصل بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. فمع نمو الاستهلاك العالمي، تتزايد بالضرورة الصعوبات التي يواجهها كوكبنا. وتمثل التنمية المستدامة الحل التوفيقى الصعب المنال بين رغبتنا الجماعية في القضاء على الفقر وحاجتنا إلى الإبقاء على الأرض صالحة للعيش عليها. وكما توضح المقالات في هذا المجلد، لا يمكن التوصل إلى هذا الحل التوفيقى إلا عند التوفيق الجاد بين اعتبارات التنمية وحفظ الطبيعة.

وتتناول المقالة الأولى من هذا الإصدار الأسباب التي قد يقرر ممارس الصيد غير المشروع بسببها الضغط على الزناد. ويكتسي فهم هذا الحافز أهمية بالغة على اعتبار أن التجارة غير القانونية بالأحياء البرية تختلف عن غيرها من أشكال التجارة في الأسواق غير المشروعة، من قبيل الاتجار بالمخدرات. ففيما يخص معظم أشكال السلع المهزّبة، يقع الضرر الاجتماعي المصاحب عندما تُستخدم السلعة في سوق المقصد. أما فيما يخص الأحياء البرية، فإن العكس هو الصحيح، أي أن الضرر يقع عندما يُقتل الحيوان أو يُحصد النبات عند المصدر. وقد كشفت المقابلات التي أُجريت مع ممارسي الصيد غير المشروع وأفراد المجتمع المحلي في جمهورية أفريقيا الوسطى أن أسعار العاج في الصين ليست سوى واحد من عدة أسباب قد تجعل صياداً يختار إطلاق النار على فيل. وفيما يخص السكان المحليين، قد يمثل اللحم قيمة أكبر من تلك التي يمثلها العاج، وقد يكون بعض ممارسي الصيد غير المشروع مدفوعين بالتقاليد أكثر من الربح.

وعلى الطرف الآخر من سلسلة الاتجار، تتيح البحوث التي تجريها لجنة العدالة لحماية الحياة البرية فهماً غير مسبوق لسوق قرن الخرتيت الكبيرة ولكن غير المدركة إلى حد كبير، في قرية "ني خي"، بالقرب من هانوي، في فيت نام، التي تلبّي احتياجات السياح المهتمين بقطع الزينة أساساً وليس بالأدوية. وبناء على دراسة استقصائية لأسعار البيع أُجريت في الميدان، وجد الباحثون أن متوسط سعر

قرن الخريت الخام أدنى بكثير مما تشير إليه التقارير عموماً، وهو نحو ٢٦ ٠٠٠ دولار للكيلوغرام، مقابل السعر الذي تشيع الإشارة إليه، وهو ٦٠ ٠٠٠ دولار للكيلوغرام. ومن غير الواضح ما إذا كان هذا الفرق يمثل اتجاهاً تنازلياً في أسعار القرن أو ما إذا كان مجرد أثر جانبي لمطالبات مبالغ فيها قُدمت في الماضي. فإذا كان الاحتمال الثاني هو المنطبق، فهو مدعاة للقلق، لأن تضخم القيمة يمكنه فعلياً، كما أشير إليه في أعمال أخرى، أن يوفر حافزاً لارتكاب مزيد من الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية. ومع ذلك، فقد لاحظ الباحثون أيضاً حدوث مزيد من الانخفاض في الأسعار على مدى ٢٦ شهراً، إلى نحو ١٨ ٠٠٠ دولار، مما يوحي بأن العرض ربما فاق الطلب. وقد يشكل هذا أنباء طيبة فيما يخص الخريت، على الأقل في الأجل القريب.

وتوجز فاندا فلباب-براون بعض الاستنتاجات الواردة في كتابها الصادر مؤخراً، بعنوان *The Extinction Market: Wildlife Trafficking and How to Combat It* (سوق الانقراض: الاتجار بالأحياء البرية وكيفية التصدي له)، في مقالة تركز على الصراع السياسي المستمر داخل الأوساط المعنية بحماية الأحياء البرية. وهي تصف ثلاث مجموعات متميزة من دعاة حفظ الطبيعة تنسب نُهجهم تجاه حماية الأحياء البرية بكونها متعارضة بعضها مع بعض على نحو ميئوس منه. ويميل الناشطون في مجال حقوق الحيوان نحو اعتماد نهج تحريمي مباشر يتمثل في الحظر التام للتجارة في الأنواع البرية. وتدفع مجموعة تعارض هذا النهج بأن الأنواع البرية المهددة لن يُكتب لها البقاء إذا لم تخدم غرضاً اقتصادياً، وأن تنظيم التجارة الدولية أمر أساسي من أجل حماية الطبيعة. وتولي مجموعة ثالثة الأولوية لتمكين المجتمعات المحلية، حيث يرفض منتسبوها ما يعتبرونه بُعداً استعماريًا جديدًا في خطاب حماية الأحياء البرية. وترى فلباب-براون أن النهج السياساتي الصحيح الذي ينبغي اعتماده يتوقف، كما في حالة المخدرات غير المشروعة، على السياق. ذلك أنه لا يمكن أن يكون هناك طريق مختصر لفهم الديناميات الخاصة لفرادى تدفقات الاتجار بالأحياء البرية، وأن الواقعية يجب أن تتفوق على الأيدولوجيا إذا أردنا أن يبقى لنا أمل في الحفاظ على الأنواع المعرضة للخطر.

وكما أشير إليه في التقرير الذي أعده المكتب في عام ٢٠١٦ بعنوان *World Wildlife Crime Report: Trafficking in Protected Species* (تقرير عن جرائم الحياة البرية في العالم: الاتجار بالأنواع المشمولة بالحماية)، فإن "بالإمكان تقليص حجم التجارة غير القانونية إذا أقدم كل بلد، بموجب قوانينه الوطنية، على حظر حيازة الأحياء البرية التي يُحصّل عليها بطريقة غير مشروعة في أي مكان آخر في العالم أو تُستورد منه على نحو غير مشروع".* وتنبع هذه الفكرة من النهج الذي تتخذه الولايات المتحدة في إطار ما يسمى "قانون لاسي". ويتناول باحثون قانونيون من الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، في مقالاتهم المخصصة لهذا الإصدار من النشرة، التشريعات من منظور دولي، حيث يستكشفون الآثار المترتبة على "قانون لاسي" الأمريكي وإمكانية تكييف بلدان أخرى له مع نظمها القانونية. ويخلص المؤلفون إلى أن "قانون لاسي" يمكن أن يُستخدم كنموذج للتشريعات في ولايات قضائية مختلفة، وأن يوفر وسيلة فعالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية من خلال تضافر الجهود العالمية.

وتتناول المقالة الأخيرة الحالة التي كان يمكن فيها لوجود تشريعات من قبيل "قانون لاسي" أن يمنع وقوع كارثة إيكولوجية، وهي عملية الاقتلاع التي شهدتها الآونة الأخيرة لآلاف الأطنان من نوع مهم

* منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.16.XI.9، الصفحة ١١ من النسخة الإنكليزية.

بيئياً من أنواع الأشجار في غرب أفريقيا. ففي غياب القوانين من نوع "قانون لاسي"، استُوردَ هذا المورد بطريقة قانونية رغم أن عملية تصديره تمت على نحو غير قانوني. وتتضمن المقالة دراسة حالة عن التحديات الهائلة المتعلقة باستخراج الموارد على نحو قانوني ومنصف في كثير من البلدان النامية. وحيث إن اقتصادات البلدان النامية ستقوم على استخراج الموارد الطبيعية في المستقبل المنظور، فإن إدارة عملية الاستخراج ستسهم بدرجة كبيرة في توجيه الطريقة التي تتطور بها تلك البلدان. وسوف تكون تلك البلدان، نظراً لفقرها، بحاجة إلى مساعدة دولية لتنظيم عملية الاستخراج.

وتُقرُّ جميع المقالات الواردة في هذا المجلد بالطابع الدولي المتأصل لحماية البيئة. ولعل مسألة حماية كوكبنا، أكثر من أي مسألة أخرى، تتطلب اتخاذ إجراءات تتجاوز السيادة الوطنية، وقد تتعارض مع الجهود الفردية القصيرة الأجل الرامية إلى تحقيق أقصى قدر من الفائدة. ولهذا السبب، فإن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ستواصل الاضطلاع بدور مهم في التوسط لإبرام اتفاقات حماية البيئة ورصدها وإنفاذها.

السياسة التحريرية والمبادئ التوجيهية للنشر

تدعو هيئة تحرير هذه النشرة العلماء والخبراء من جميع أنحاء العالم إلى المساهمة بمقالات في النشرة تتصل بمسائل علم الجريمة والمسائل الاجتماعية القانونية. ويجب أن تكون المقالات المقدمة للنشر أصلية، أي يتعين ألا تكون قد نُشرت في مكان آخر، كما يجب ألا تتجاوز المقالة المراد نشرها ٦٠٠٠ كلمة، وأن تقدّم في شكل إلكتروني، ويُستحسن أن تُرفق نسخة ورقية منها، وأن تقدّم مصحوبة بالسيرة الذاتية للمؤلف وبملخص للمقالة.

ويجب أن تقدّم جميع المقالات والعروض التقييمية والمراسلات إلى مدير تحرير النشرة، سواء بالبريد على العنوان التالي: Managing Editor of Forum, Research and Trend Analysis Branch, United Nations Office on Drugs and Crime, P.O. Box 500, 1400 Vienna, Austria، أو إلكترونياً (unodc-globaltipreport@un.org).

تد ليغيت

موظف بحوث، قسم أبحاث الجريمة

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

المحتويات

الصفحة

تصدير.....	iii
دوافع ممارسي الصيد غير المشروع للفيكة في جمهورية أفريقيا الوسطى	
تد ليغيت وجواو سالفويرو.....	1
التجارة غير المشروعة في قرن الخرتيت في "ني خي"، فييت نام	
سارة ستونر، وبولين فيرهيج، وميكي يون وو.....	17
التوفيق بين النهج السياسية المتنافسة إزاء الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية	
فاندا فلباب-براون.....	25
قانون لاسي كنموذج للتشريعات الخاصة بتجارة الأحياء البرية	
ليديا سلوبوديان وأريادني شاتسيانتونيو.....	43
النمو السريع في الاتجار بخشب الورد في غرب أفريقيا	
تد ليغيت.....	69

دوافع ممارسي الصيد غير المشروع للفيلة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تد ليغيت* وجواو سالغويرو**

خلاصة

لماذا يقرر ممارس الصيد غير المشروع الضغط على الزناد؟ يكتسي فهم هذا الدافع أهمية بالغة على اعتبار أن التجارة غير القانونية بالأحياء البرية تختلف عن غيرها من أشكال التجارة في الأسواق غير المشروعة، من قبيل الاتجار بالمخدرات. ففيما يخص معظم أشكال السلع المهربة، يقع الضرر الاجتماعي المصاحب عندما تُستخدم السلعة في سوق المقصد. أما فيما يخص الأحياء البرية، فإن العكس هو الصحيح، أي أن الضرر يقع عندما يُقتل الحيوان أو يُحصد النبات عند المصدر. وقد كشفت المقابلات التي أُجريت مع ممارسي الصيد غير المشروع وأفراد المجتمع المحلي في جمهورية أفريقيا الوسطى أن سعر العاج في أسواق المقصد ليس سوى واحد من عدة أسباب قد تجعل الصياد يختار إطلاق النار على فيل. وفيما يخص السكان المحليين، قد يمثل اللحم قيمة أكبر من تلك التي يمثلها العاج، وقد يكون بعض ممارسي الصيد غير المشروع مدفوعين بالتقاليد أكثر من الربح. وهذه الديناميات يُفترض أن يُسترشد بها لدى وضع استراتيجيات لحماية الفيلة.

الكلمات الرئيسية: فيل، عاج، ممارسة الصيد غير المشروع، حماية، جمهورية أفريقيا الوسطى

مقدمة

يختلف الاتجار بالأحياء البرية عن الاتجار بالأشكال الأخرى من السلع المهربة. ذلك أنه في معظم الأسواق الإجرامية، لا يتأتى الضرر الناجم عن الاتجار غير المشروع سوى عندما تصل السلع المهربة إلى مستهلكها النهائي. وعلى النقيض من ذلك، فإن الضرر الرئيسي الناجم عن الاتجار بالأحياء البرية يتأتى عند الحصول على السلعة المهربة في المصدر. وينبغي للاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الجريمة المتعلقة بالأحياء البرية أن تراعي هذا الفرق.

فعلى سبيل المثال، يُعتبر الاتجار بالمخدرات غير مشروع لما لاستهلاكها من آثار ضارة على المتعاطين النهائيين. وعلى الرغم من التدابير المتخذة لمنع زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة، فإن الإنتاج الفعلي للمخدرات غير ضار عموماً إذا لم تُستهلك المخدرات على الإطلاق. أما الحالة فيما يتعلق بالأحياء البرية فهي على العكس تماماً. فبمجرد الحصول على الأحياء البرية بصورة غير قانونية، يكون الضرر قد وقع، بغض النظر عما يحدث في السوق لاحقاً.

وعلى الرغم من هذه الحقيقة، فإن الجزء الأكبر من الاهتمام الدولي ينصب في المراحل النهائية، وتحديدًا في المنع والحد من الطلب. ويعود هذا جزئياً إلى أن البلدان التي لديها أكبر قدرة على معالجة

* Ted Leggett، موظف بحوث، قسم أبحاث الجريمة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

** Joao Salgueiro، خبير استشاري مستقل في مجال تجارة الأحياء البرية.

المشكلة ليست هي نفسها بلدان مصدر رئيسية، ومن ثمّ لا يمكنها أن تعمل بصورة مباشرة على وقف ممارسة الصيد غير المشروع. وبدلاً من ذلك، فإنها تضطر للعمل من خلال بلدان لديها قدرات أقل بكثير، على سبيل المثال، من خلال تمويل البرامج التدريبية لفائدة خفر الغابات. ونظراً لصعوبة قياس ما لتلك المساعدة من أثر، فإن الجهود كثيراً ما تركز على التدخلات التي لا تكون مباشرة بالدرجة نفسها. فعلى سبيل المثال، تنص خطة عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار بالأحياء البرية على ٣٠ نقطة عمل، قد يكون لثلاث إلى ثماني نقاط منها بعض الأثر المباشر على ممارسة الصيد غير المشروع.^(١)

وسيكون للتركيز على منع التهريب وخفض الطلب وجاهته إذا كان من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى بلوغ الهدف النهائي، أي حماية الأنواع المهددة. وعلى الرغم من أن الحيوانات والنباتات الحية تُقَدَّر وتعاد إلى أوطانها في بعض الأحيان، فإن المنع لا يؤدي مباشرة، في معظم الحالات، إلى منع الضرر الذي يهدف القانون إلى معالجته. بل إن المفهوم السائد على نطاق واسع هو أنه إذا ضُبطت كمية كافية من السلع المهربة وأودع عدد كاف من التجار في السجون، فإن المجرمين سيتدعون عن المشاركة في السوق. وبالمثل، غالباً ما يؤمّل أن يمكن الحد من الطلب إلى النقطة التي لا يعود عندها يشكل خطراً كبيراً على الأنواع المعنية. وفي كلتا الحالتين، فإن القصد هو تقليص الحوافز أمام من يضغطون فعلياً على الزناد. أما ما إذا كان لهذا النهج وجاهته فهو أمر يتوقف إلى حد كبير على الخصائص الفردية للسوق المعنية.

ومنذ حظر التجارة الدولية في عاج الفيل الأفريقي في عام ١٩٨٩، تتعاون دوائر إنفاذ القانون الدولي على التصدي للسوق غير المشروعة. وقد ضُبطت وأُتلفت كميات ضخمة من العاج، معظمها بواسطة بلدان ليست مصدراً للعاج غير المشروع أو وجهة له. وإضافة إلى ذلك، تفرض العديد من أسواق المقصد أنظمة مشددة للحد من الطلب. ويفترض هذا النهج أنه من خلال تدمير السوق، ستلاشي أيضاً الحوافز لإطلاق النار على الفيلة.

بيد أن هذا الافتراض ينطوي على إشكالية بالنظر إلى الفقر السائد في العديد من المجتمعات المحلية المتاخمة لمزارع الفيلة. فالطلقات زهيدة الثمن ومتاحة بوفرة؛ وما لم تكن هناك مثبتات أخرى للضغط على الزناد، فمن الصعب تصور نقطة سعرية يصبح عندها صيد الفيلة غير المشروع غير منطقي من الناحية الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك أسباب أخرى لممارسة الصيد غير المشروع للفيلة، بما في ذلك التعارض مع المستوطنات البشرية، وتقاليد الصيد، والطلب المحلي على لحوم الفيلة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحسين فهم أولئك الذين يتخذون القرارات التي يسعى دعاة حفظ الطبيعة إلى التأثير عليها، أي ممارسي الصيد غير المشروع. ومن خلال الاستعانة بسلسلة من المقابلات شبه

^(١) على وجه التحديد، ترتبط نقطتا العمل ٤ وه ارتباطاً مباشراً بالمجتمعات المحلية في مناطق الأحياء البرية. وتتصل النقطة ٢٥ ببناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون، بما في ذلك في بلدان المنشأ، ويمكن للنقاط من ٢٦ إلى ٣٠ أن تؤثر على العمل على الصعيد المحلي، وإن بدرجات متفاوتة. انظر European Union Action Plan against Wildlife Trafficking (COM (2016) 87 final).

المنظمة، استُكشفت حياة ودوافع ممارسي الصيد غير المشروع الذين يعيشون في محيط منطقة مشروع "شينكو" في شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، تراجعت أعداد الفيلة التي تقطن جمهورية أفريقيا الوسطى، من نحو ٢٠ ٠٠٠ فيل (في عام ١٩٩٨) إلى نحو ٢ ٠٠٠ فيل، حيث تشير أحدث التقديرات فيما يخص منطقة مشروع شينكو إلى ١٢٠ فيلاً.^(٢) وتُعزى هذه الخسارة بدرجة كبيرة إلى ممارسة الصيد غير المشروع.

ونظراً لبُعد المنطقة، يستطيع ممارسو الصيد غير المشروع للفيلة الجهر بصفتهم تلك دون أن يجلب ذلك عليهم مخاطر تُذكر، ولا سيما إذا تحدثوا عن أحداث سابقة. وبمساعدة مترجم، أجرى المشارك في كتابة هذه المقالة، جواو سالغويرو، مقابلات مع ما مجموعه ١٩ من الذكور المعترفین بكونهم من ممارسي الصيد غير المشروع والذين تتراوح أعمارهم بين ٢٢ و٧٦ عاماً، وكذلك مع مجموعة عينات من المجتمع المحلي، في سلسلة من القرى على مدى ٦٠ يوماً في ربيع عام ٢٠١٥. وكانت مواضيع المقابلات قد حُددت من خلال اجتماعات عامة عُقدت في القرى الموزعة على امتداد مسافة تزيد على ١ ٠٠٠ كيلومتر. وترد أدناه نتائج ذلك البحث.

ممارسة صيد الفيلة غير المشروع في منطقة مشروع شينكو

أنشئ مشروع شينكو في عام ٢٠١٣، وأسندت إليه ولاية حكومية تتمثل في الإدارة المستدامة لأربع مناطق صيد سابقة تتألف منها اليوم محمية شينكو الطبيعية. وفي نهاية عام ٢٠١٤، انضم مشروع شينكو إلى شبكة المتنزهات الأفريقية، وهي منظمة غير حكومية دولية تتولى مسؤولية إدارة مناطق الأحياء البرية التي تحتاج إلى إعادة تأهيل. وتبلغ مساحة المحمية نحو ١٩ ٠٠٠ كيلومتر مربع في الجزء الجنوبي من حوض صرف نهر شينكو، معظمها في مقاطعة ميبومو، وهي منطقة قليلة السكان في الجزء الشرقي من البلد، بالقرب من القطب الذي يتعذر الوصول إليه في القارة الأفريقية^(٣) في أوبو. وتقع المنطقة، التي يتعذر الوصول إليها براً على بعد نحو ٨٠٠ كيلومتر من بانغي، عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى وأقرب مركز حضري رئيسي.

وهناك عدد قليل من المستوطنات البشرية الدائمة بالقرب من منطقة مشروع شينكو، وذلك لأسباب عدة. فجمهورية أفريقيا الوسطى تتسم، منذ الاستقلال، بكونها بلداً فقيراً ومنكوباً بالصراعات، كما يتسم الجزء الشرقي من البلد بتدني مستوى تنمية بُناه التحتية. وتقع منطقة مشروع شينكو بالقرب من الحدود مع منطقتين أخريين تشهدان صراعات، وهما: جنوب السودان وشمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويقع السودان إلى الشمال، وقد كان العبيد يُورَدون إليه على مدى تاريخه من

^(٢) استناداً إلى الدراسات الاستقصائية الموثقة في "قاعدة بيانات الفيل الأفريقي"، وهي متاحة في الموقع الشبكي: www.elephantdatabase.org.

^(٣) يشير المصطلح الجغرافي "القطب القاري الذي يتعذر الوصول إليه" إلى أكثر المناطق النائية في قارة معينة، وعادةً ما يُحدّد بالمسافة بين المنطقة وأقرب شريط ساحلي، وإن شمل أحياناً عوامل أخرى.

هذه المنطقة التي تشكل الآن الجزء الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى.^(٤) وتتأثر المنطقة أيضاً بذبابة التسي تسي التي تحمل الطفيليات التي تتسبب في داء المثقبيات الحيواني، أو الناغانا، بما يجعل المنطقة غير جذابة للرعاة الذين يمارسون الترحال الرعوي في المنطقة.

وتندرج الفيلة ضمن الأنواع المحمية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولذا فإن جميع أشكال صيد الفيلة تُعتبر ممارسة للصيد غير المشروع. بيد أن منطقة مشروع شينكو تُعتبر منذ وقت طويل هدفاً لممارسي الصيد غير المشروع، وقد اشتكى جميع من أجريت معهم مقابلات من تناقص أعداد الأحياء البرية على مر الزمن. ويعزو السكان المحليون الخسارة إلى ممارسي الصيد غير المشروع الأجانب أساساً الذين يمكن تصنيفهم ضمن ثلاث فئات متميزة على الأقل، هي:

- ممارسو الصيد غير المشروع للفيلة السودانيون المحترفون. ويُغير هؤلاء، الذين يُزعم أنهم ينتسبون إلى سلالة قديمة من الصيادين، على المنطقة منذ عقود، ولكنهم ينشطون بصفة خاصة منذ سبعينيات القرن العشرين، وهم مسلحون بأسلحة آلية منذ تسعينيات القرن العشرين.
- الرعاة الفولانيون من جيب كافيا كينجي السوداني في جنوب السودان، الذين نقلوا قطعان ماشيتهم على نحو متزايد عبر المنطقة، حيث يمارسون الصيد غير المشروع من أجل الكفاف والربح.
- جيش الرب للمقاومة الذي ينشط في المنطقة وكلفه زعيمه، جوزيف كوني، بالحصول على العاج.

ممارسو الصيد غير المشروع السودانيون التقليديون

أدرج ممارسو الصيد غير المشروع التقليديون السودانيون في الآونة الأخيرة في تقارير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى. ففي أيار/مايو ٢٠١٥، لاحظ الفريق وجود مجموعتين من نحو ٢٠٠ من ممارسي الصيد غير المشروع السودانين في شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وبعد إنشاء مخيم رئيسي، قيل إن المجموعتين انقسمتا إلى مجموعات أصغر حجماً مكوّنة من ما بين ٢٠ و٣٠ رجلاً. ووصفهم الفريق بأنهم "وفقاً للتقارير، ... متمرسون ومسلحون جيداً (فهم مزودون بالأساس ببنادق هجومية من طراز AK [كلاشنيكوف] ...) ويخشاهم السكان المحليون والجماعات المسلحة"، وأشار إلى أنه يُعرف عنهم مهاجمة جماعات جيش الرب للمقاومة للاستيلاء على الموارد المنهوبة.^(٥)

R. S. O'Fahey, "Slavery and the slave trade in Dar Fur", *Journal of African History*, vol. 14, No. 1^(٤) (1973), pp. 29-43.

^(٥) التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٩٦ (٢٠١٥) (S/2015/936)، الفقرة ١١٢. <https://www.undocs.org/ar/S/2015/936&Lang=A>.

ووفقاً لما ذكره أحد المشاركين في اجتماع لمجموعة عينات محلية عُقد في فودي:

إنهم يمارسون هذه المهنة منذ عصور. وقد دأبوا على المجيء إلى هذه المنطقة قبل مجيء أسلافنا إليها بوقت طويل. وهم لا يحسنون القيام بأي شيء آخر لكسب العيش، ولذلك فإنهم لن يكفوا عنه!

وروى أحد المستنئين من الممارسين السابقين للصيد غير المشروع طريقة عمل الجماعات:

يدخل السودانيون ويخرجون من خلال محمية زيمونغو للأحياء البرية. وهم يستخدمون مدينتي شينكو وبحر الغزال كنقطتين رئيسيتين لدخولهم وخروجهم. وعادةً ما يصلون إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر ويغادرونها في نيسان/أبريل. وفي كل عام، يكون ممارسو الصيد غير المشروع نفس الأفراد. فهم يأتون معاً في شكل مجموعة كبيرة ثم يتفرقون، بمجرد دخولهم جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى مجموعات مؤلفة من ٨ أشخاص إلى ١٢ شخصاً. ويتجنب الموجودون على الأرض الإبلاغ عن الزعيم الموجود في السودان. وهم يقضون على كل شيء. فإذا أوقفتم ممارسي الصيد غير المشروع السودانيون ستعود جميع الحيوانات.

وعُلق رجل في منتصف العمر من ممارسي الصيد غير المشروع من مدينة رافاي، ادعى أنه قتل نحو ٥٠٠ فيل على مدى مشوار عمله البالغ ١٧ عاماً، قائلاً:

ظل السودانيون يستخدمون القوس والرمح حتى نهاية ثمانينيات القرن العشرين، ثم بدأوا في استخدام بندقية الكلاشنيكوف.

وأكد جار له فيما بعد على نحو مستقل الملاحظة التالية:

في تلك الأوقات [ثمانينيات القرن العشرين]، كان السودانيون ما يزالون يستخدمون الحراب لصيد الفيلة. وفي الوقت الراهن، لم يبق سوى أعداد قليلة جداً من الأحياء البرية. لقد استحوذ السودانيون عليها جميعاً.

ووفقاً لرواية رجل من رافاي، ادعى أنه قتل أكثر من ٥٠ فيلاً على مدى السنوات الثلاث عشرة التي أمضاها في ممارسة الصيد غير المشروع:

بحلول أواخر التسعينيات من القرن العشرين، لاحظت انخفاضاً في عدد الفيلة حيث بدأ عدد ممارسي الصيد غير المشروع السودانيين في التزايد. فبعد أن كنت أصادف حيواناً واحداً في الشهر في المتوسط، بدأت أصادف حيواناً واحداً كل ما بين ثلاثة إلى خمسة أشهر. ولم يكن السودانيون يكتفون بالصيد غير المشروع؛ فعندما يمسكون بأحدهم، فإنهم يسرقون كل شيء (الغذاء والذخيرة والعاج واللحم)، بل إنهم يشدون وثاقل في نهاية المطاف. كان السودانيون يجيئون في مجموعات من ١٠ رجال مسلحين جيداً ومزودين ببنادق الكلاشنيكوف والكثير من الذخيرة.

وبمقارنة السودانيين بجيش الرب للمقاومة، الذي يهتم أفراداه بالأغذية والبنادق أساساً، علّق ممارس آخر للصيد غير المشروع في رافاي على الميل السوداني للتربُّص بممارسي الصيد غير المشروع الآخرين فقال:

ينتظرك السودانيون عند نقاط الخروج، وهي أغومار وباننما ومادابازوما.

ورأى ممارس للصيد غير المشروع من باكوما أن سلوك السودانيين يختلف عن سلوك شرطة الغابات. فالشرطة يمكن معالجتها بالرشوة، ولكن:

إذا عثر السودانيون عليك في الأدغال، عندئذ ستفقد كل شيء. فهم كُثُر، عبارة عن مجموعات من ١٠ رجال إلى ١٥ رجلاً، وجميعهم مسلحون تسليحاً جيداً. ويكون ما بين ثمانية رجال واتني عشر رجلاً مزودين ببنادق الكلاشنيكوف، بينما يحمل البقية فؤوساً. فإذا رأوك، فسيتركوك خالي الوفاض!

وعلى الرغم من هذه العلاقة العدائية، أفاد عدد من ممارسي الصيد غير المشروع بأنهم عملوا لحساب أشخاص من السودان في الماضي أو باعوهم للعاج. وفي الواقع، وفقاً لما قاله ممارسو الصيد غير المشروع، فإن المشتريين الرئيسيين للعاج بدوا من المسلمين من عدة بلدان، ومنها تشاد والسنغال والسودان وليبيا ومالي ونيجيريا. كما أشار إليهم باعتبارهم مصدر الأسلحة النارية والذخيرة.

وفي ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، كان العديد من أرباب العمل ("الرؤساء") من الكونغوليين، ولكن يبدو أنهم طُردوا من البلد في أواخر التسعينيات من القرن العشرين. وتولى بعدهم التجار المسلمون زمام الأمور حتى اندلاع الحرب الأهلية في عام ٢٠١٣، وظلوا المشتريين الرئيسيين. وغالباً ما كان المشترون يتجرون بالعاج عن طريق بلدانهم الأصلية وهو في طريقه إلى أسواق المقصد، وقُدِّم ممارسو الصيد غير المشروع الذين أُجريت معهم مقابلات معلومات مفصلة عن الدروب خلال كل واحد من بلدان الاشتراء. وإضافة إلى شراء العاج، كان العديد من المشتريين يتولون رعاية بعثات الصيد، حيث كانوا يقرضون الأموال اللازمة من أجل الأسلحة والذخيرة والإمدادات. وكما روى ممارسون عدة للصيد غير المشروع:

معظم الذين يشترون العاج من الكونغوليين [من جمهورية الكونغو الديمقراطية] والسودانيين المسلمين والنيجيريين.

بعد رئيسي النيجيري، جاء آخر من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ثم واحد من جمهورية أفريقيا الوسطى، ورئيس محكمة وحاكم ونائب حاكم.

وكان رئيسي تشادياً يعيش في بانغاسو، ولكنه رحل أثناء النزاع.

ويحلُّ الرئيس بقرية يشيع فيها صيد الفيلة. ويبقى فيها لفترة من الوقت قبل اختيار الصياد الذي يرغب في دعمه. الأمر يشبه عملية اختيار الرجل لزوجته. فهو يرى أولاً جميع الفتيات العزابات في القرية قبل أن يختار الفتاة المناسبة.

ويبدو أن الشروط التي يُتفاوض عليها مع الرئيس تختلف، حيث تُوضع ترتيبات مختلفة من أجل توزيع العاج واللحوم. وفي بعض الحالات، كان الرئيس الراعي لأنشطة الصيد يحصل على كل العاج بينما يُسمح للصيادين بالاحتفاظ باللحوم:

أعارني رئيسي بندقية تستخدم رصاص من عيار ٤٢٧، ٠ بوصة، وأعطاني الذخيرة والمال من أجل الغذاء لكل واحد من مجموعتي. وفي المقابل، كان عليّ أن أسلمه نصف اللحوم وجميع الأنياب.

وكان كل فيل يُتقاسم على النحو التالي: ثلث اللحم لكل واحد - الرئيس وأنا والحَمَّالين. وفيما يخص العاج، يعطيني الرئيس سعراً متفقاً عليه لكل كيلوغرام.

وكان الرئيس يحتفظ بما نسبته ٥٠ في المائة من العاج وثلث اللحم. وعادةً ما كان يعطيني ما يكفي من المال للأغذية والنفقات الأساسية لي وللحَمَّالين، أي نحو ٣٠ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية [نحو ٥٠ دولاراً] لمدة أسبوعين.

ويقوم الاتفاق على أن يحتفظ [الرئيس] بالعاج بسعر ثابت لتلك السنة على أن أحتفظ أنا باللحم.

ويُتقاسم اللحم بالتساوي: النصف لي والنصف الآخر للحَمَّالين الخمسة. وأتلقى مبلغاً إجمالياً قدره ما بين ٢٠٠ ٠٠٠ و ٣٠٠ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية [نحو ما بين ٣٧٥ و ٥٥٠ دولاراً] لكل زوج من الأنياب.

رعاة مجتمع مبورورو-فولاني

تتمثل مجموعة مختلفة من السودانيين المعروفين بدخولهم منطقة مشروع شينكو وممارستهم الصيد غير المشروع للأحياء البرية في رعاة الفولاني، المعروفين باسم "المبورورو". وينتمي هؤلاء إلى مجموعة سكانية أكبر عدداً مكونة من مسلمي الفولاني من أصول غير معروفة تماماً، وتنتشر هذه المجموعة السكانية على نطاق رقعة واسعة من الأرض تمتد في جميع أنحاء القارة من غرب أفريقيا إلى السودان، وتضم جماعات سكانية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والكاميرون. وقد كان لزاماً على هذه الجماعات، المكونة بطبيعتها من أشباه الرُّحَّل، أن تعدّل أساليب حياتها لتتواءم مع المناخ السياسي المتغير.^(١)

Derrick J. Stenning, "Transhumance, migratory drift, migration: patterns of pastoral Fulani^(١) nomadism", *Journal of the Royal Anthropological Institute of Great Britain and Ireland*, vol. 87, No. 1 . (1957), pp. 57-73

وكما ذُكر أعلاه، كانت منطقة مشروع شينكو خارج نطاق دروب الترحال الرعوي التقليدية بالنسبة إلى الجميع باستثناء أكثر الرعاة بؤساً بسبب خطر الناغانا. وفي الماضي، كان العديد من المبورورو يتمكنون من الوصول إلى المراعي في السودان، ولكن بعضهم (وخصوصاً الدانيدجي الذين يرعون قطعان الماشية البيضاء) لم يكن يفعل ذلك. وكان المبورورو، الذين يتعهدون مزارع صغيرة في شتى أرجاء منطقة كافيا كينجي، يرعون ماشيتهم صوب الجنوب عبر شرق جمهورية أفريقيا الوسطى وصولاً إلى السوق في بانغي، للاستفادة من أراضي الرعي المفتوحة، ولكن مع تجنب مناطق الجنوب حيث تنتشر ذبابة التسي تسي.

وعادة ما يتقدم القطعانُ الكشافَةُ الذين يحرقون الأحراش أثناء تقدمهم. وتخدم هذه الممارسة عدة أغراض، بما في ذلك تهديد الطريق للماشية، وقتل الثعابين والطفيليات، وكفالة العشب الطازج والحديث العهد للقطعان. كما أنها تدفع الأحياء البرية خارجاً، مما يكشفها لبنادق الصيادين.

وقد شهد ذلك النمط من أنماط الهجرة تغيراً جذرياً في السنوات الأخيرة، بسبب عدة عوامل. فقد أدى حصول جنوب السودان على استقلاله في تموز/يوليه ٢٠١١ إلى نشوء صراع على طول الحدود، وتعرضت مزارع العديد من الرعاة للهجوم خلال تلك الفترة. وتفاقت الخسائر التي لحقت بهم من جراء عمليات السطو في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث تطورت الحرب الأهلية وتعدّر الوصول إلى السوق في بانغي. ونتيجة لذلك، اضطر العديد من الرعاة المستقلين إلى بيع ماشيتهم إلى عدد قليل من السودانيين الأقوياء، الذين جمّعوا قطعاناً كبيرة. وتبيّن من المقابلات التي أجراها مشروع شينكو مع أولئك الرعاة في نيسان/أبريل ٢٠١٥ أن أربعة فقط من بارونات الماشية يملكون، كما قيل، معظم القطعان التي تمر عبر المنطقة.

وفي أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أدى توفير التطعيم المنخفض التكلفة أو المجاني للماشية إلى أن يصبح الرعي في الأجزاء الجنوبية من جمهورية أفريقيا الوسطى أكثر جاذبية. وكان بارونات الماشية يستعينون بالرعاة مرة أخرى لتوجيه القطعان الكبيرة أثناء الهجرة التقليدية، حيث يسلمونهم ويدفعون رواتبهم. ويمكن أن تُستخدم الأسلحة المقدمة للدفاع عن الماشية لأغراض متعددة بحيث أصبحت منذ ذلك الحين ممارسة الصيد غير المشروع، وهو أحد تلك الاستخدامات، إحدى الوسائل التي يلجأ إليها هؤلاء العمال لزيادة دخلهم.

وبسبب عدم الاستقرار محلياً، اختار بعض الرعاة اصطحاب أسرهم معهم. كما كان تجار من أصل عربي عادةً يرافقون الرعاة. وأصبحت نزako سوق المقصد الجديدة، بالقرب من بانغاسو، في منطقة من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الشمال مباشرة من الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى الرغم من أن النزاع بين هؤلاء الرعاة والمزارعين المحليين ربما يكون أقل حدة مما هو عليه في الأجزاء الشمالية من البلد، فإن تسليح الرعاة كان يضاوي في جودته تسليح الممارسين المحترفين للصيد غير المشروع، بحيث إنهم كانوا يقضون على أي حيوانات يصادفونها.

وأكد أحد ممارسي الصيد غير المشروع من بانغاسو أن الفيلة أصبحت نادرة عند وصول المبورورو:

غزا المبورورو [الأجانب] كل الأراضي بما معهم من الماشية وبنادق الكلاشنيكوف. ويعود الخطأ إلى كولينغبا [رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٢]، لأنه سمح بدخولهم البلد.

ويرى شاب من الممارسين للصيد غير المشروع من أغومار أن المبورورو أقل إثارة للمشاكل من ممارسي الصيد غير المشروع السودانيين التقليديين:

إذا صادفت في طريقك ممارسين [سودانيين] للصيد غير المشروع، يجدر بك الاختباء أو الفرار، لأنهم سيستولون على كل ما لديك! ويقوم المبورورو بالشيء نفسه، ولكن على نحو أقل شراسة. ذلك أن غرضهم الرئيسي هو حماية ماشيتهم.

ويميل آخرون للنظر إلى المبورورو باعتبارهم ميسرين:

يُعتبر المبورورو، والأودا أساساً—أي من يستخدمون الوشم والجداول—متواطئين مع السودانيين فيما يتعلق بممارسة الصيد غير المشروع. فهم يبيعونهم للحوم والعاج. وعندما يكون ممارسو الصيد غير المشروع [السودانيون] بحاجة إلى شراء بعض المنتجات (السكر والزيت والأرز والتبغ)، فإنهم يرتدون أحياناً ملابس المبورورو للدخول إلى البلدة. ويمكنهم أيضاً أن يطلبوا إلى أيِّ منّا شراءها من أجلهم في البلدة عندما نلتقي في الأدغال.

وقال ممارس للصيد غير المشروع من باكوما إن أكبر مشكلتين يواجههما ممارسو الصيد غير المشروع المحليون هما جيش الرب للمقاومة والمبورورو:

وشهد عدد المبورورو زيادة كبيرة، وخصوصاً منذ عام ٢٠١٠:

وأنهم المبورورو أيضاً بالتعاون مع جيش الرب للمقاومة.^(٧) وتنتمي المجموعتان إلى نفس المنطقة الكبرى التي يقال إنها تستضيف جوزيف كوني (كافيا كينجي)، ومن المرجح أنهما تفضلان التجارة التي تعود بالنفع المتبادل على الدخول في صراع.

جيش الرب للمقاومة

على الرغم من أن العدد الدقيق للرعاة في المنطقة غير معروف، يبدو أن جيش الرب للمقاومة هو الأقل عدداً من بين الجماعات الأجنبية الضالعة في ممارسة الصيد غير المشروع هناك. واستناداً إلى فريق الخبراء، فإن العدد الإجمالي للمقاتلين في صفوف جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى

International Crisis Group, Report No. 215, "The security challenges of pastoralism in Central Africa", 1 April 2014.

كان يُقدَّر بما بين ١١٩ و ١٨٨ مقاتلاً في عام ٢٠١٥.^(٨) واستناداً إلى الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات، فإن مقاتلي جيش الرب للمقاومة وصلوا في وقت متأخر للغاية بما تعذر معه مشاركتهم في ممارسات الصيد غير المشروع على نطاق واسع، وهم يُعتبرون خطراً على الصيادين المحليين أكثر من كونهم خطراً على الأعداد المتناقصة من الفيلة.

ووفقاً لمناقشة جماعية عُقدت في فودي، فإن وجود جيش الرب للمقاومة هو أحد الأسباب للتوقف الكامل لممارسة الصيد غير المشروع للفيلة محلياً في عام ٢٠١٢، وإن كان نقص الفيلة هو السبب الرئيسي لذلك التوقف، على النحو المبين أدناه. وأفاد أحد من أُجريت معه مقابلة في رافاي بأنه توقف عن ممارسة الصيد غير المشروع في عام ٢٠٠٧ عندما أصبح عدد الفيلة شحيح واختفى أحد حمّاليه. وقال إنه يعتقد أن الرجل قد اختطف على يد جيش الرب للمقاومة أو قُتل على يد ممارسي الصيد غير المشروع السودانيين، وإنه اضطر إلى الاضطلاع بالمهمة الصعبة المتمثلة في شرح الأمر لأسرة الحمّال. كما قال أحد الممارسين الأصغر سناً للصيد غير المشروع في رافاي إن قراره وقف ممارسة الصيد غير المشروع يرجع إلى ندرة الفيلة ووجود جيش الرب للمقاومة. وتحول ممارس سابق للصيد غير المشروع للفيلة في لينغو إلى صيد الجواميس قبل الإقلاع عن الصيد بالكامل. وقال إن الخطر الرئيسي يكمن في "مصادفة جيش الرب للمقاومة في طريقك. فسُسرَق اللحوم والبنادق!"

ولا يزال جيش الرب للمقاومة نشطاً في المنطقة. وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٦، وقعت ٧ وفيات من أصل ١٦ حالة وفاة في جمهورية أفريقيا الوسطى متصلة بجيش الرب للمقاومة وسجلتها أداة تتبع أزمة جيش الرب للمقاومة في محيط منطقة مشروع شينكو. وخلال السنوات السبع الماضية، سجلت أداة تتبع أزمة جيش الرب للمقاومة ١٤٩ حالة وفاة مرتبطة بجيش الرب للمقاومة، و٤٧٠ حالة اختطاف في مقاطعة مبومو، وهي المنطقة التي يوجد فيها الجزء الأكبر من منطقة مشروع شينكو.

وقد كانت جميع هذه الجماعات المتنافسة أكثر من مجرد تهديد أمني بالنسبة إلى ممارسي الصيد غير المشروع المحليين؛ فقد كانت من المنافسين على مورد محلي متسارع التناقص:

أعتقد أن الفيلة ستختفي من هذا المكان في يوم من الأيام. ولكن، على أية حال، إذا ما توقفتُ عن الصيد الآن، فإنها ستتلاشى أيضاً، لأن شخصاً آخر سيقوم بذلك. ولذلك من الأفضل أن أقوم بذلك بنفسِي!

قرار ممارسة الصيد غير المشروع

إلى جانب الخطر المتمثل في ممارسي الصيد غير المشروع الأجانب، فإن من الواضح أن انعدام الفيلة هو السبب الرئيسي للتخلي عن ممارسة صيدها غير المشروع. وفي مرحلة ما، يتجاوز الوقت المنفق في البحث عن الفيل قيمة العائد. وبما أن معظم ممارسي الصيد غير المشروع هم من المزارعين، فإن هناك حدوداً للوقت الذي يمكنهم تمضية بعيداً عن منازلهم. ويبدو أن معظم ممارسي الصيد غير

^(٨) S/2015/936، الفقرة ٩٣.

المشروع يرون أن قضاء أسبوع واحد في الأدغال بحثاً عن فيل هو تقريباً المقدار المعقول من الوقت، وأن قضاء أسبوعين هو أطول مدة مقبولة:

الصيد الجيد هو قضاء أسبوع واحد لصيد فيل واحد.

والصيد الجيد هو عندما تجد شيئاً ذا قيمة (فيلاً أو جاموسة) بعد أسبوع واحد. وقضاء أسبوعين سيئ نوعاً ما، أما ما هو أكثر من ذلك، فيُعتبر كارثة.

ويتذكر بعض ممارسي الصيد غير المشروع الأكبر سناً الأوقات التي كان يُتوقع فيها أن يفضي الصيد الذي يستمر لعدة أيام إلى فيل واحد على الأقل. وهم يصفون الأوقات التي كانوا يصادفون فيها قطعاناً من ٣٠ إلى ٤٠ فيلاً في سبعينيات القرن العشرين.

كانت الفيلة موجودة بوفرة خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. فقد كانت تأتي إلى القرية وتتسكع فيها.

وخلال الثمانينيات من القرن العشرين، كان هناك الكثير من الفيلة بحيث كان يمكن أن تقترب كثيراً من القرى وتدمر الحقول. وعندئذ كانت الحكومة تأذن لك بإطلاق النار على الفيلة التي تقتحم القرية من أجل منع إلحاق الضرر بالحقول.

أما في الآونة الأخيرة، فيبدو أن ممارسة الصيد غير المشروع للفيلة بلغت نقطة تناقص العائدات حيث أصبح العثور على الفيلة أكثر صعوبة، كما أن أنيابها أصبحت أصغر حجماً. ويبدو أن هذا أدى إلى زيادة الأسعار التي يمكن لممارسي الصيد غير المشروع أن يطلبوها لقاء العلاج (انظر الجدول ١ أدناه).

الجدول ١ - السعر المدفوع لممارسي الصيد غير المشروع عن كل ناب، حسب العقد

العقد			
الثمانينيات من القرن العشرين	التسعينيات من القرن العشرين	العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين
٤٠ دولاراً ^(١)	٥٠ دولاراً	٦٠-٨٠ دولاراً	١٠٠ دولار - ١٤٠ دولاراً

^(١) فيما يخص العقود الثلاثة الأولى، القيمة الواردة في الجدول هي قيمة الناب الذي لا يقل وزنه عن عشرة كيلوغرامات؛ وفيما يخص العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، فإن القيمة الواردة هي قيمة الناب الذي يزن سبعة كيلوغرامات.

يبدو أن ارتفاع الأسعار لا يقابل الندرة المتزايدة:

يُبدل اليوم الكثير من الجهد مقابل القليل من النتائج. فمن الممكن أن تسير في الأدغال لمدة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع دون أن تعثر على شيء. وصحيح أن العلاج تزداد قيمته يوماً بعد يوم، لكن لم يعد من الممكن العثور على الحيوانات.

وخلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، كان بإمكانني العثور على ناب يزن ٦٠ كيلوغراماً، بل ١٠٠ كيلوغرام، ويصل طوله إلى مترين. في البداية، كان بإمكاننا العثور على

فيل واحد أو أكثر خلال يومين من مغادرة القرية. وفي الآونة الأخيرة، لا تكفي مدة شهرين أحياناً للعثور على واحد.

ويشكو ممارسو الصيد غير المشروع السودانيون الحاليون من الانعدام شبه الكامل لقطعان الفيلة - شهران في الأدغال دون العثور على شيء!

لقد بحثت عنها هذا العام لمدة ثلاثة أشهر، ولكن دون نتيجة. إنها قليلة العدد للغاية وصعبة المنال، وإن لم أفقد الأمل بعد في العثور على أحدها.

ووفقاً لمن أجريت معهم مقابلات، فإن لحوم الفيلة تجذب ممارسي الصيد غير المشروع بنفس درجة العاج؛ وفي بعض الحالات، تكون اللحوم هي كل ما يحصلون عليه. وبصفة عامة، يجري تدخينها على الفور، ويمكن أن تباع بأسعار بالغة الارتفاع في الأسواق المحلية:

لحم الفيل هو أغلى أنواع اللحوم. وليس بوسع الجميع تحمّل تكلفته! ولكن لما كان الكل يحبه، فإنهم لا بد أن يدفعوا ثمناً ما، وإن كان مقابل قطعة صغيرة.

وقد ازداد سعر العاج تدريجياً، ولكن سعر اللحم دائماً ما يشهد تقلباً كبيراً: يمكن أن يباع الكيلوغرام الواحد من اللحم مقابل ٢٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية [٤ دولارات] أو ٧٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية [١٢ دولاراً] في نفس الوقت. وفي بانغي، يرتفع السعر إلى ٢٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية [٤٠ دولاراً] للكيلوغرام.

وسعر لحم الفيلة في بانغي يعادل نحو خمسة أضعاف سعر لحم البقر، والأرباح الناتجة عن بيعه يمكن أن تفوق في الواقع الأرباح التي يحصل عليها ممارسو الصيد غير المشروع من بيع الأنياب. ووفقاً لما ذكره ممارسو الصيد غير المشروع، فإن الحيوانات تُذبح على نحو غير كامل؛ ومع ذلك، فبأسعار بانغي، ستدرّ كمية ١٠٠ كيلوغرام فقط من لحم الفيلة ٤٠٠ دولار.

وأفاد عدة ممارسين للصيد غير المشروع بأنهم سيعودون إلى الصيد لو لم يكن عدد الفيلة بهذا الشح وكان الوضع الأمني أفضل:

هذه المهارات تجري في عروقي. فإذا عادت الفيلة سأعود أنا أيضاً إلى الغابة!

إذا عادت الفيلة وغادر السودانيون المنطقة، سأعود بالتأكيد إلى تلك المهنة.

إذا ترك جيش الرب للمقاومة المنطقة وزاد عدد الفيلة، سأعود إلى الأدغال.

لقد قررت التوقف، حيث لم يتبق أي فيلة تقريباً كما أن وجود جيش الرب للمقاومة في المنطقة يهدد السكان ومن هم في الأدغال.

أرني مكان الفيلة وسأقضي عليها جميعاً. سأعرف بأنني من قتل آخرها.

ويبدو أن الاعتبارات الأخرى التي قد يُتصور أنها تمثل رادعاً لممارسي الصيد غير المشروع ليست بنفس الأهمية المفترضة. وفي حين أبدى البعض معرفتهم بكون ممارسة صيد الفيلة غير المشروع مخالفة للقانون وأعربوا عن قلقهم من ذلك، واتخذ الجميع تدابير ترمي إلى تفادي الانكشاف، فإن الخطر الذي يشكله إنفاذ القانون لا يبدو أنه يشكل رادعاً يُذكر. وعلى الرغم من أن عدة ممارسين للصيد غير المشروع صادفوا عناصر إنفاذ القانون التابعين للمفتشية المركزية للمياه والغابات، فإن الغالبية لا تعتبرهم عقبة كبيرة:

لم أصادف مطلقاً أي مشاكل مع أي من الخضر أو الموظفين العموميين من المفتشية المركزية للمياه والغابات (المفتشية).

خلال كل هذه السنوات، لم أواجه أي مشكلة مع المفتشية. إذا رأيت بعضهم، فإنني أكتفي بالتخفي.

لم يشكل عناصر المفتشية مشكلة في أي وقت من الأوقات. وفي أسوأ الحالات، تدفع ما بين ١٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية [ما بين ١٨٠ و ٢٨٠ دولاراً] وتسير الأمور على ما يرام.

لقد كان كل شيء مرتباً بين رئيسهم ورئيسي بحيث لا يثيرون المتاعب لي مطلقاً!

في إحدى المرات، صادفت خضر الغابات أثناء توجهي إلى برية. لقد صادروا كل ما كان معي—العاج والمال والطعام والدراجة. ولكن لم تكن هناك محكمة أو غرامة. [في تلك الحالات،] يتحدث الرئيس إلى المفتشية ويحل المشكلة. هو يدفع الغرامة وينتهي الأمر، ويمكننا العودة إلى الأدغال.

إذا أمسك بك خضر الغابات التابعون للمفتشية، تُفرض عليك غرامة تتراوح بين ٥٠٠ ٠٠٠ و ٦٠٠ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية [ما بين ٩٣٥ و ١ ١٢٠ دولاراً]، ويحتفظون بتصريحك. لقد سُجنت أربع مرات في سنة واحدة، ولكن في كل مرة لبضعة أيام لا أكثر.

وروى ممارسو الصيد غير المشروع تعرّضهم للإصابة بسبب حيوانات أثناء ممارستهم الصيد غير المشروع وفقدانهم أقرباء لهم بسبب فيلة، بيد أن الخطر المصاحب لممارسة الصيد غير المشروع هو أيضاً جزء من الإغراء:

صيد الفيل عمل من أعمال الشجاعة؛ إنه مدعاة لفخر كبير!

كي تصطاد فيلاً، يجب أن يكون لديك قلب بالغ الشجاعة، وإلا فإنك ستلوذ بالفرار.

إن أكثر ما يجذبني لصيد الفيلة القلب الشجاع الذي يجب أن تملكه للتعامل مع الموقف. إنها المعركة مع الوحش.

لقد أصبحت رجلاً من خلال الصيد. أما قبل ذلك، فقد كنت مجرد طفل.

ومن العوامل الأخرى التي تعزز المشاركة الشعور بالهوية كممارس للصيد غير المشروع. ذلك أن هذه المهنة من المهن المعتبرة في المجتمع الريفي، حيث تجذب الإعجاب لدى الرجال والنساء على السواء. وقال عددٌ من ممارسي الصيد غير المشروع إن الصيد تقليدٌ أسري.

لقد كان صيد الفيلة مهنة أبي، وتعلمتها منه. إنها تراثي. ولهذا السبب لا أستطيع التوقف عن القيام بها.

لقد عمل بها جدي، وعمل بها أبي، وأنا أعمل بها، وسيعمل بها بعض أبنائي.

بيد أنه بالنظر إلى الظروف السائدة، يعتقد البعض أن العمل الرسمي خيار أفضل:

في الوقت الحاضر، لا يمكن أن أعود إلى الأدغال للصيد حيث إن لدي مهنة. إنها أكثر راحة وأماناً وتدوم لمدة أطول. وأخيراً، يمكنني أن أحصل على دخل أعلى، وهو الأفضل لي ولأسرتي.

أود أن ينهي أطفالي دراستهم، فالدراسة ستؤمن لهم مستقبلاً أفضل مما يؤمنه الصيد.

لم يعد معظم أبناء الجيل الجديد مهتمين بصيد الأحياء البرية الضخمة لأنها اختفت تقريباً؛ ولهذا، فإنهم يتطلعون إلى مهنة التعدين وغيرها من المهن.

مناقشة

نظراً للخصائص الفريدة لمنطقة مشروع شينكو، من الصعب استخلاص استنتاجات عامة من أي دراسة أُعدت حول هذا الموضوع، وذلك للأسباب التالية:

- لم يعد هناك سوى عدد محدود من الفيلة التي يمكن صيدها على نحو غير مشروع في منطقة المشروع.
- يقع الجزء الجنوبي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى في منطقة شديدة الاضطراب من العالم.
- مقارنةً بقطعان الفيلة في مناطق مثل شرق أفريقيا، تُعتبر منطقة مشروع شينكو نائية جداً.
- تُعتبر المنطقة فقيرة ومتخلفة، حتى بالمعايير الريفية الأفريقية.

ومع ذلك، فإن نتائج هذه الدراسة تقدم معلومات ذات صلة بالتدخلات في مجال حماية الفيلة، وبحماية الأحياء البرية بصورة أعم.

أولاً، بالنظر إلى الافتقار إلى سبل كسب عيش منافسة، من المرجح أن يظل الصيد جزءاً مهماً من سبل كسب العيش لدى العديد من الناس في المناطق الريفية في أفريقيا. ويُعتبر لحم الفيلة من اللحوم التقليدية والمرغوبة بشدة وذات قيمة نقدية كبيرة، حتى في المناطق الفقيرة. وفيما يخص الجماعات المسلحة غير المشروعة والرعاة الرحل، فإن الحيوانات التي تدرّ عائداً على الاستثمار في الذخيرة أفضل من الفيلة قليلة جداً. وإضافة إلى ذلك، فإن الفيلة من الجيران الذين يشكلون خطورة على المجتمعات المحلية الزراعية، حيث تتسبب في إلحاق الضرر بالمحاصيل وتتسم بقدرتها الكبيرة على قتل البشر. وبصرف النظر عما يحدث في سوق العاج العالمية، يبدو من المرجح أن صيد الفيلة سيستمر، ما لم تُتخذ تدابير قوية لمنع هذا النوع من الصيد.

ثانياً، كون المرء صياداً يرتبط بما هو أكثر من مجرد الحصول على دخل. ذلك أن للصيد قيمته كتقليد ثقافي، وهو يمنح الإحساس بالهوية. وقد عبّر من أُجريت معهم مقابلات عن هذا الشعور، بل ويبدو أنه أشد في أوساط السودانيين الذين أفيد بأنهم سافروا مئات الكيلومترات إلى الجنوب من الحدود السودانية، وأمضوا شهوراً في منطقة مشروع شينكو بحثاً عن الفيلة القليلة المتبقية. ولا يمكن أن تكون الاعتبارات الاقتصادية غالبية بالنسبة إلى من يستثمرون هذا القدر الكبير من المجهود لقاء هذا العائد الزهيد. وقد أفاد ممارسو الصيد غير المشروع المحليون بأن السودانيين كانوا يصطادون مستخدمين الأسلحة التقليدية حتى عهد قريب، وتحديدًا حتى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، في وقت كانت فيه الحرب الأهلية السودانية الثانية تدور رحاها على قدم وساق وكانت الأسلحة الآلية متاحة على الأرجح. ومن غير المحتمل أن يتأثر التزام هؤلاء الناس بصيد الفيلة بأسعار العاج.

وعلى نطاق أوسع، يُعتبر الصيد طريقة للرجال المستضعفين اقتصادياً لإثبات شجاعتهم وبراعتهم. وقد أجمع الأشخاص الذين أُجريت مقابلات معهم على تجاهل عناصر المفتشية، بل إن الزيادة الهامشية في الخطر الذي تمثله أجهزة إنفاذ القانون قد تؤدي إلى زيادة جاذبية الصيد. ولكن، كما يتضح من المقابلات، فإن التهديد الأمني الحقيقي من النوع الذي يشكله السودانيون المسلحون أو جيش الرب للمقاومة يمثل بالفعل رادعاً قوياً. وفي هذا الصدد، يوجد بالنسبة إلى ممارسي الصيد غير المشروع فرق واضح بين الشجاعة والتهور.

والتقاليد تتغير، بطبيعة الحال، فقد أفاد أحد ممارسي الصيد غير المشروع بأن الشباب أصبحوا أكثر اهتماماً بالوظائف، وخصوصاً بالطفرة الأخيرة في التعدين الحرفي، مقارنةً بالصيد. وكما هي الحال في بقية أنحاء العالم، فإن أفريقيا آخذة في التحضر بسرعة، بحيث يُحتمل أن يبادر من يستطيع إلى مغادرة المناطق النائية التي تجوبها الفيلة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تنطوي الحرب الأهلية على إمكانيات محدودة من حيث الهجرة، بيد أن السلام في العاصمة سيعزز على الأرجح الهجرة من أي منطقة يهددها جيش الرب للمقاومة أو غيره من المتمردين.

وبيّن توغل الرعاة في منطقة كانت تحظى بالحماية من تأثير الرعي بسبب انتشار ذبابة التسي تسي فيها التضارب المستمر بين الاعتبارات البيئية والإنمائية. وترعى الوكالات الدولية تطعيم مئات الآلاف من الماشية. وقد كان لذلك التدخل نتيجة غير مقصودة تمثلت في توسيع نطاق مرعى الحيوانات عبر الحدود، مع ما قد يكون لذلك من آثار خطيرة على الأمن والبيئة على حد سواء. ولم يتوقع سوى قليلين ما سيكون لحملة التطعيم من أثر على الأحياء البرية، بيد أن تلك الاختلالات في الميزانين السياسي والإيكولوجي تقضي، كما هو متوقع، إلى فائزين وخاسرين. وينبغي أن تخضع تدخلات المجتمع الدولي، قبل تنفيذها، إلى تقييم كامل، مع مراعاة مجموعة من الآثار المحتملة، وإلا فإن هناك خطراً يتمثل في إلحاق الكثير من الضرر غير المقصود.

وأخيراً، فإن الرواية المهيمنة بشأن الصراعات والجرائم المتعلقة بالأحياء البرية تصور الجماعات المسلحة غير القانونية باعتبارها مساهمين رئيسيين في فقدان الأنواع، في حين كشفت المقابلات الأدوار المتضاربة التي يمكن للمقاتلين أن يضطلعوا بها كمفترسين للأحياء البرية وكحماة لها على السواء. وعلى الرغم من أن الجيوش المتجولة يمكن أن تتسبب في قدر كبير من الأضرار البيئية، فإن بإمكانها أيضاً الحفاظ على الطابع البري للمناطق البرية، عن طريق ردع الاستغلال الرسمي وغير الرسمي للموارد. وقد أوضح ممارسو الصيد غير المشروع المحليون الذين أجريت معهم مقابلات أنه في حال غياب التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، فإنهم سيعودون إلى الأدغال، ليطلقوا النار على الفيلة التي خلفها المقاتلون.

وينبغي لنتائج هذه الدراسة أن تدفع على الأقل صوب نوع من إعادة النظر في استراتيجيات حماية الفيلة التي ينحصر تركيزها على المراحل اللاحقة. فعندما يُضبط كيلوغرام من الكوكايين، فإن هذا يعني أن كيلوغراماً من هذه المادة لن يُستهلك. وفي حالة المخدرات، فإن الاعتراض يعرقل، ويؤمل أن يردع أيضاً. بيد أن هذا لا ينطبق بالضرورة في حالة الأحياء البرية. فإذا كان الهدف هو حماية الفيلة، لا يوجد بديل عن الاستثمار في تدابير الحماية المحلية، بغض النظر عما تتطوي عليه تلك التدخلات من مشقة وصعوبة.

التجارة غير المشروعة في قرن الخرتيت في "ني خي"، فييت نام

سارة ستونر، وبولين فيرهيج، وميكي يون وو*

خلاصة

تخدم قرية "ني خي" في فييت نام السياح المهتمين أساساً بقطع الزينة المصنوعة من قرن الخرتيت، بدلاً من اهتمامهم بالعلاج بالأدوية. واستناداً إلى الجمع الميداني لأسعار البيع، خلصت البحوث إلى أن متوسط سعر القرن الخام أقل بكثير مما يُبلغ عنه عادةً: نحو ٢٦ ٠٠٠ دولار للكيلوغرام، بدلاً من السعر المشار إليه على نطاق واسع، وهو ٦٠ ٠٠٠ دولار. ومن غير الواضح ما إذا كان هذا الفرق يمثل اتجاهًا تنازليًا في أسعار القرن أو أنه مجرد تجسيد لادعاءات مبالغ فيها أطلقت في الماضي. فإذا كان الاحتمال الثاني هو المنطبق، فهو مدعاة للقلق، لأن تضخيم القيمة يمكنه فعلياً أن يوفر حافزاً لارتكاب مزيد من الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية. وتوصل البحث أيضاً إلى حدوث انخفاض آخر في الأسعار على مدى ٢٦ شهراً من الرصد، إلى نحو ١٨ ٠٠٠ دولار، مما يوحي بأن العرض ربما فاق الطلب. وقد يشكل هذا أنباء طيبة فيما يخص الخرتيت، على الأقل في الأجل القريب.

الكلمات الرئيسية: قرن الخرتيت، التجارة غير المشروعة، سوق الأحياء البرية، المبيعات، فييت نام

مقدمة

أفاد صحافيون منذ وقت مبكر، وتحديدًا منذ عام ٢٠١٢، بأن "ني خي"، وهي إحدى القرى الواقعة إلى الجنوب مباشرة من هانوي، تُعدُّ مركزاً رئيسياً لتجهيز وبيع قرن الخرتيت [ويسمى كذلك وحيد القرن والكركدن] والعاج والنمور وأم قرفة والبوقير [أو أبو قرن] ذي الخوذة. وتستند المقالة الواردة أدناه إلى بحث أجرته في سوق الأحياء البرية المفتوحة هذه لجنة العدالة لحماية الحياة البرية في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦.

وتتسم سوق "ني خي" للأحياء البرية بكونها مصممة خصيصاً للزبائن الصينيين أساساً، حيث تتولى المتاجر الأكبر حجماً تهريب المنتجات إلى الصين. ويستخدم التجار الفيتناميون المصطلحات الصينية فيما يتعلق بالتجارة غير المشروعة—فيشار إلى قرن الخرتيت في كثير من الأحيان بمصطلح "هي هوه" (المنتج الأسود)، بينما يُعرف العاج باسم "باي هوه" (المنتج الأبيض)—وتُقيَّم الأسعار أساساً بالرنمينبي الصيني. وقد تبين أن التجار يستخدمون حسابات مصرفية صينية لتلقي المدفوعات لقاء منتجات الأحياء البرية، بما ييسر حركة التدفقات المالية غير المشروعة الكبيرة الحجم. وإضافة إلى ذلك، لاحظنا اتجاهًا ناشئاً يتمثل في استخدام المشتريين الصينيين "WeChat Wallet"، وهو تطبيق للدفع ضمن خدمة الرسائل الفورية الصينية "WeChat"، للسداد للموردين الفيتناميين لقاء السلع المشتراة.

*Sarah Stoner, Pauline Verheij, Mickey Jun Wu، لجنة العدالة لحماية الحياة البرية.

وكانت هناك مؤشرات واضحة على الفساد، ومنها ما يلي:

- الرشى المبلّغ عن تقديمها من التجار في "ني خي" إلى موظفي الحكومتين المحلية والإقليمية لضمان توفير الحماية.
- رشو موظفي الجمارك الفيتنامية لتمكين تهريب منتجات الأحياء البرية إلى الصين.
- إظهار التجار معرفة مسبقة بعمليات التفتيش المخطّط لها من جانب الشرطة.

وخلال التحقيق الذي استمر لمدة عام، لوحظ عرض كميات كبيرة من قرن الخرتيت والعاج والنمور وأجزاء ومنتجات أخرى غير مشروعة من الأحياء البرية للبيع. وبلغت كمية قرن الخرتيت الخام والمعالج وحدها ١٠٦١ كيلوغراماً، بقيمة تقديرية بلغت ٤٢,٧ مليون دولار.

المنهجية

اضطلع بستة تحقيقات ميدانية سرية في فييت نام، في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٥، وفي آذار/مارس وحزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٦، على التوالي. وأجري تحقيق آخر في الصين في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٥. واستُخدمت معدات تسجيل سرية لجمع الأدلة عن المبيعات غير المشروعة والتفتت على المحادثات مع التجار. وحأكت لجنة العدالة لحماية الحياة البرية الممارسات التجارية التي لاحظتها، واستخدمت محققين صينيين انتحلوا صفة مشتريين محتملين من الصين.

وإضافة إلى ذلك، رُصد ٣٦ حساباً على فيسبوك و٢٧ حساباً على WeChat لكشف الإعلانات والمبيعات غير القانونية المحتملة لمنتجات الأحياء البرية. كما استُخدمت هذه المصادر لتحديد الصلات بين التجار والتعرف على أساليب حياتهم. وأُجريت حوارات مع تجار رئيسيين عبر تطبيق WeChat للحصول على الأدلة، بما في ذلك ما يتعلق بأساليب الاتجار المستخدمة والسلع المعروضة للبيع.

"ني خي"

"ني خي" عبارة عن قرية مكوّنة من نحو ٦٠٠ أسرة (تقدير عام ٢٠١٦). ويعمل معظم تلك الأسر في قطاع الصناعات اليدوية التقليدية. وفي عام ٢٠١٥، حدد المحققون بصفة مؤكدة ٣٣ فرداً على وسائل التواصل الاجتماعي وفي سوق الأحياء البرية في "ني خي" ممن يستخدمون السوق للانخراط في تجارة غير مشروعة. وفي عام ٢٠١٦، استمر نشاط ١٤ فرداً من أولئك الأفراد ٢٣، وحُدد ١٨ فرداً إضافيين. وعلى الرغم من احتمال ضلوع أفراد آخرين كثيرين أيضاً، يمكننا الخلوص إلى أن ما لا يقل عن ٥١ فرداً كانوا يستخدمون السوق للمشاركة في الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية، وهو ما يؤكد أهمية السوق بالنسبة إلى القرية.

وكان معظم الناس المحدّدين من تجار الأحياء البرية، على الرغم من وجود تباين كبير في أحجام ونطاقات الأنواع التي يتاجرون بها، وكذلك في مدى استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي. وكان آخرون يعملون ك مترجمين وسعاة ووسطاء جملة، وما شابه. وكان المترجمون الصينيون الخمسة المحدّدون عبارة عن نساء فييتناميات عادةً ما يصحبن الزبائن الصينيين إلى القرية. وُحددت الأسعار اليومية للمترجمين بواقع ١٥٠ رينمينبياً، أو ما يعادل ٢٢ دولاراً. ويكتسي المترجمون أهمية حاسمة في تمكين التجارة، حيث إنهم يضطلعون بدور المحاورين الرئيسيين. وهم يرافقون العملاء إلى القرية، وييسّرون عقد الاجتماعات لرؤية المنتجات، ويساعدون على التفاوض على الأسعار.

وتعرض منافذ بيع منتجات الأحياء البرية أصنافاً متأتية من العديد من الأنواع، بما في ذلك قرن الخريت والعاج وخشب الورد. وتطبق هذه المنافذ في عملها عدداً من السياسات المماثلة لتلك المتوخاة من المنشآت التجارية المشروعة، بما في ذلك ما يلي:

- تطبيق الخصومات المرتبطة بالحجم.
- تطبيق سياسة دفع العربون (عادة ما يُحدّد بما بين ٢٠ و٣٠ في المائة).
- رد مبالغ الشحنات التي تعترضها أجهزة إنفاذ القانون.
- استخدام الحسابات المصرفية الدولية.

واكُشفت تجارة أكبر حجماً بكثير في عام ٢٠١٦ مقارنةً بعام ٢٠١٥، ولكن هذا لا يمكن تفسيره على أنه اتجاه حقيقي، لأن المحدّدين بصفتهم متاجرين بأحجام أكبر كانوا يُستهدفون للمراقبة بعد التقييم الأولي. وبلغ إجمالي القيمة النقدية من قرن الخريت المتداول طوال التحقيق، سواء في شكله الخام أو كمنتج مُصنّع، ٤٢٧٠٠ ٠٠٠ دولار، منها مبلغ ٤٠٠٩ ٤١٣ دولاراً (٩ في المائة) لوحظ في عام ٢٠١٥، ومبلغ ٢٨ ٦٩٠ ٥٨٧ دولاراً (٩١ في المائة) في عام ٢٠١٦. وفي المقابل، وجد المحققون أن بعض التجار الذين لوحظ أنهم يتاجرون عن طريق حسابات WeChat أو فيسبوك في الفترة الأولى توقفوا عن ذلك على ما يبدو أثناء المراقبة اللاحقة. ولم تتم في عام ٢٠١٦ زيارة العديد من الأماكن المحددة في عام ٢٠١٥، وقد تكون المتاجرة عبر تلك المواقع لا تزال جارية.

وُجد أن WeChat (٥١ في المائة) وفيسبوك (٢٠ في المائة) هما منصتا التواصل الاجتماعي المفضلتان من أجل ممارسة التجارة غير المشروعة في الأحياء البرية. وعلى الرغم من أن عدداً أقل من المعنيين استخدم كلتا المنصتين (١٠ في المائة) للإعلان عن منتجاتهم، فإن آخرين أبدوا تفضيلاً واضحاً لإحدهما دون الأخرى. وقد يشير ذلك إلى الجمهور المستهدف، بالنظر إلى أن فيسبوك لا يتوافر في الصين وأن WeChat منصة صينية. وعبر منصة WeChat، على مدى سنة، وُثّق ما لا يقل عن ٨٣٠٠ صورة لمنتجات أحياء برية معروضة للبيع على نحو غير قانوني. ويشير تحليل تقديرات الأرباح المتأتية عبر WeChat وفيسبوك إلى أن تلبية طلبات الزبائن الصينيين تدُّر على الأرجح عائدات أعلى من تلك التي تُدرها تلبية طلبات الزبائن المحليين.

الكميات والأسعار

طوال مجمل التحقيق، لوحظ الاتجار بما يزن نحو ١٠٦١ كيلوغراماً من قرن الخريت، الخام والمعالج على السواء، بما يعني قتل ما بين ٤٠١ و٥٧٩ خرتيتاً (انظر الجدول ١).^(١) ولمّا كان نحو ١٠٠٠ خريت تعرض لممارسة الصيد غير المشروع سنوياً في السنوات الأخيرة، وكان هذا العدد أقل بكثير قبل عام ٢٠١٢، يمكننا الخلوص إلى أن سوق "ني خي" كبيرة الحجم. وقُدِّرَ إجمالي القيمة النقدية لأجزاء ومنتجات قرن الخريت تلك بمبلغ ٤٢٧٠٠٠٠٠ دولار. وعلى الرغم من أن هوامش الربح غير معروفة، فإن المبلغ المعني ضخم بالنظر إلى العدد المحدود من التجار المحدّدين وحجم القرية نفسها.

الجدول ١ - إجمالي القيمة النقدية للقرون والمنتجات القرنية وعدد الخرايت التقديري

نوع السلعة	عدد الخرايت المتضررة		القيمة المقدّرة	
	الأدنى	الأقصى	(بالدونغ الفيتنامي)	(بدولارات الولايات المتحدة)
٣٥٦ من القرون ورؤوس القرون	١٧٨	٣٥٦	٩٥٢٤٠٠٠٠٠	٤٢٧٠٠٠٠٠
المنتجات المجهزة	٢٢٣	٢٢٣		
	٤٠١	٥٧٩		

وقد عُرضت أنواع عديدة مختلفة من منتجات قرن الخريت للبيع، وكذلك القرون نفسها. ويقدم الجدول ٢ لمحة عامة عن نوع وعدد المنتجات التي لوحظ بشكل مباشر عرضها للبيع، ويسلط الضوء على انتشار المصنوعات اليدوية ومنتجات المجوهرات التي يجري تداولها. وتمثل الخزرات المصنوعة من قرن الخريت أكثر الأصناف الملاحظ عرضها للبيع.

وتشير التقارير الإعلامية عادةً إلى ارتفاع أسعار قرن الخريت الخام في فيت نام. والمبلغ الأشيع ذكراً هو ٦٥٠٠٠ دولار للكيلوغرام،^(٢) مما يستحق المقارنة بأسعار الذهب. ومع ذلك، لم تلاحظ تلك الأسعار أثناء التحقيقات.

^(١) استُخدم الحساب التالي:

- فيما يخص القرن الخام، في تحقيق عام ٢٠١٥، لم يلاحظ سوى القرون الأمامية، ولذا فمن الناحية الإحصائية، اعتُبر أن القرن أو رأس القرن الواحد يمثل خرتيتاً واحداً. وأثناء تحقيق عام ٢٠١٦، لوحظت عدة قرون خلفية إضافة إلى القرون الأمامية. ولذلك، من الناحية الإحصائية، اعتُبر أن القرن أو رأس القرن الواحد يمثل ما بين نصف خريت وخرتيتاً واحداً.

- فيما يخص المنتجات القرنية المعالجة، من أجل الحصول على العدد المعادل من الخرايت المقتولة، قُسمَ الوزن الإجمالي المسجّل على ٢ كيلوغرام، وهو متوسط وزن قرون الخريت الملاحظة في هذا التحقيق.

^(٢) انظر، على سبيل المثال: Achim Steiner, "Putting a stop to global environmental crime has become an imperative", *UN Chronicle*, vol. LI, No. 2 (September 2014).

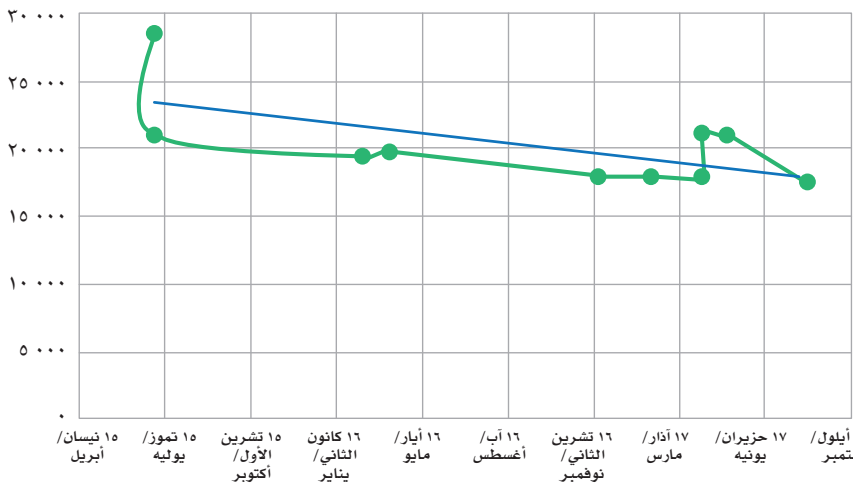
الجدول ٢- نوع وعدد أجزاء ومنتجات قرن الخريت المعروضة للبيع^(٣)

القرن الكامل ورؤوس القرون (قطع)	الخلائيل (قطع)	الأساور (قطع)	القلادات (قطع)	الخرزات (قطع)	قصاصات وكؤوس الشرب (قطع)	البواقي (بالكيلوغرام)
٢٠١٥	٤١	٤٣	٧٩	١٨٣	٥١٤	١٥,٦
٢٠١٦	٢١٥	٧٣٨	٤٥١	١٥٩٥	٩٦٠	١٠٩,٠
المجموع	٣٥٦	٧٨١	٥٣٠	١٧٧٨	١٠١٢٣	١٢٤,٦

وفي كل مرة تُجمع فيها البيانات، كانت الأسعار تؤخذ من ثمانية بائعين على الأقل في ما لا يقل عن سبعة مواقع داخل "ني خي" وخارجها على السواء. وكان متوسط السعر المحسوب للكيلوغرام الواحد من قرن الخريت الخام يبلغ ٢٦ ٦٥٣ دولاراً، أو أقل من نصف الرقم الذي يشيع ذكره في وسائط الإعلام. أما قرن الخريت المشغول فقد كان أغلى سعراً، حيث بلغ متوسطه ٦٨٥ ٧٤ دولاراً للكيلوغرام الواحد فيما يخص الخلائيل أو الأساور أو الخرزات أو القلادات، و٥٠٠ ٦٥ دولار للكيلوغرام الواحد لكؤوس الشرب (بما في ذلك الأغصية).

وفي أعقاب التحقيق الأولي، خضعت الأسعار للرصد المستمر باستخدام المنهجية نفسها. وخلال عامين، جُمعت بيانات الأسعار فيما يخص قرن الخريت الخام على وجه التحديد. وما بين مجموعة البيانات الأولى المتحصّل عليها في تموز/يوليه ٢٠١٥ حتى أحدث مجموعة بيانات متحصّل عليها في نيسان/أبريل ٢٠١٧، يبدو أن سعر قرن الخريت الخام تراجع بنسبة ٣٩ في المائة (١٠ ٥٠٠ دولار) (انظر الشكل الأول). ولا تزال أسباب هذا الاتجاه التنازلي غير واضحة.

الشكل الأول- أسعار قرن الخريت الخام بدولارات الولايات المتحدة (تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧)



^(٣) يُحتمل أن تكون الزيادة في الكميات المسجلة في عام ٢٠١٦ ناجمة عن تحسّن أساليب التحقيق وليس عن الزيادة في التجارة.

وكما هي الحال فيما يخص عاج الفيل، يمكن أن يكون متوسط الأسعار مضللاً إذا كانت المادة مستخدمة للأغراض الفنية، على اعتبار أن هناك عوامل مختلفة تؤثر على نوعية المنتج. أولاً، تختلف بنية قرن الخرتيت ولونه من القاعدة إلى الرأس. فإذا قُطِع جزء من قرن الخرتيت من المنتصف وُسِّلَ عليه الضوء فإنه يتسم بوهج برتقالي شبه شفاف. وفي المقابل، يكون رأس القرن مضغوطاً، ويكاد يكون أسود اللون، وتكون المادة أمتن بكثير من قاعدة القرن.^(٤)

ويمكن للون والكثافة أن يؤثرًا على السعر. وبصفة عامة، كلما زاد سواد القرن زادت قيمته. والجزء الأثمن هو اللب، ويشار إليه أحياناً باسم "اللحم"، حيث يكون سواده أحلك، ثم يخبو تدريجياً ويتحول إلى اللون البني والأحمر والأصفر، بل والأبيض، في حلقات متحدة المركز ومتعاقبة نحو السطح. والرأس هو الجزء الأثمن من القرن لأنه الجزء الذي يُعتقد أن طاقة الخرتيت تتركز فيه.

ومن الناحية التاريخية، يُعتبر أن قرن الخرتيت الآسيوي يتصل بعنصر النار، ومن ثمّ فهو أقوى وأكثر فعالية للأغراض الطبية مقارنةً بقرن الخرتيت الأفريقي، الذي يُنظر إليه باعتباره يمثل عنصر الماء. واليوم، تعزز الندرة النسبية قيمة منتجات قرن الخرتيت الآسيوي. وحتى في عام ١٩٩١، خلصت دراسة استقصائية بشأن المخزونات من قرن الخرتيت في مقاطعة تايوان الصينية إلى أن سعر القرون الآسيوية أعلى بواقع ٢٩ مرة من سعر القرون الأفريقية، وأن أسعار التجزئة تتفاوت بواقع ما بين خمسة وتسعة أمثال نتيجة لذلك.^(٥) وخلال البحث المذكور، أُشير على نطاق محدود أو لم يُشر مطلقاً إلى نوع الخرتيت الذي استُمد منه القرن. ويمكن أن يكون لذلك سببان. أولاً، التحقيق الراهن أُجري بعد ٢٥ عاماً من الدراسة الاستقصائية المذكورة، وكان هناك عدد أقل من قرون الخرتيت الآسيوي المتداولة في ذلك الوقت. وثانياً، أظهرت التحقيقات الأخيرة ندرة المنتجات من قرن الخرتيت المتاجر بها للاستخدام الطبي، ومن ثمّ فإن أي طلب على قرن "النار" أو أي تفضيل له لا يُعتقد بهما.

الاتجار والفساد

إضافةً إلى بيع منتجات قرن الخرتيت، يقدم التجار خدمات التوصيل إلى عناوين في الصين. ومن الوجهات التي يكثر إمدادها مقاطعة غوانغ شي الصينية، وخصوصاً البلديتين الحدوديتين بينغ شيانغ (التي كثيراً ما يشار إليها باسم بوزاي) ودونغ سينغ. وتُجاور دونغ سينغ البلدة الحدودية الفيتنامية مونغ كاي، وهي معروفة جيداً كنقطة عبور للأحياء البرية المهزّبة.

Richard Emslie and Martin Brooks, *African Rhino: Status Survey and Conservation Action Plan*^(١) (Gland, Switzerland, and Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, International Union for Conservation of Nature, 1999).

^(٥) المرجع نفسه.

وعندما يُسأل التجار عن التوصيل إلى مقاطعات أخرى في الصين، فإنهم إما يعرضون الإحالات إلى جهات أخرى أو يعزفون عن مناقشة هذه المسألة.

وهذا التفضيل الشديد لبعض نقاط التوصيل يوحي بأن خدماتهم تعتمد على اتصالات بمسؤولين فاسدين محددين لمراقبة الحدود. ولاحظ المحققون أن خدمات التوصيل مهمة بالنسبة إلى الزبائن الصينيين. ومن المثير للفضول عدم عرض التوصيل مطلقاً إلى مقاطعة يونان، وذلك على الرغم من أنها أيضاً متاخمة لحدود فيت نام. وتتباين الرسوم المطلوبة تبعاً للوجهة، حيث يبلغ متوسطها ٣٥٧ دولاراً للكيلوغرام الواحد إلى بينغشيانغ، على الحدود، و٨٩٣ دولاراً إلى مقاطعة فوجيان التي توجد في موقع أبعد.

وإضافة إلى الفساد في مراقبة الحدود، أشار الخاضعون للتحقيق إلى أن فساد الشرطة المحلية أمر أساسي في نموذجهم التجاري. فعلى سبيل المثال، بعد حملة أمنية، احتفل أحد التجار فعلياً بالاعتقالات التي تعرّض لها منافسوه. وناقش وسيط رئيسي حملة الاعتقالات الأخيرة لمعنيين آخرين في "ني خي" خلال اجتماع مع محققين سرّيين، وأفاد بأن الأمر سيعود بالفائدة على الأعمال. وبخلاف البيئات الأخرى، حيث يُنظر إلى إجراءات إنفاذ القانون باعتبارها تهديداً للمجرم، في البيئة الفاسدة، يُنظر إلى تلك الإجراءات باعتبارها ميسراً أساسياً للجريمة.

المخبر:	الاعتقالات جيدة. فهي تعني قدراً أقل من المنافسة!
لجنة العدالة لحماية الحياة البرية:	هذا يعني أنك تحصل على المزيد من الأعمال التجارية.
المخبر:	الكثير من الناس يقومون بذلك الآن.
لجنة العدالة لحماية الحياة البرية:	هل ألقى القبض عليك في فيت نام؟
المخبر:	لا.
لجنة العدالة لحماية الحياة البرية:	لم يُقبض عليك.
المخبر:	اتصالاتي في فيت نام جيدة. لن ألقى القبض عليّ.
لجنة العدالة لحماية الحياة البرية:	حقاً؟ لديك اتصالات جيدة بالشرطة؟
المخبر:	نعم.
لجنة العدالة لحماية الحياة البرية:	أسمع أنهم ألقوا القبض على بعض الأشخاص. لم تكن اتصالاتهم بنفس الجودة.
المخبر:	إنهم يلقون القبض على صغار التجار.

أهمية "ني خي"

من المهم عدم التعميم انطلاقاً مما قد لا يكون سوى الجزء الأبرز والأيسر وصولاً من السوق. ومع ذلك، فإن "ني خي" جديرة بالملاحظة بسبب الحجم الهائل من قرن الخريت الذي كان معروضاً خلال فترة الرصد. وقد أظهرت التحقيقات أن قرون ما لا يقل عن ٤٠٠ خريت كان يجري الاتجار بها. ويعادل ذلك أكثر من عدد الخراثيت الموجودة على المستوى الوطني في كل مكان باستثناء أربع دول في

أفريقيا، وما يقرب من نصف العدد الذي يمارس عليه الصيد غير المشروع سنوياً في السنوات الأخيرة. وتُعتبر سوق "ني خي" للأعمال الفنية والمجوهرات المصنوعة من قرن الخرتيت جديرة بالملاحظة بسبب تركيزها على الزبائن الصينيين. وعلى الرغم من أن فييت نام تُقهم على أنها مقصد رئيسي لقرن الخرتيت، فمن الواضح أيضاً أنها منطقة عبور بالغة الأهمية للمنتجات التي تكون الصين وجهتها النهائية. ومن بين الصور المنشورة على منصة WeChat، وعددها أكثر من ٨٠٠٠ صورة، التي وثّقناها أثناء التحقيق، فإن بواقي قرن الخرتيت ظهرت في أقل من خمس صور. ولمّا كان المحققون السريون الموظفون لأغراض الدراسة من العرق الصيني، فإن أي عنصر فييتنامي في السوق ربما يكون قد أُهمل، وقد تكون العناصر الصينية ممثلة تمثيلاً مفرطاً. بيد أن القيمة التقديرية للمنتجات الموثّقة بلغت ٤٢,٧ مليون دولار، وهو ما يُحتمل أن يمثل نسبة كبيرة من سوق قرن الخرتيت. وقد تبين أن الغالبية العظمى من هذه الكمية تستهدف المواطنين الصينيين.

وقد تكون البحوث التي اعتمدت على استعراض لأنماط الاتجار ومشاركة الأجانب في أفريقيا انطوت على مبالغة لأهمية سوق قرن الخرتيت في فييت نام نفسها. ومن غير الواضح التوقيت الذي أنشئت فيه السوق المحلية والسوق في الصين أو كيفية تطور الوضع بمرور الوقت. كما يظل من غير الواضح ما إذا كان الانخفاض في سعر قرن الخرتيت الذي لوحظ أثناء إعداد الدراسة يدل على اتجاه طويل الأجل. وتشير الأدلة إلى أن السعر كان عموماً أقل بكثير مما يشيع افتراضه.

التوفيق بين النهج السياساتية المتنافسة إزاء الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية

فاندا فلباب-براون*

خلاصة

يمكن تقسيم أنصار حفظ الطبيعة تقريباً إلى ثلاث مجموعات تبدو نُهجها تجاه حماية الأحياء البرية متناقضة بعضها مع بعض. ويميل الناشطون في مجال حقوق الحيوان إلى اعتماد نهج تحريمي مباشر، يتمثل في الحظر التام للتجارة في الأنواع البرية. وتدفع مجموعة تعارض هذا النهج بأن هذه الكائنات لن يُكتب لها البقاء إذا لم تخدم غرضاً اقتصادياً، وأن تنظيم التجارة الدولية أمر أساسي من أجل حماية الطبيعة. وتضع مجموعة ثالثة تمكين المجتمعات المحلية أولاً، حيث ترفض ما تعتبره بُعداً استعمارياً جديداً في خطاب حماية الأحياء البرية. وترى الكاتبة أن النهج السياساتي الصحيح الذي ينبغي اعتماده يتوقف، كما في حالة المخدرات غير المشروعة، على السياق. ذلك أنه لا يمكن أن يكون هناك طريق مختصر من أجل فهم الديناميات الخاصة لكل واحد من تدفقات الاتجار بالأحياء البرية، وأن الواقعية يجب أن تتفوق على الأيديولوجيا إذا أردنا أن يبقى لنا أمل في الحفاظ على الأنواع المعرضة للخطر.

الكلمات الرئيسية: حفظ الطبيعة، الحماية، السياسات، الاتجار، التنظيم الرقابي

مقدمة

يعاني الكوكب حالياً من مستويات خطيرة من خسارة الأنواع ترجع بدرجة كبيرة إلى الممارسة الكثيفة للصيد غير المشروع. ومما يحفز ممارسة الصيد غير المشروع الطلب المتزايد بشدة على الحيوانات والنباتات ومنتجات الحياة البرية. ويفوق معدل انقراض الأنواع الآن المتوسط التاريخي بألف ضعف، وهو الأسوأ منذ نفوق الديناصورات قبل ٦٥ مليون سنة. وعلى غرار تغير المناخ، يستحق الأمر أن يُنظر إليه باعتباره كارثة إيكولوجية عالمية تستدعي اعتماد مبادرات سياساتية رفيعة المستوى لمعالجة أسبابها البشرية. فإضافة إلى فقدان التنوع البيولوجي غير القابل للإرجاع، تمثل ممارسة الصيد غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية تهديدات خطيرة على الصحة العامة. ويرتبط الاتجار بالأحياء البرية واستهلاك لحوم الحيوانات البرية بأمراض مثل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارز) وفيروس إيبولا. ويمكن للاتجار بالأحياء البرية أن يحفز انتشار الأوبئة العالمية. كما يمكن لذلك الاتجار أن

*مؤسسة بروكينغز. فاندا فلباب-براون (Vanda Felbab-Brown) مؤلفة الكتاب المعنون *The Extinction Market: Wildlife Trafficking and How to Counter It* (سوق الانقراض: الاتجار بالأحياء البرية وكيفية التصدي له) (Oxford, Oxford University Press, 2017)، الذي تستند إليه هذه المقالة.

يقوّض أمن المجتمعات المعتمدة على الغابات، وأن يتسبب في خسائر اقتصادية على المستوى المحلي والوطني والعالمي، بل وأن يهدد الأمن القومي. وفي إطار إجراءات التصدي، تتبع الحكومات سياسات للحفاظ على الأنواع يمكنها أن تزيد من تقويض الأمن البشري بسبب تقييدها لإمكانية وصول الفئات السكانية الفقيرة إلى الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها في كسب عيشها الأساسي.

ومع ذلك، لا يوجد توافق يُذكر في الآراء بشأن أفضل السبل لمكافحة الاتجار بالأحياء البرية. وتوجد ثلاث مدارس فكرية، كما أن بعض توصياتها السياساتية تتسم بالتناقض:

- تدعو المدرسة الفكرية الأولى، التي يتبناها العديد من المنظمات غير الحكومية البيئية إلى جانب بعض علماء الأحياء المعنيين بحفظ الطبيعة، إلى تكثيف، بل وعسكرة، إنفاذ القانون، وزيادة العقوبات المفروضة على ممارسي الصيد غير المشروع، والقضاء على التجارة القانونية في الأحياء البرية.
- ترى المدرسة الفكرية الثانية، التي تضم العديد من الاقتصاديين في مجال تجارة الأحياء البرية وبعض علماء الأحياء المعنيين بحفظ الطبيعة، أن إجراءات الحظر ستؤدي إلى مزيد من ممارسات الصيد غير المشروع وأنه ينبغي من ثمّ السماح بالتجارة القانونية.
- تدعو المدرسة الفكرية الثالثة إلى تعزيز الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية. وهي تنظر بعين الشك إلى الحلول السوقية، وترى في الغالب أن المجتمعات المحلية ينبغي أن تكون لها سلطة البت في الكيفية التي تُعامل بها الموارد الطبيعية المحلية، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي صيد الحيوانات والمتاجرة بها أو حمايتها.

والتقييم المنهجي للحجج المؤيدة والمعارضة لكل نهج، ولوعودها من الناحية النظرية، ولسلباتها من الناحية العملية، يتجاوز نطاق هذه المقالة المقتضبة.^(١) ومع ذلك، فإن البحوث الميدانية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا بشأن ممارسة الصيد غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية (وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية غير القانونية، من قبيل قطع الأشجار غير القانوني، والتعدين غير القانوني والاتجار بالمخدرات)، تعطينا فكرة تقريبية عن الكيفية التي يؤثر بها كل واحد من هذه النهج الثلاثة على الجهود الرامية إلى حماية الأحياء البرية وحفظ الطبيعة. وتتواصل المناقشات بشأن هذا الموضوع بلا هوادة، ولا يبدو في الأفق أي توافق في الآراء، وإن مرّ نحو ١٥ عاماً على بدء موجة كثيفة أخرى من ممارسة الصيد غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية. ولا يعزى هذا الغياب في توافق الآراء إلى الاختلافات الإيديولوجية والعواطف فحسب، وإنما أيضاً إلى النتائج الشديدة الاختلاف التي تقضي إليها هذه النهج الثلاثة. وعلى العموم، فإن الإخفاقات تفوق النجاحات. ويتطلب قمع الاتجار بالأحياء البرية تجريب السياسات وإضفاء طابع المرونة عليها وتعديلها، رغم الحرج الذي قد يجده أنصار هذه المدارس الفكرية في الإقرار بذلك. ذلك أنه لا توجد صيغة سياساتية سحرية وحيدة.

^(١) لابلانغ على تحليل أوفى، انظر V. Felbab-Brown, *The Extinction Market*.

المنافشات المتعلقة بالسياسات

تتم الصراعات التي شهدتها الآونة الأخيرة بشأن ممارسة الصيد غير المشروع للفيلة والسياسات المتعلقة بالعلاج عن بحث أوسع نطاقاً عن سياسات يكون من شأنها الحد من الصيد غير المستدام، والتصدي لممارسة الصيد غير المشروع، وقمع الاتجار بالأحياء البرية. فما هي الظروف التي ينبغي في ظلها حظر التجارة في الأحياء البرية؟ هل ينبغي أن يكون هناك حظر شامل أم حظر محدود ومحدد؟ ومتى تؤدي التجارة القانونية إلى استدامة الحفاظ على الحياة البرية، إذا كانت تؤدي إليها أصلاً، ومتى تشجع على الصيد غير المستدام وتُعدُّ بمثابة غطاء لممارسة الصيد غير المشروع وللأضرار بالأحياء البرية؟ ومتى يمكن إجبار المجتمعات المحلية على الامتثال للوائح حفظ الأحياء البرية، وما كيفية ذلك، وما هي الظروف التي تستوعب فيها تلك المجتمعات اللوائح ذات الصلة وتبناها؟ وهل ينبغي أن تكون لها مصلحة اقتصادية في حفظ الطبيعة أم ينبغي أن تُوفَّر لها سبل عيش بديلة؟

وبالنظر إلى الانهيار الحاد والنهائي للعديد من الأنواع، فإن أوساط حفظ الحياة البرية تسعى جاهدة إلى إيجاد حلول سحرية تتمثل في وضع سياسات تصلح للتطبيق في جميع الظروف. وتسعى هذه الأوساط على نحو متزايد إلى التعلم من سياسات المخدرات العالمية ومما حققته على مدى عقود من نجاح وما مُنيت به من فشل. وهي تسعى بذلك إلى إثراء المناقشات التي لا تزال، حالها في ذلك حال المناقشات بشأن المخدرات، تتسم بالاستقطاب الشديد.

ويتمثل الاتجاه السياسي في الوقت الراهن، وهو اتجاه تؤيده العديد من المنظمات غير الحكومية البيئية، في فرض حظر مشدد وإنفاذ القانون بمزيد من الصرامة.^(٢) فوفقاً لبعض المنظمات غير الحكومية، ينبغي عدم السماح بالتجارة القانونية في الأحياء البرية ومنتجات الحياة البرية، وخاصة إذا كان ذلك ينطوي على قتل الحيوانات البرية. ولا يعترض آخرون على التجارة القانونية إلا في ظل ظروف معينة وفيما يخص سلع محددة تتعلق بالأحياء البرية، مثل مبيعات قرن الخرتيت والعاج. ويدعم بعض علماء الأحياء المعنيين بحماية الطبيعة النداءات الداعية إلى زيادة درجة الصرامة في إنفاذ القانون أكثر مما هي عليه. وكثيراً ما تدعم سلطات إنفاذ القانون هي أيضاً الحظر، ليس لكون ذلك يخدم مزاياها فحسب (كما يزعم معارضو الحظر في بعض الأحيان)، بل أيضاً لأن التعايش بين التجاريتين القانونية وغير القانونية يعقّد الأمور إلى حد كبير، لأن سلطات إنفاذ القانون سيكون عليها فرز ما هو قانوني مما هو غير قانوني، وذلك لأن التجارة القانونية تنطوي على ثغرات يستغلها التجار غير القانونيين.

(٢) انظر، على سبيل المثال، Nitin Sekar, "Legal trade backfired badly in 2008. So why try it again?" in "Debate: would a legal ivory trade save elephants or speed up the massacre?" The Guardian (London), 1 Born Free Foundation and Species Survival Network, "Inconvenient but true: the unrelenting"; October 2016 global trade in elephant ivory", تقرير أُعد من أجل الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، الذي عُقد في لاهاي في الفترة من ٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛ Environmental Investigation Agency, "Stop stimulating demand! Let wildlife trade bans work", 14 March 2013. وللاطلاع على مناقشة بشأن المداولات، انظر أيضاً: Daniel Stiles, "The ivory trade and elephant conservation", Erica Thorson and Chris Wold, *Back to Basics: An Analysis of the Object and Purposes of CITES and a Blueprint for Implementation* (Oregon, United States, International Environmental Law Project, 2010) Rosaleen Duffy, "Global environmental governance and North-South dynamics: the case of the CITES", *Environment and Planning C: Government and Policy*, vol. 31, No. 2 (2013), pp. 222-239.

بيد أنه عند فرض حظر شامل على تجارة الأحياء البرية وصيدها، فإنه كثيراً ما يستند إلى توقعات غير واقعية للنتائج التي يمكن أن تحققها إجراءات الحظر وإنفاذ القانون. كما أن الداعين إلى الحظر الشامل كثيراً ما يقللون من مدى صعوبة إقناع المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة بالامتناع عن ممارسة الصيد غير المشروع، الذي تعتمد عليه، وبتبني مبدأ حفظ الطبيعة.

ويسود على نطاق واسع رأي مفاده أن جماعات الجريمة المنظمة والجماعات المقاتلة هما وحدهما اللتان تمارسان الصيد غير المشروع للأحياء البرية وتُجران بها، وأن المجتمعات المحلية الفقيرة غير ضالعة في ذلك. وعادةً ما ينادي أنصار هذا الرأي بتطبيق تشريعات وعقوبات أكثر صرامة. بيد أن هذا الرأي تشوبه عيوب حقيقية ويمكن أن يؤدي بسهولة إلى اتباع سياسات ذات نتائج عكسية. ومن الأمثلة على ذلك المحميات الطبيعية المجتمعية في منطقة لايبيريا في كينيا، التي احتُفي بها لفترة كبيرة باعتبارها أمثلة على بعض أكبر النجاحات في مجال حفظ الطبيعة في أفريقيا.^(٧) ويبرهن غزو الرعاة مؤخراً لهذه المحميات الطبيعية مرة أخرى على أن الفقر والندرة والجفاف والاحترار العالمي دوافع أقوى من أي سياسات متعلقة بحماية الطبيعة. ويجري من جديد إحياء المفهوم الذي ساد لفترة طويلة في جميع أنحاء أفريقيا، والذي مفاده أن المحافظة على الحياة البرية إنما هي مسألة فرضها الرجل الأبيض على الشعوب الأصلية.^(٨) وتكرر هذه المشاعر في جميع أنحاء آسيا والقارة الأمريكية، حيث يشعر السكان المحليون في أحيان كثيرة بأنهم يعاملون بوحشية بسبب سياسات حفظ الطبيعة.^(٩)

ولهذه الأسباب، فإن العديد من علماء الأحياء والاقتصاديين المعنيين بحفظ الطبيعة يعارضون الحظر ويدعمون الآليات القائمة على السوق من أجل تعزيز حفظ الطبيعة. وهم يشيرون إلى أن الحظر كثيراً ما يُمنى بالفشل، وإلى أن الحكومات والمنشآت التجارية والمجتمعات المحلية ينبغي أن تكون لها مصلحة مادية في عملية حفظ الطبيعة؛ وبخلاف ذلك، فإن الجهود الرامية إلى حفظ الطبيعة سُمّنى بالفشل، وستضيع الأنواع. وقولهم المأثور هو: إذا أرادت الأحياء البرية أن تبقى فعليها أن تدفع.^(١٠)

Jeffrey Gettleman, "Loss of fertile land fuels 'looming crisis' across Africa", *New York Times*, 29^(٧) July 2017.

Jane Carruthers, *The Kruger National Park: A Social and Political History* (Pietermaritzburg, South^(٨) Terrence Ranger, *Voices from the Rocks: Nature, Culture and Africa*, University of Natal Press, 1995) John M. MacKenzie, *Empire of History in the Matopos Hills of Zimbabwe* (Oxford, James Currey, 1999) و *Nature: Hunting Conservation and British Imperialism* (Manchester, Manchester University Press, 1988) و Roderick P. Neumann, "Moral and discursive geographies in the war for biodiversity in Africa", *Political Geography*, vol. 23, No. 7 (2004), pp. 813-837.

William M. Adams, *Against Extinction: The Story of Conservation* (London, Earthscan, 2004)^(٩) Philip Burnham, *Indian Country God's Country: Native Americans and the National Parks* (Washington, D.C., Island Press, 2000).

(٦) للاطلاع على الحجج المؤيدة للتجارة القانونية والتحقيقات بشأن فعاليتها، انظر، على سبيل المثال، Enrico Di Minin and Douglas MacMillan, "The ivory ban has made prices high and poaching lucrative" in "Debate: Erwin H. و: Would a legal ivory trade save elephants or speed up the massacre?", *The Guardian*, 1 October 2016 Bulte and Richard Damania, "An economic assessment of wildlife farming and conservation", *Conservation Biology*, vol. 19, No. 4 (2005): pp. 1222-1233 Timothy F. Wright and others, "Nest poaching in neotropical parrots", *Conservation Biology*, vol. 15, No. 3 (2001), pp. 710-720 and incentives" in *The Trade in Wildlife: Regulation for Conservation*. Sara Oldfield, ed. (London, Earthscan, Jorge Rabinovich, "Parrots, precaution and project Ele: management in the face of multiple uncertainties" in *Biodiversity and the Precautionary Principle: Risk and Uncertainty in Conservation and Sustainable Use*, Rosie Cooney and Barney Dickson, eds. (London, Earthscan, 2005), pp. 173-188.

وفي الواقع، فإنه في ظل بعض الظروف، اتضح أن التجارة القانونية أداة بالغة الفعالية لحفظ الطبيعة، إلى حين على الأقل. وحتى إنقاذ الخرتيت الأبيض في الجنوب الأفريقي على مدى سنوات التسعينيات من القرن العشرين استند بشكل حاسم إلى تلك الآليات السوقية.^(٧) وأسفرت إتاحة التجارة القانونية للتماسحيات المستزرعة أيضاً عن إنقاذ عدة أنواع من التماسحيات في المناطق البرية.^(٨)

بيد أن السماح بالتجارة القانونية لم يفض دائماً إلى تلك النتائج المستصوبة فيما يتعلق بحفظ الطبيعة. ذلك أن التجارة القانونية يمكن أن تتيح بيع الحيوانات المصطادة على نحو غير مشروع عبر القنوات المشروعة، وهي تتيحها بالفعل في كثير من الأحيان، كما في حالة تايلند، حيث يُسمح بتجارة العاج من الفيلة المحلية، أو من خلال مرافق تربية الزواحف في إندونيسيا. وعلاوة على ذلك، فإن السماح بالتجارة القانونية قد يعزز أيضاً الطلب الكلي، بما في ذلك الطلب على الحيوانات الخاضعة لممارسة الصيد غير المشروع ومنتجاتها.

وهناك الكثير ممن يسمّون أنصار حفظ الطبيعة النقيدين، بمن فيهم بعض المتخصصين في علم الإنسان وعلماء الجغرافيا والاجتماع والسياسة والأحياء، ممن يعارضون الحظر الشامل، وهم يعارضون، على وجه الخصوص، السياسات التي تلحق الضرر بالسكان المهمشين والفقراء.^(٩) ولذا فإنهم يرفضون بشدة السياسات التي تعتمد اعتماداً كبيراً على إنفاذ القانون، ويشددون على الظلم التاريخي للسياسات الاستعمارية بشأن حفظ الطبيعة والتي بموجبها أُخرج السكان الأصليون في جميع أنحاء العالم من أراضيهم. ويأسف هؤلاء لما يعتبرونه القوة غير المتناسبة وغير المنصفة للمنظمات

Nigel Leader-Williams, "Regulation and protection: successes and failures in rhinoceros"^(٧)
Michael 't Sas-Rolfes, "Assessing CITES: conservation" in *The Trade in Wildlife*, Oldfield, ed., pp. 89-99
four case studies" in *Endangered Species: Threatened Convention: The Past, Present, and Future of CITES, the Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora*, Jon Hutton and Michael 't Sas-Rolfes, "The rhino poaching" وBarnabas Dikson, eds. (London, Earthscan, 2000), pp. 69-87
crisis: a market analysis" (February 2012)

Jon Hutton and Grahame Webb, "Crocodiles: legal trade snaps back" in *The Trade in Wildlife*,^(٨)
Robert W.G. Jenkins and others, "Review of crocodile ranching programs" وOldfield, ed., pp. 108-120
conducted for CITES by the Crocodile Specialist Group (January-April 2004)

Dilys Roe, للاطلاع على الحجج المؤيدة للإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية، انظر، على سبيل المثال،
"Community-based natural resource management: an overview and definitions," in *CITES and CBNRM: Proceedings of an International Symposium on the Relevance of CBNRM to the Conservation and Sustainable Use of CITES-listed Species in Exporting Countries*, Max Abensperg-Traun, Dilys Roe and Colman Dilys Roe, Fred Nelson and Chris Sandbrook, eds. *Community Management* وO'Cruidain, eds. (London, 2011)
of *Natural Resources in Africa: Impact, Experiences and Future Directions* (London, International Institute William J. Adams and David Hulme, "Conservation and for Environment and Development (IIED, 2009)
communities: changing narratives, policies and practices in African conservation" in *African Wildlife and African Livelihoods: The Promise and Performance of Community Conservation*, David Hulme and Marshall William G. Moseley, "African evidence on the relation of poverty, time preference and the environment", *Ecological Economics*, vol. 38, No. 3 (2001), pp. 317-326
Izabella Koziell, Diversity, not Adversity: Sustaining Livelihoods with Biodiversity, Biodiversity وKrystyna Swiderska, *Integrating Local Values in Livelihoods Issues*, Paper (London, IIED, 2001)
David Western and Natural Resource Assessment: A Review of Assessment Tools", (London, IIED, 2003)
Michael Wright, eds., *Natural Connections: Perspectives in Community-based Conservation* (Washington, Dan Brockington, Jim Igoe and Kai Schmidt-Soltau, "Conservation, human rights, and poverty reduction", *Conservation Biology*, vol. 20, No. 1 (2006), pp. 250-252

غير الحكومية البيئية الدولية التي تتادي بالخطر وبإنشاء مناطق محمية يُحظر على المجتمعات المحلية دخولها للحصول على الموارد. وهم يزعمون أن نزعاً حفظ البيئة تترد إلى الإقصاء والتهميش غير الملائمين والتمييزيين والقائمين على القوة للذين سعت إلى التحرر منهما في تسعينيات القرن العشرين.^(١٠) ولا يؤيد جميع أنصار حفظ الطبيعة النقديين الآليات القائمة على السوق، أي التجارة القانونية، باعتبارها أداة سياساتية فعالة، وخصوصاً معتمقي الماركسية الجديدة أو ما بعد الحداثة الذين يعتبرون السوق—وكذلك إنفاذ القانون—وسيلة أخرى لحرمان المجتمعات المحلية.^(١١) بيد أن معظم أنصار حفظ الطبيعة النقديين، وكذلك بعض علماء الأحياء المعنيين بحفظ الطبيعة، ينادون باعتماد نهج متأصلة في الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية، تحصل بموجبها المجتمعات المحلية على الحقوق في الأراضي المحلية وأحيائها البرية وتُمكن من اتخاذ قراراتها بنفسها بشأن الموارد المحلية.

بيد أن هذه النزاعات السياسية ترتبط بما هو أكثر من الأيديولوجيا أو الانقسامات بين الشمال والجنوب. ذلك أنه داخل البلد الواحد، قد تؤيد جماعات مختلفة سياسات مختلفة، بغض النظر عما إذا كان البلدُ بلدَ عرض أو إعادة شحن أو طلب. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان التي تشغل نفس المكان على امتداد تلك السلسلة قد تعتمد نهجاً مختلفة. فعلى سبيل المثال، تمثل جنوب أفريقيا وكينيا كلتاهاما بلديّ عرض، وتشهدان كلتاهاما ممارسة واسعة النطاق للصيد غير المشروع. فهما تشتركان في إرث استعماري لحفظ البيئة يرفضه السكان المحليون في كثير من الأحيان. بيد أن كينيا تعارض التجارة القانونية في العاج، وقد حظرت، في عام ١٩٧٧، جميع أشكال الصيد دون استثناء تقريباً، بما في ذلك صيد الكفاف والصيد باعتباره آلية للإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية. أما جنوب أفريقيا، فقد مارست ضغوطاً متكررة من أجل السماح ببيع مخزونات العاج وقرن الخرتيت، وقدمت حوافز اقتصادية لحفظ الأحياء البرية، بما في ذلك الصيد لأجل التذكار (أو صيد الجوائز) والتجارة في الأحياء البرية، وهي أحد المعالم البارزة في سياساتها الخاصة بحفظ الطبيعة.

وفي مجال تجارة الأحياء البرية وحفظها، تدور المناقشات حول الوسائل المقرر استخدامها: فهل الحظر والإنفاذ أفضل وسيلتين لضمان بقاء الأنواع والتنوع البيولوجي، أم هل ينبغي تفضيل السوق والتجارة القانونية؟ وما هو المستوى الأكثر فعالية لاتخاذ القرارات عندما يتعلق الأمر بالسياسة البيئية، مستوى الدولة أم المجتمعات المحلية؟ وتعلق تلك المناقشات بالقيم أيضاً. فبالنسبة لبعض

Wolfram H. Dressler and others, "From hope to crisis and back again? A critical history of the^(١٠) global CBNRM narrative", *Environmental Conservation*, vol. 37, No. 1 (2010), pp. 5-15

Elizabeth Lunstrum, "Green militarization: anti-poaching efforts and the spatial contours of Kruger^(١١) :National Park", *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 104, No. 4 (2014), pp. 816-832
Rosaleen Duffy, "Waging a war to save biodiversity: the rise of militarized conservation", *International Affairs*, vol. 90, No. 4 (2014), pp. 819-834
Alice B. Kelly and Megan Ybarra, "Introduction to the themed issue: 'Green security in protected areas'", *Geoforum*, vol. 69 (2016), pp. 171-175
Christopher Anthony و Loperena, "Conservation by racialized dispossession: the making of an eco-destination on Honduras's north coast", *Geoforum*, vol. 69 (2016), pp. 184-193
Nancy Lee Peluso and Peter Vandergeest, "Political ecologies of war and forests: counterinsurgency and the making of national natures", *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 101, No. 3, (2011), pp. 587-608
Nancy Lee Peluso and Christian Lund, "New frontiers of land control: introduction", *Journal of Peasant Studies*, vol. 38, No. 4 (2011), pp. 667-681

المنظمات غير الحكومية البيئية، يُعتبر قتل الحيوانات أمراً غير مقبول. وفي المقابل، يشير العديد من مناصري المجتمعات المحلية التي تضررت من سياسات حفظ الطبيعة إلى أن هذا الشعور يضع مصلحة الحيوانات قبل مصلحة الناس والحلول التوفيقية. وكثيراً ما يدفع أنصار الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية بأن تمكين المجتمعات المحلية وتشجيع تنميتها الاقتصادية لا يتناقضان مع الحفاظ على البيئة. بل على العكس من ذلك، فهما ينهضان به.

وقد تكون الحال كذلك فعلاً في بعض الحالات. ولكن ليس بالضرورة في حالات أخرى. ذلك أنه ليس لجميع المجتمعات المحلية مصلحة في حفظ البيئة، وكذلك ليس لجميع الدول وجميع الصناعات. وقد يود بعض السكان المحليين والمجتمعات المحلية جمع المال بأسرع ما يمكن من خلال قطع الأشجار، أو ممارسة الصيد غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية، أو تحويل الغابات إلى أراض زراعية. وحتى في ظل تلك الظروف، يرى المغالون من أنصار الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية أن المجتمع المحلي ينبغي ألا يكون واحداً من عدة أصحاب مصلحة في السياسة البيئية بل ينبغي أن يمثل السلطة العليا التي تقرر الكيفية التي تدار بها الموارد الطبيعية المحلية. وبهذه الطريقة وحدها يمكن ضمان ألا يتجاهل أنصار حفظ الطبيعة العولليون أمن المجتمع المحلي ورفاهه وحقوقه.

النتائج السياسية

فيما عدا النواذر، تتسم النتائج الإجمالية لمختلف النهج السياسية بكونها مُحِبطة. ذلك أن كل نهج، سواء أكان الحظر والمنع، أم الإباحة والترخيص، أم الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية، أم خفض الطلب، أم مكافحة غسل الأموال - تحدده القيود الهيكلية والموردية، ولكل نهج جوانبه السلبية. وقد أفضت جميع النهج إلى نتائج على درجة عالية من عدم الاتساق، وهذا يربك البحث عن السياسة "الصحيحة".

ويمكن لفرض حظر على الصيد واستخراج الموارد المحلية أن يؤدي إلى تقليص دخل السكان المحليين الفقراء ومستويات معيشتهم. ويمكن للتدابير القسرية من قبيل الترحيل القسري أن تولد شعوراً عميقاً بالاستياء ورفضاً لجهود حفظ الطبيعة في أوساط المجتمعات المحلية، كما يحدث في أحيان كثيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. بيد أن إباحة التجارة يزيد بدرجة كبيرة من تعقيد إنفاذ القوانين، وييسر استراتيجيات التهرب التي يعتمدها المتجرون. وإضافة إلى ذلك، فإن العرض القانوني من الأنواع الضعيفة قد يعزز الطلب، بما في ذلك الطلب على الحيوانات المعرضة لممارسة الصيد غير المشروع، ويمكن من غسل المنتجات المتحصّل عليها بطريقة غير مشروعة. وعلى الجانب الإيجابي، يمكن للترخيص والتنظيم الرقابي أن يمنحا المشاركين مصلحة في حفظ الطبيعة ما كانوا ليحصلوا عليها لولا ذلك، وهو ما لا يساعد على حماية نوع من الأنواع فحسب، بل أيضاً على حماية موثله والنظام الإيكولوجي الأوسع.

ويمكن للإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية أن تسهم إسهاماً كبيراً في حفر المجتمعات المحلية لدعم حفظ الطبيعة ومقاومة ممارسة الصيد غير المشروع والاتجار، ولكن كما هي الحال بالنسبة إلى أدوات أخرى، فإن النتائج تتفاوت تفاوتاً كبيراً. ويُعتبر تتبُّع طلب المستهلك أمراً بالغ الأهمية، بيد أن تدابير خفض الطلب معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً. وتوفر جهود مكافحة غسل الأموال أداة إضافية، ولكنها لن تؤدي إلى إفلاس التجارة غير المشروعة في الأحياء البرية.

الحظر وإنفاذ القانون

يمكن للحظر وتكثيف إنفاذ القانون أن يساعدا في ظروف معينة، تبعاً للسياقات الثقافية والمؤسسية المحلية والمتطلبات الإيكولوجية لأنواع المعنية. وكثيراً ما يكون إنفاذ السياسات المتعلقة بالأحياء البرية غير كاف بسبب ما يعانيه من نقص شديد في الموارد والأولوية المتدنية التي يُمنحها. ومن المؤكد أن للزيادة الكبيرة في العناية والموارد ما يبررها. ولكن في غياب انخفاض كبير في الطلب، هناك حدود لما يمكن أن تقوم به جهود إنفاذ القانون، بما في ذلك المكثفة منها، لوقف ممارسة الصيد غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية وتهئية آثار الردع وقمع العرض.

ويمكن الغرض من الحظر والمنع في منع العرض غير القانوني لمنتجات الأحياء البرية، أو على الأقل تقييده، والثني عن استخدامها. ويتحقق ذلك عن طريق إقامة الحواجز أمام دخول البائعين والمشتريين على حد سواء، ورفع الأسعار، والحد من التسويق، وإرساء مجموعة معيارية من القيم للتصدي للتهديدات التي تتعرض لها النظم البيئية الضعيفة للأحياء البرية. ولا يعني عدم ارتداد كل مستهلك أو مورّد بعدم المشروعية تلقائياً أن الإباحة ستحد من الاستهلاك والعرض. وفي الحالات التي يكون فيها الاستهلاك مدفوعاً بالرغبة في إظهار المركز والسلطة والثروة، من خلال مثلاً ارتداء الخلاخيل العاجية أو المعاطف المصنوعة من الأنواع المهددة، من الممكن جداً أن يؤدي الحظر الذي يثبط التفاخر إلى تقليص الطلب، ومن ثم ارتفاع القيمة. بيد أن الأثر على الطلب سيكون مختلفاً جداً فيما يتعلق بلحوم الحيوانات البرية غير المشروعة التي لا تُستهلك من باب الترف الكمالي وإنما من أجل العيش. ومن دون إتاحة مصادر البروتين البديلة، قد لا يتراجع الطلب على تلك اللحوم على الإطلاق.

ويتسم الحظر الفعال بصعوبته وبعتماده الكثيف على الموارد. ومن أجل عدم الاكتفاء بشل حركة ممارسي الصيد غير المشروع والمتجّرين وإنما أيضاً ردعهم، وهو الأهم، ينبغي للسلطات أن تكون حائزة لمعرفة تفصيلية بشبكات تهريب الأحياء البرية. وفي بعض الأحيان، يُبالغ في تقدير حصة جماعات الجريمة المنظمة والجماعات المقاتلة في أنشطة ممارسة الصيد غير المشروع. وعلى الرغم من أن تلك الجماعات قد تكون ضالعة في الأمر، إلا أن حصتها في ممارسة الصيد غير المشروع كثيراً ما لا تتعدى كونها غيضاً من فيض. وهناك درجة كبيرة من التباين في بُنى ممارسة الصيد غير المشروع وشبكات الاتجار، وقد يشمل الضالعون العديد من التجار المتفرقين وذوي الرتب الدنيا والفقراء من ممارسي الصيد غير المشروع. وتؤدي الأفكار المبالغ فيها والتبسيطية بشأن الوضع إلى

صرف انتباه مقررّي السياسات عن الممارسات الفاسدة في أوساط الجهات الفاعلة المشروعة، بما في ذلك كيانات إصدار التراخيص والمساكن البيئية وكبار المسؤولين المعنيين بالبيئة.

وكثيراً ما تكون شبكات ممارسة الصيد غير المشروع والاتجار ذات تكامل عمودي أقل بكثير مما يتخيله كثيرون من أنصار المنع. وعلاوة على ذلك، فإنه حتى كبار المتجرين وشبكات الاتجار بالأحياء البرية بأسرها قابلان للإبدال بسهولة طالما بقي الطلب قوياً. ومع ذلك، فإن المعرفة الفعلية ببنى ممارسة الصيد غير المشروع والتهريب الموجودة في مكان معين، بدلاً من تصور ما قد تبدو عليه، أمر بالغ الأهمية لتحقيق الفعالية في إنفاذ القانون وغيره من التدخلات السياسية.

وفي مجال مكافحة المخدرات، فإن فعالية الحظر، رغم ما تنطوي عليه من موارد هائلة، نادراً ما تتجاوز ٥٠ في المائة، وغالباً ما تكون أدنى من ذلك بكثير. وقد لا تكون تلك المستويات كافية لمنع انهيار بعض الأنواع. ويصبح الحظر والمنع وإنفاذ القانون أسير بكثير من خلال الحد من الطلب - سواء نتيجة للحظر أو استراتيجيات محددة الهدف لخفض الطلب، أو عوامل خارجية. وفي الوقت نفسه، كلما أصبح إنفاذ القانون أكثر فعالية، زادت قيمة الحيوانات أو منتجات الأحياء البرية المهربة. وتؤدي الندرة المتصورة - سواء نتيجة لاستنفاد الأنواع أو زيادة فعالية إنفاذ القانون - إلى زيادة الفوائد المالية للتهريب.

ويتوقع متجرو المخدرات تكبد خسائر كبيرة بسبب القضاء على المحاصيل غير المشروعة واعتراض المخدرات المهربة. وكثيراً ما يرحبون بتلك الإجراءات، لأنها تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة ربحية المخزونات. ويجري بعض المتجرين بالأحياء البرية حسابات مماثلة: فعلى سبيل المثال، ساد توقع تام لدى المتجرين ببغاوات نادرة في إندونيسيا في وقت ما بأن تتراوح نسبة النفوق ما بين ٩٠ و٩٥ في المائة لدى الببغاوات التي جمعوها على نحو غير قانوني بسبب الطريقة التي يستخدمونها في التهريب. فقد تجنبوا الانكشاف على يد أجهزة إنفاذ القانون بحشو الببغاوات في زجاجات بلاستيكية، وإلقائها في البحر، واسترجاعها في المياه المفتوحة.^(١٢) ولم يشكل بقاء أقل من ١٠ في المائة على قيد الحياة رادعاً لأن الأرباح المتأتية من العينات المتبقية كانت أكثر من كافية.

وفي الواقع، يمكن للندرة أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار إلى حد يصبح معه تكبد خسائر هائلة والتسبب في انقراض نوع من الأنواع مسألة عالية الربحية والجاذبية بالنسبة إلى المتجرين. وكلما زادت ندرة النوع زادت قيمته. ومن المفارقات أنه إذا كان الطلب مستقرّاً، يحفز المنع "الفعال" مزيداً من ممارسة الصيد غير المشروع. ومما له آثار أكثر ضرراً أسواق الندرة حيث يزداد الطلب مع زيادة الندرة والأسعار. ويمكن أن يكون لهذا تأثير مدمر على الأنواع المعنية. وبعبارة أخرى، يمكن في الواقع للحظر الذي يبدو فعالاً أن يأتي بنتائج عكسية تماماً.

Vanda Felbab-Brown, "Indonesia field report IV: the last twitch? Wildlife trafficking, illegal fishing,^(١٢) and lessons from anti-Piracy efforts", Brookings Institution, 26 March 2013

التجارة القانونية ومنح التراخيص

ينطوي السماح بدخول إمدادات من الحيوانات والنباتات ومنتجات الحياة البرية إلى السوق بطريقة قانونية بالدرجة نفسها على معضلات ونتائج سلبية. وتختلف الحجج المؤيدة لإباحة المخدرات اختلافاً كبيراً عن تلك المؤيدة لإباحة التجارة في منتجات الأحياء البرية. ويجادل منتقدو حظر المخدرات بأنه لما كان من غير الممكن القضاء على المخدرات في العالم، فإن تجريم المخدرات يثقل كاهل نظم إنفاذ القانون والعدالة، ويمكن الجماعات الإجرامية، ويقوض بدرجة كبيرة حقوق الإنسان، ويلحق الضرر بالصحة العامة، ويُفشل الجهود الرامية إلى مكافحة الجماعات المقاتلة. ويُعد أنصار الإباحة بأنها ستزيد إيرادات الدولة في شكل الضرائب ورسوم الترخيص، وبأنها ستحو الآثار السلبية لحظر المخدرات. إلا أن العديد من منتقدي حظر المخدرات يشككون في أن تؤدي الإباحة إلى محو الآثار السلبية. وهم لا يدعمون بالضرورة الإباحة المباشرة حيث يفضلون بدلاً من ذلك عدم التجريم واعتماد تدابير إنفاذ مصممة على نحو مختلف. ويُشكك أيضاً في المدى الذي ستؤدي به الإباحة القانونية إلى تزايد التعاطي الإشكالي للمخدرات وإدماجها.

وتختلف الحجج التنظيمية المؤيدة للسماح بتجارة الأحياء البرية اختلافاً جذرياً. أولاً، يمكن لتربية الأنواع المحمية أو رعيها أن يخففا الضغط على الأنواع التي تعيش في البرية. وثانياً، يمكن للسماح بمستوى معين من التجارة أن يعطي الصيادين وأصحاب المزارع وغيرهم من المهتمين بتجارة موارد الأحياء البرية مصلحة في الحفاظ على الأنواع والنظم الإيكولوجية بالكامل وإدارتها على نحو مستدام. وثالثاً، يمكن من خلال التجارة المنظمة جمع المال من أجل حفظ الطبيعة.

ولكن مثلما هي الحال بالنسبة إلى الحظر، فإن فعالية الترخيص، والتصنيف البيئي، وإيجاد إمداد قانوني، أمور تتوقف على قدرة هيئات إنفاذ القانون على رصد وإنفاذ الأنظمة والقيود في جميع البلدان المعنية. وإضافة إلى ذلك، فإن نجاحها يتوقف على ما إذا كان المستهلكون على استعداد لتفضيل الأصناف المنتجة على نحو قانوني ومستدام، وما إذا كانوا قادرين على التمييز بين الوسوم الحقيقية والمزورة.

وكما هي الحال بالنسبة للحظر، فإن كثيراً من النتائج الإيجابية المفترضة أو المرجوة لإباحة التجارة لا تتحقق بالكامل. ولا تضمن الإمدادات القانونية الاستدامة، كما أنها لا تخفف بالضرورة من الضغط الواقع على الحيوانات التي تعيش في البرية. فإذا كانت الأصناف المتحصّل عليها قانوناً غالبية الثمن (بسبب فرض ضرائب مرتفعة لتثبيط الطلب) وصعبة الإنتاج (لصعوبة تربية الحيوانات في الأسر)، فإن من المرجح أن تستمر ممارسة الصيد غير المشروع. وفي كثير من الأحيان لا تمنع مخططات الاستيلاء في الأسر والترخيص تسرّب الأحياء البرية المصيدة بصورة غير قانونية إلى سلسلة الإمدادات القانونية المفترضة. وفي كثير من الأحيان، لا يكون العملاء أو الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين قادرين على تحديد ما إذا كان أحد منتجات الأحياء البرية قد تم الحصول عليه من مرفق للتربية أو في البرية، وما إذا كان المؤرّد مشروعاً، بل ولا يكونون متحفزين لذلك. ويزيد السماح بالإمداد القانوني إلى حد كبير من العبء الواقع على أجهزة إنفاذ القانون للتمييز بين المنتجات المتحصّل عليها

بطريقة قانونية وتلك المتحصّل عليها بطريقة غير قانونية. ومع ذلك، في حين أن الحظر الشامل لتجارة الأحياء البرية يزيح هذا العبء، فإنه لا يؤدي بالضرورة إلى الحد من المتطلبات الشاملة من الموارد. ويمكن لتوافر إمداد قانوني أيضاً أن يؤدي إلى الحد من النقد الأخلاقي المحيط بالتجارة في أنواع محددة، ومن ثمّ إلى الزيادة غير المقصودة في الطلب على الأحياء البرية المتحصّل عليها بصورة غير قانونية والتغطية على المستهلكين.

وعلاوة على ذلك، فإن الإيرادات المتأتية من التجارة القانونية في منتجات الأحياء البرية، من قبيل تلك المتأتية من مرافق الاستيلاء أو عمليات الصيد لأجل التذكار، لا تؤوّل بالضرورة في نهاية الأمر إلى أصحاب المصلحة المحليين والمجتمعات المحلية. ويمكن لجهات فاعلة أخرى، مثل النخب المحلية أو الوطنية والمنشآت التجارية الكبيرة المراعية للبيئة ومرافق الاستيلاء النائية، أن تحصل على الإيرادات عن طريق الفساد، أو إعادة التصميم الرقابي الإشكالي أو الديناميات الطبيعية للسوق. ونتيجة لذلك، قد لا يستفيد أصحاب المصلحة المحليون من حفظ الطبيعة.

وعلى الرغم من أن البعض يزعمون حالياً أن شبكات ممارسة الصيد غير المشروع عبارة عن مؤسسات إجرامية تتسم بدرجة عالية من التنظيم، فإن العديد من ممارسي الصيد غير المشروع هم في الواقع أعضاء في مجتمعات محلية مهمّشة وشديدة الفقر. وفي بعض الأحيان، تكون أنشطتهم المتعلقة بممارسة الصيد غير المشروع منفصلة كلياً عن الاتجار بالأحياء البرية. وفي حالات أخرى، قد يمدون شبكات الاتجار العالمية بالحيوانات أو يعملون لحسابها كصيادين وناقلين ومتعقبين وراصدين بنفس الطريقة التي يتبعها أحياناً بعض خفر المتنزّهات الفاسدون. ولذلك، قد يتمثل عنصر مهم من عناصر السياسات الرامية إلى الحد من الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية في إيجاد سبل عيش قانونية بديلة للمجتمعات المحلية، بما يحفزها على مقاومة الاتجار بالأحياء البرية. وعلى الرغم من أن ذلك لا يعالج مشكلة مهربي الأحياء البرية والجماعات الإجرامية المنظمة، فإن بإمكانه تبسيط جهود إنفاذ القانون وتركيزها. ويمكنه تشجيع المجتمعات المحلية على التعاون مع الهيئات المكلفة بإنفاذ القوانين، وتعزيز الاستدامة السياسية للقيود المفروضة على الأحياء البرية، والحد من الصراع السياسي.

إشراك المجتمعات المحلية: السبل البديلة لكسب الرزق وإدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية

يُعتبر توفير الحوافز الاقتصادية للفقراء لدعم سياسات حفظ الطبيعة بدوره مهمّاً من الناحية المعيارية، لأن المجتمعات المهمّشة التي تعتمد على الصيد من أجل كسب سبل عيشها الأساسية كثيراً ما تعاني بشدة نتيجة للحفاظ على البيئة. فهي تُرغم على ترك أراضيها في المناطق المحددة باعتبارها محمية، وتتضرر سبل عيشها وأمنها البشري.

ويكون إنفاذ القوانين والأنظمة أسهل عندما تقبلها وتتبنّاها الغالبية العظمى من السكان باعتبارها مشروعة. ومن ثمّ، فإن انتقال سلطة اتخاذ القرارات إلى الفقراء والمهمّشين ومعدومي الحقوق قد

لا يكون مفيداً من الناحيتين السياسية والاقتصادية فحسب، بل يمكن أن يكون مجزياً ومُمكناً من الناحية النفسية أيضاً.

بيد أن العديد من المخططات البديلة لكسب الرزق ليست فعالة. فالسياحة البيئية، التي يشار إليها في كثير من الأحيان كآلية من أجل حفظ الطبيعة، أخفقت، سواء كتدبير انتصافي متسق لمكافحة ممارسة الصيد غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية أو كطريقة موثوقة لتحقيق النمو الاقتصادي. وهي نادراً ما تدرُّ ما يكفي من الدخل وفرص العمل بسبب قيودها الداخلية الخاصة ولأن الموارد التي تولدها تستحوذ عليها النخبة. وكثيراً ما يظل أحد الأهداف الحاسمة الأهمية، وهو تمكين المجتمعات المحلية من كسب ما يكفي من السياحة البيئية من أجل الحفاظ على مستوياتها الكفافية السابقة، بعيد المنال، ناهيك عن كونه يمكن المجتمعات المحلية من تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وينطبق الشيء نفسه على سبل العيش البديلة الأخرى وعلى السماح بصيد الأحياء البرية على نطاق محدود.

فعلى سبيل المثال، في جزيرة سيرام في إندونيسيا، عُرضَ على ٢٠ من ممارسي الصيد غير المشروع للبيغاوات النادرة سبل بديلة لكسب الرزق بتحويلهم إلى موظفين في مراكز الإنقاذ وأدلاء في مجال الأحياء البرية للسياح البيئيين من خلال عمل مؤسسة Profauna، وهي إحدى المنظمات غير الحكومية الإندونيسية الأكثر تصميمًا على مكافحة التجارة غير المشروعة في الأحياء البرية. ونتيجة لذلك، انخفضت ممارسة الصيد غير المشروع بشكل كبير. ولضمان التدفق المنتظم للسياح البيئيين، شُجّع مراقبو الطيور من الولايات المتحدة الأمريكية على السفر إلى سيرام وزيارة مركز الإنقاذ. بيد أنه بعد مرور بعض الوقت، انخفض عدد الزوار الدوليين. وتقلصت إيرادات الممارسين السابقين للصيد غير المشروع من العمل كأدلاء للأحياء البرية، ووجدوا أنفسهم مرة أخرى تحت الضغط لاستئناف الصيد غير المشروع.^(١٣)

وتُعدُّ قصة سيرام مثالاً صغيراً على الشروط التي تعتمد عليها السبل البديلة الناجحة لكسب الرزق. فإذا عُرض على الفقراء من ممارسي الصيد غير المشروع دخلٌ من مصادر أخرى، فإنهم غالباً ما يكونون على استعداد للتخلي عن ممارسة الصيد غير المشروع، حتى وإن كانت ممارسته تدرُّ عليهم أموالاً أكثر. بيد أن الدخل يجب أن يكون ثابتاً ومضموناً. وتكمن المشكلة فيما يتعلق بالعديد من خطط السياحة البيئية في أن الإيرادات غالباً ما تكون متفرقة وموسمية وبالغة التقلب.

وحتى تتمكن منطقة ما من استقطاب ما يكفي من السياح البيئيين، كثيراً ما يلزم أن تقطنها جماعة من الثدييات الكبيرة الحجم والسهلة الرؤية نسبياً. فعلى سبيل المثال، غالباً ما تجتذب مساحات السافانا في شرق أفريقيا عدداً أكبر بكثير من السياح مقارنةً بالغابات المطيرة. ومع ذلك، فإن الإيرادات من السياحة البيئية في شرق أفريقيا يمكن أن تكون موسمية بدرجة كبيرة. ويكون على ملاك نُزل السياح إما تكوين احتياطات مالية لدفع مرتبات الموظفين خلال المواسم الضعيفة أو، كما هي الحال في كثير من الأحيان، فصل الموظفين خلال جزء من السنة، مما يثير عداوة المجتمع المحلي.^(١٤) وينبغي أن تكون

^(١٣) V. Felbab-Brown, "Indonesia Field Report IV"

^(١٤) المقابلات التي أجرتها الكاتبة مع ملاك نُزل السياح في متنزه تسافو الوطني، وفي ماساي مارا، كينيا، في أيار/مايو ٢٠١٣، وفي متنزه سيرينغيتي الوطني ومنطقة نفورونغورو المحمية، جمهورية تنزانيا المتحدة، في عام ٢٠٠٣.

المنتزهات مزودة ببنى تحتية جيدة مثل المطارات والطرق والمساكن، وكذلك أن تتسم بمستوى أمني جيد، وجميعها أمور تتطلب توافر الموارد. وفي الوقت نفسه، فإن العصابات والجماعات المقاتلة تبعث الرعب في نفوس السياح، وهو ما ينطبق أيضاً على الصدمات الخارجية مثل عدم الاستقرار السياسي أو فترات الركود الاقتصادي في البلدان الأصلية للسياح.

وقد يكون عدد الوظائف المتاحة في السياحة البيئية أقل بكثير من عدد ممارسي الصيد غير المشروع المحتملين. وحتى لو حصل جميع ممارسي الصيد غير المشروع على وظائف قانونية، من الوارد جداً أن يكون هناك فقراء آخرون يمكن توظيفهم كممارسين للصيد غير المشروع في المنطقة، أو يمكنهم الانتقال إلى المنطقة، وخصوصاً إذا زادت المكافآت المادية لممارسة الصيد غير المشروع.

ويتفاوت مدى فعالية السبل البديلة لكسب الرزق ومشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الموائل والحياة البرية تفاوتاً شديداً. وتكشف بعض النتائج الآثار الضارة للسماح، أو عدم السماح، للمجتمعات المحلية بالوجود في المنتزهات الوطنية. وهناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على هذه النتائج، مثل الأفاق الاقتصادية القصيرة المدى للمجتمع المحلي مقابل أفاقه الطويلة المدى، ومستويات دخله والعمالة لديه، ومواقفه تجاه الطبيعة، وتماسكه وهياكله القيادية، وإنفاذ حقوق الملكية لديه. وتكون فرص تحقيق الفعالية أعلى لدى سبل العيش البديلة التي تلغي جميع الدوافع الهيكلية للاقتصادات غير المشروعة.

وكثيراً ما تتجاوز مخططات إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية سبل العيش البديلة أو السياحة البيئية أو التعويض أو الصيد المحدود. ويُقصد بتلك المخططات نقل الحقوق إلى المجتمعات المحلية وتحقيق ثلاثة أهداف: التمكين السياسي، والتخفيف من حدة الفقر، وحماية البيئة. ويمكن أن تستند إلى الصيد لأجل التذكار أو السياحة البيئية أو غير ذلك من السبل البديلة لكسب الرزق. وفي بعض الأحيان، تحقق تلك المخططات نجاحاً باهراً، وإن لم تكن نتائجها متماثلة. ويتوقف نجاحها، إلى جانب التنفيذ السليم، على التدفق الثابت والكبير للسياح والصيادين لأجل التذكار والزبائن، والكثافة المتدنية بما يكفي من الناس مقارنةً بالأحياء البرية. وبوجه عام، تتجح هذه البرامج في المناطق القاحلة التي لا تكون فيها الزراعة مربحة وتوجد فيها أنواع الأحياء البرية النمطية أكثر منها في المناطق الخصبة حيث يكون تحويل الأراضي للاستخدام الزراعي مربحاً، أو في الغابات المدارية حيث تصعب رؤية الحيوانات، وحيث يدرّ قطع الأخشاب للأغراض الصناعية عائدات أكبر بكثير من السياحة البيئية. وفي بعض الحالات، تُكثّف المجتمعات المحلية، بعد أن تصبح أكثر ثراء بفضل الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية، أنشطتها المتصلة بالصيد وقطع الأشجار غير المستدامة من أجل مواصلة تضخيم مواردها الاقتصادية على حساب حفظ البيئة.

وباختصار، لا توجد عصا سحرية، بل ولا توجد سبل تناسب الجميع لتحسين الوضع. فالنتائج السياساتية تتسم بكونها شديدة الارتباط بالسياق وبعرضيتها. وتواجه جميع الاستراتيجيات قيوداً هيكلية وقيوداً على الموارد. وإضافةً إلى هذه القيود، فإن الاستراتيجيات تترتب عليها أيضاً سلبات مباشرة. ذلك أنه يمكن لفرض الحظر على الصيد واستخراج الموارد المحلية أن يحدّ

من مصادر الدخل، ويخفضا مستوى المعيشة في صفوف السكان المحليين الفقراء. ويمكن لإعادة التوطين القسري للمجتمعات المحلية ولغير ذلك من التدابير القسرية أن تولّد شعوراً بالاستياء العميق ورفض لحفظ الطبيعة، كما يحدث كثيراً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. بيد أن إجازة التجارة القانونية يزيد بدرجة كبيرة من تعقيد إنفاذ القوانين، وبيسر استراتيجيات التهرب التي يعتمد عليها المتجرون.

ويمكن للحظر أو منح التراخيص أن يكون مفيداً، رهناً بالسياقات الثقافية والمؤسسية المحلية والاحتياجات والظروف الإيكولوجية الخاصة بأنواع معينة. بيد أن ثمة حدوداً لما يمكن أن تحقّقه حتى أكثر تدابير إنفاذ القانون صرامة لوقف ممارسة الصيد غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية، وإحداث آثار الردع، وقمع العرض في غياب انخفاض حاد في الطلب. ذلك أن منح التراخيص بشأن صيد الأحياء البرية وتجارتها وتنظيمهما لا ينجحان إلا في ظل ظروف معينة. فهما يمنحان، في بعض الحالات، بعض الأطراف مصلحة في حفظ الطبيعة لم تكن لتحصل عليها خلافاً لذلك، وهو ما لا يساهم في حماية أحد الأنواع فحسب، بل أيضاً في حماية موئله والنظام الإيكولوجي الأوسع نطاقاً. وفي حالات أخرى، يؤدي العرض القانوني لمنتجات نوع من الأنواع الضعيفة إلى زيادة الطلب الكلي، بما في ذلك الطلب على الأنواع التي تخضع لممارسة الصيد غير المشروع، مما يعقّد إنفاذ القانون ويتيح غسل المنتجات المتحصّل عليها بطريقة غير قانونية. ويمكن للإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية أن تساهم إسهاماً كبيراً في حفر المجتمعات المحلية لدعم حفظ الطبيعة ومقاومة ممارسة الصيد غير المشروع والاتجار، ولكن كما هي الحال بالنسبة إلى أدوات حفظ الطبيعة الأخرى، فإن النتائج تتفاوت تفاوتاً كبيراً. ويُعتبر استهداف طلب المستهلكين أمراً بالغ الأهمية، بيد أن تدابير خفض الطلب معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً. وتوفر جهود مكافحة غسل الأموال أداة إضافية، ولكنها لن تؤدي إلى إفلاس التجارة غير القانونية في الأحياء البرية.

التوصيات السياسية

بمراعاة الاعتبارات المذكورة أعلاه، يمكن تقديم بعض التوصيات بشأن سبل التعامل مع أبرز مشاكل الأحياء البرية التي يواجهها العالم اليوم.

فبالنظر إلى تزايد التهديد الذي يشكله الاتجار بالأحياء البرية على بقاء الأنواع الضعيفة، وبالنظر إلى النطاق الحالي لممارسة الصيد غير المشروع للفيلة، ينبغي للصين أن تقي بوعدها المتعلق بإغلاق سوق العلاج لديها، وأن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن، من خلال تنفيذ تدابير الإنفاذ الرامية إلى منع وكبح شراء العلاج وبيعه والاتجار به. وينبغي لبلدان أخرى، مثل اليابان، أن تفعل الشيء نفسه. وينبغي ألا تُمنح جنوب أفريقيا وبلدان أخرى تراخيص لبيع العلاج أو قرن الخرتيت إلى أن يحدث انخفاض كبير في الطلب وفي ممارسة الصيد غير المشروع على السواء، وإرساء هياكل أفضل للرصد والإنفاذ في بلدان العرض والطلب.

بيد أنه في حين أن إعلان عدم مشروعية سوق العاج في الصين، بما فيها هونغ كونغ، له وجهته في السياق الحالي للغسل الواسع النطاق للعاج، فإن الدرس السياسي الشامل ليس مفاده ضرورة إنهاء جميع المبيعات القانونية من الأحياء البرية، ولا ينبغي أن يكون كذلك. فإذا استقر الطلب وشُدّدت تدابير إنفاذ القانون بحيث يتراجع بدرجة كبيرة حجم المنتجات المتحصل عليها بطريقة غير مشروعة المسربة إلى سلسلة الإمدادات القانونية، عندئذ يلزم النظر بجديّة مرة أخرى في السماح بالتوريد القانوني الخاضع لمراقبة مشددة من العاج وقرن الخرتيت على حد سواء. ومن شأن توفير الحوافز الاقتصادية المتعلقة بحفظ الطبيعة لأكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة أن ييسّر بدرجة كبيرة إنفاذ اللوائح الخاصة بالأحياء البرية.

وينبغي أن يكون السماح بالصيد المستدام، بما في ذلك صيد الأنواع المهددة، هو السياسة المفضلة بحيث تكون لأصحاب المصلحة المحليين مصلحة مادية في تشجيع حفظ الطبيعة. بيد أنه عند انتشار الفساد والتهرب من القانون وغسل منتجات الأحياء البرية، ينبغي لمقرري السياسات أن يكونوا على استعداد للانتقال إلى الحظر المؤقت والمحدّد بمواقع معينة، بل وأحياناً مباشرة إلى الحظر الشامل، فيما يخص أنواعاً محددة. وسيتعين إعادة تقييم أي سياسة وتغييرها إذا لم تكن نتائجها إيجابية.

ويمكن للصيد أن يكون مستداماً وأن يعود بالفائدة على البيئة، على سبيل المثال من خلال ضبط الأنواع المفرطة العدد. وينطبق هذا بوجه خاص في حال تراجع أعداد الأنواع الضارية الرئيسية، سواء أكان ذلك نتيجة لممارسة الصيد غير المشروع أم تدمير الموائل أم أسباب أخرى. وتتطوي ممارسة الصيد غير المشروع والصيد غير المستدام للضواري الرئيسية على إشكالية كبيرة لأن لهما انعكاسات واسعة النطاق على مجمل النظام الإيكولوجي. ولا تمثل كل أشكال ممارسة الصيد غير المشروع تهديداً لبقاء أي نوع وصحته، كما لا تمثل جميع أنواع التجارة القانونية. ولذا، في المناطق العازلة، بل وفي الأجزاء الرئيسية من المناطق المحمية، من المعقول السماح بالصيد غير المحدود للأنواع غير المهددة والاستخراج المستدام والمحدود للموارد الطبيعية للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي والخسائر في الدخل لدى المجتمعات المحلية الفقيرة. ومن الأهمية بمكان تقييم نوع الصيد المستدام ومستوياته على أساس كل حالة على حدة. وحيث إن أثر الاستغلال المحدود قد يتغير بمرور الزمن، هناك حاجة لمراقبة الأحياء البرية والنظم الإيكولوجية مراقبة دقيقة، ويلزم إعادة تقييم الوضع بصورة منتظمة.

وينبغي أن تُمنح المجتمعات المحلية، كلما أمكن، حقوقاً في الأرض في المناطق المحمية وفي العائدات المتأتية من الاستغلال المستدام للحياة البرية. وينبغي أن تتلقى المجتمعات المحلية المهمشة المساعدة لكفالة حقوقها، وينبغي أن يكون لها صوت مسموع في تحديد استخدام الأراضي وحمايتها من أجل تحقيق الإنصاف والاستدامة على الصعيد البيئي. وينبغي أن تكون الحقوق الممنوحة على هذا النحو محدودة، مع فرض قيود على استخدامها لضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي؛ وينبغي ألا يُسمح للمجتمعات المحلية بتدمير مناطق التنوع البيولوجي القيّمة. وهذا لا يمنع قطع الأشجار المستدام أو صيد الأنواع غير المهددة إما من أجل الكفاف أو الصيد لأجل التذكار، أو الرعي المحدود في المناطق المحمية.

وينبغي أن تشمل هذه الحقوق المشروطة أيضاً حق المجتمع المحلي في الحصول على كامل الإيرادات المتأتية من الإدارة المستدامة للحياة البرية. ومع ذلك، ينبغي أن تخضع تلك الإيرادات للضرائب. ومن ثم، يمكن إرساء الدعم الحكومي الخارجي لجهود المجتمعات المحلية، وقد تكون لدى الدولة حوافز أقل للتواطؤ مع الغرباء الذين يمارسون الصيد غير المشروع وإزالة الغابات، أو لتترك المجتمع يتولى أموره بنفسه عندما يهدد فاعلون آخرون، مثل المتجربين بالأحياء البرية أو القائمين على صناعة قطع الأخشاب، موارده. ويتعين رصد جميع تلك الترتيبات وإعادة تقييمها بانتظام، مع تلقي مساهمات قوية من المجتمعات المحلية.

وإذا أدى السماح للمجتمعات المحلية باستغلال المناطق ذات الأهمية البيئية إلى حدوث تدهور ملموس في النظم الإيكولوجية، عندئذ قد يكون لإعادة التوطين ما يبرره فعلاً، شريطة أن يُستشار السكان ويُموَّضوا على النحو الواجب. وكحد أدنى، يجب أن يكون التعويض مجزياً بحيث لا يكون المجتمع المحلي في وضع أسوأ من الناحية الاقتصادية مما كان عليه عندما كان يعيش في المناطق المحمية. ومن الناحية المثالية، يُفترض للتعويض أيضاً أن يحد من الفقر. بيد أن هذا يعني أن أنصار المناطق المحمية الحصرية يجب أن يساعدوا في جمع الأموال للتعويض عن آثار إعادة التوطين، أو بالأحرى عن آثار فرض قيود على استخدام الأراضي. وينبغي أن تصبح التحويلات النقدية المشروطة أداة معيارية في مجموعة أدوات سياسات حفظ الطبيعة، ولا سيما في الحالات التي لا تكون فيها التجارة المشروعة في نوع من الأنواع خياراً قابلاً للاستمرار، ولا يمكن ببساطة للسياحة البيئية أو لغيرها من مصادر الرزق البديلة أن تعوض الفوائد الضائعة بعدم تحويل النظم الإيكولوجية إلى أراضٍ زراعية أو صيد الأنواع المهددة.

ويكتسي الرصد الفعال وإنفاذ القانون أهمية حاسمة لنجاح أي من الأدوات التي تم تحليلها. ويكتسي تعزيز إنفاذ القانون والحد من الفساد بين أجهزة إنفاذ القانون أهمية بالغة. وفي الوقت نفسه، ينبغي عدم التسامح مطلقاً مع انتهاكات حقوق الإنسان، وينبغي ألا يعتمد أي جهاز سياسات مستهجنة وغير فعالة من قبيل إطلاق النار على ممارسي الصيد غير المشروع أينما يشاهدون. ويُعتبر إنفاذ القانون في الموقع إلى حد بعيد أكثر الطرائق فعالية لمنع ممارسة الصيد غير المشروع. وينبغي للجهود الرامية إلى تفكيك شبكات الاتجار بالأحياء البرية أن تركز على إلقاء القبض على أكبر عدد ممكن من أفراد تنفيذ العمليات من المستوى المتوسط لدى تلك الشبكات دفعة واحدة. وهذا يقلل من قدرتها على التجدد، وهو أكثر فعالية بكثير من إلقاء القبض على الزعماء (وإن كان ذلك مستصوباً من الناحية الأخلاقية) أو ملء السجون بذوي المستوى المتدني من ممارسي الصيد غير المشروع. وينبغي أن يكون المنع مصمماً بعناية بحيث لا يؤدي المزيد من الضبطيات إلى مزيد من ممارسات الصيد غير المشروع. ولهذا السبب يُعتبر إنفاذ القانون في الموقع واستهداف الوسطاء، بعكس الضبطيات أثناء الانتقال، بالغ الأهمية.

وأخيراً، هناك حاجة إلى إعادة تشكيل أسواق التجزئة وطلب المستهلكين بمساعدة حملات الإقناع وحملات الرسائل النصية الهاتفية وجهود إنفاذ القانون. وينبغي أن تميّز العقوبات بين المشتريين من الرتب الدنيا لتماثيل العاج مثلاً، من جهة، والمضاربين والمستخدمين بكثافة لمنتجات الأحياء البرية المحظورة، من جهة أخرى. ورغم ضرورة ألا تؤدي النزعة العاطفية والالتزامات الأيديولوجية إلى

حجب الأحكام بشأن فعالية السياسات، ينبغي أن يشكل التقليل إلى أدنى حد من الضرر، مثل القسوة غير الضرورية تجاه الحيوانات أو البشر، معياراً أساسياً في اختيار السياسات المتعلقة بحفظ الطبيعة.

ولعل الاستنتاج الأهم هو أنه يتعين علينا أن نتوقع تباينات هائلة في النتائج السياساتية. ويصدق هذا بالنسبة إلى السياسة المتعلقة بالأحياء البرية كما يصدق على السياسات المتعلقة بالمخدرات. وما ينجح بالنسبة لأحد الأنواع في أحد المواقع قد لا ينجح بالنسبة للنوع نفسه في موقع مجاور. وما ينجح في كبح الطلب في وقت معين قد لا يصلح بعد ١٠ سنوات. ويعتمد المدى الذي يمكن عنده تشكيل سوق قانونية أو غير قانونية أو تقليص حجمها من خلال تدابير العرض والطلب على مرونتها، وهو ما يمكن أن يتغير بمرور الزمن، وكذلك على مجموعة من العوامل الأخرى، مثل البيئات المؤسسية والثقافية المحلية. ولذلك، ينبغي أن تسمح السياسات بالتجريب.

قانون لاسي كنموذج للتشريعات الخاصة بتجارة الأحياء البرية

ليديا سلوبوديان* وأريادني شاتسيانتيونيو**

خلاصة

كيف يمكن تنظيم الاتجار بالأحياء البرية، وكيف يجب ذلك؟ في هذه المقالة، تلقي مجموعة من الباحثين القانونيين نظرة فاحصة على قانون لاسي في الولايات المتحدة. ويحظر هذا التشريع حيازة الأحياء البرية المتحصل عليها بصورة غير مشروعة، أو المتجر بها على نحو غير مشروع، من أي مكان في العالم، ويعتبره بعض المراقبين نموذجاً محتملاً للبلدان الأخرى. وتستكشف الكاتبتان، من خلال تحليل قانون لاسي من منظور دولي، الآثار المترتبة على هذا القانون وإمكانية تكييف البلدان الأخرى له مع نظمها القانونية، وتخلصان إلى أن بالإمكان فعلاً استخدامه كنموذج للتشريعات في مختلف الولايات القضائية.

الكلمات الرئيسية: التشريعات، قانون لاسي، تجارة الأحياء البرية، الولايات المتحدة

مقدمة

في منتصف القرن التاسع عشر، كانت سماء الولايات المتحدة تلبدها باستمرار طيور، ربما الطيور الأكثر عدداً في العالم، أي: الحمام المسافر. فقد كانت أسراب الحمام تحجب قرص الشمس لساعات أثناء مرورها، باعثة صوتاً كالرعد يخف مع صوت الحديث. وبعد نصف قرن، أصبحت منقرضة. فقد وقع الحمام المسافر ضحية لنوع جديد من التهديد مكنته شبكة متنامية من السكك الحديدية؛ فقد كان الزوار من خارج الولايات يصلون بالقطار، ويقتلون آلاف الطيور، ثم يغادرون بتذكاراتهم. وبالاتزان بالصيد المحلي وتدمير الموائل، جلبت صناعة الحمام المشتركة بين الولايات الهلاك لنوع كان يُعتبر وفيراً بحيث لا يمكن أن يضمحل، وألهمت بإرساء شكل جديد من أشكال الحماية التشريعية. وفي عام ١٩٠٠، تحدث عضو الكونغرس عن الحزب الجمهوري جون ف. لاسي في مجلس النواب في الولايات المتحدة عن انقراض الحمام المسافر. فقد قال: "لقد قدمنا عرضاً بائساً للقتل والتدمير، وهو ما قد يكون بمثابة تحذير للبشرية جمعاء. دعونا نقدم الآن مثلاً على الحفظ الحكيم لما تبقَّى من

*Lydia Slobodian، موظفة قانونية، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.

**Ariadni Chatziantoniou، متدربة في قسم الشؤون القانونية، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة. ويُوَجَّه شكر خاص

إلى Rob Parry Jones وإلى الصندوق العالمي لحماية الطبيعة، اللذين تسنى بفضلهما إعداد هذا العمل.

هبات الطبيعة".^(١) وأصبح القانون الذي قدمه، وهو قانون لاسي، إحدى الأدوات القانونية الأكثر شهرة وفعالية في الولايات المتحدة لمكافحة الجريمة المتعلقة بالأحياء البرية، ونموذجاً محتملاً للتشريعات في بقية أنحاء العالم.^(٢)

ومنذ أن بنى النائب لاسي حجته حول محنة الحمام، تغير سياق التجارة في الأحياء البرية. فقد نمت التجارة غير القانونية في الأحياء البرية لتصبح قطاعاً بقيمة عدة بلايين من الدولارات يغطي طائفة من الصناعات والأسواق.^(٣) وقد أحصى التقرير الذي أعده المكتب في عام ٢٠١٦ بعنوان *World Wildlife Crime Report: Trafficking in Protected Species* (تقرير عن جرائم الحياة البرية في العالم: الاتجار بالأنواع المشمولة بالحماية) ٧ ٠٠٠ نوع مختلف في أكثر من ١٦٤ ٠٠٠ ضبطينية شارك فيها ١٢٠ بلداً.^(٤) وكشف التقرير أن الجريمة ضد الأحياء البرية تتطوي على طائفة واسعة من الأسواق والصناعات، بما في ذلك الأزياء ومستحضرات التجميل والأثاث والأغذية والحيوانات الأليفة. وفي كثير من الأحيان، تُستخدم المنتجات المتحصل عليها بصورة غير مشروعة أو يُتجر بها في عمليات تجارية مشروعة، مما يجعل من الصعب الكشف عن هذه المنتجات باعتبارها تخص الجريمة ضد الأحياء البرية.^(٥) ولما كان نطاق الجريمة ضد الأحياء البرية وطابعها يشهدان نمواً وتغيراً، فقد تطور قانون لاسي وفقاً لذلك من خلال سلسلة من التعديلات لتوسيع نطاقه وزيادة الجزاءات المفروضة بموجبه.^(٦) ولا يرمي هذا القانون إلى المحافظة على الأنواع فحسب، وإنما أيضاً إلى حماية القدرة التنافسية للمنشآت التجارية في الولايات المتحدة، والإمدادات من الموارد الطبيعية إلى الأسواق في الولايات المتحدة والأسواق العالمية، والمستهلكين في الولايات المتحدة الذين يشترون السلع غير القانونية دون قصد، والأمن القومي للولايات المتحدة، والضحايا البيئيين داخل الولايات المتحدة وخارجها على السواء.^(٧)

وفي الآونة الأخيرة، أخذ قانون لاسي يحظى باهتمام متزايد من المجتمع الدولي. وفي معرض مناقشة الآثار السياسية المترتبة على النتائج البحثية الواردة في التقرير عن جرائم الحياة البرية في العالم، لاحظت الكاتبتان ما يلي:

^(١) Barry Yeoman, "Why the Passenger Pigeon Went Extinct", *Audubon*, May-June 2014

^(٢) Robert S. Anderson, "The Lacey Act: America's Premier Weapon in the Fight against Unlawful Wildlife Trafficking", *Public Land and Resources Law Review*, vol. 16 (1995), p. 29

^(٣) United States, Fish and Wildlife Service, International Affairs, "Illegal wildlife trade" متاح في: www.worldwildlife.org/ و www.fws.gov/ World Wide Fund for Nature, "Illegal wildlife trade" متاح في: www.traffic.org/trade و TRAFFIC: wildlife trade monitoring network, "Legal wildlife trade" متاح في: www.traffic.org/trade

^(٤) تقرير عن جرائم الحياة البرية في العالم: الاتجار بالأنواع المشمولة بالحماية، ٢٠١٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.16.XI.9، الصفحة ٢).

^(٥) المرجع نفسه.

^(٦) Lacey Act of 1900, amended in 2008, United States Code, Title 16, sects. 3371-3378; Anderson, "The Lacey Act", p. 29

^(٧) United States, House of Representatives Committee on the Judiciary Over-Criminalization Task Force, "Statement for the Record by Marcus Asner and Katherine Ghilain: Regulatory Crime— Solutions", 14 November 2013; United States, Government Publishing Office, "Testimony of Marcus Asner" in *Oversight Hearing on The 2008 Lacey Act Amendments Part 1 and 2*, Serial No. 113-16, 16 May 2013, pp. 57-65

يمكن تقليص حجم التجارة غير المشروعة إذا أقدم كل بلد، بموجب القانون الوطني، على حظر حيازة الأحياء البرية التي يُتَحَصَّل عليها بطريقة غير مشروعة في أي مكان آخر في العالم أو تُستورَد منه على نحو غير مشروع.

وأوصت فرقة العمل المعنية بصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واجتماع فريق الخبراء بشأن جرائم مصائد الأسماك المشترك بين المكتب والصندوق العالمي للطبيعة، بمواصلة دراسة إمكانات قانون لاسي، وهو مذكور في قرار بشأن الجرائم المرتكبة ضد البيئة اعتمد في المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.^(٨)

وتقدم هذه المقالة بعض الأفكار الأولية بشأن عمل قانون لاسي وإمكانات أن يقدم نموذجاً للتشريعات في أجزاء أخرى من العالم. ويقدم الجزء الأول لمحة عامة عن أحكام القانون الأساسية. ويقارن القسم الثاني بين هذا القانون والنُهُج المتبعة في بلدان أخرى، ولا سيما أنظمة التجارة في الأحياء البرية والأخشاب واللوائح المنظمة للأخشاب الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وقانون حظر قطع الأشجار غير المشروع في أستراليا. وتعرض الأقسام اللاحقة حالات وأمثلة وحججاً من مختلف القطاعات لتسليط الضوء على مختلف جوانب القانون، وكيفية عمله من الناحية العملية، والكيفية التي يُنظر بها إليه. ويتضمن القسم الأخير أفكاراً بشأن إمكانات قانون لاسي كنموذج للولايات القضائية الأخرى، والخطوات المقبلة.

الأحكام الرئيسية: أدوات مكافحة التجارة غير المشروعة في الأحياء البرية

يحظر قانون لاسي مجموعة واسعة من السلوكيات فيما يتعلق بالأشجار بالأحياء البرية ومنتجاتها المتحصل عليها بطريقة غير قانونية. وهو لا يتناول جرائم الاتجار فحسب، بل أيضاً جرائم وضع العلامات والوسم الزائف، وكذلك إقرارات محددة فيما يتعلق بالنباتات. وهو ينص على عقوبات مدنية وجنائية على حد سواء رهناً بمعرفة المخالفين وحالتهم الذهنية، وعلى جزاءات بشأن التصاريح والمصادرة.

جرائم الاتجار بالأحياء البرية

تتألف جرائم الاتجار بموجب قانون لاسي من عنصرين متميزين (انظر الإطار ١). أولاً، يتعين على سلطات الادعاء أن تثبت أن الأحياء البرية أو الأسماك أو النباتات المعنية أُخذت أو حيزت أو نُقلت أو

High Seas Task Force and others, *Closing the Net: Stopping Illegal Fishing on the High Seas-Final*^(٨)
Report of the Ministerially-led Task Force on the Illegal, Unreported and Unregulated Fishing on High Seas
United Nations Office on Drugs and Crime, "Transnational crime in the fisheries", (London, 2006), p. 16
International Union for Conservation of Nature, "sector tackled by global experts", 29 February 2016
"Crimes against the environment" (WCC-2016-Res-070)

بيعت على نحو مخالف لأحد القوانين أو اللوائح الأساسية الاتحادية أو القبلية أو المعمول بها في الولايات المتحدة أو في البلدان الأجنبية. ومن بعد ذلك، ينبغي لسلطات الادعاء أن تثبت أن المدعى عليه ارتكب أو شرع في ارتكاب أحد الأفعال المحظورة المدرجة في قانون لاسي، التي تشمل استيراد الأحياء البرية أو تصديرها أو نقلها أو بيعها أو استلامها أو حيازتها أو شرائها على نحو غير مشروع، أو حيازة الأحياء البرية أو الأسماك أو النباتات المتحصل عليها بطريقة غير مشروعة داخل "الولاية القضائية البحرية والإقليمية الخاصة للولايات المتحدة" (المادة ٣٣٧٢ (أ)).^(٩)

ويبدو أن لقانون لاسي، في ظاهره، نطاقاً غير محدود من حيث الجرائم الأصلية. بيد أن السوابق القضائية المتعاقبة والمناقشات التي أُجريت في الكونغرس توضح أن القانون الأساسي ينبغي أن يرتبط بالأحياء البرية ارتباطاً واضحاً.^(١٠) وتتطوي التعديلات التي أدخلت عام ٢٠٠٨ والتي تجرّم الأفعال المرتبطة بالنباتات على قائمة واضحة ومحددة بالجرائم الأصلية، وجميعها يرتبط بحفظ الطبيعة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة (المادة ٣٣٧٢ (أ) (٢) (باء) و(٣) (باء)).^(١١) وتتضمن القائمة جرائم أصلية من قبيل التخلف عن دفع الإتاوات أو الضرائب أو رسوم الاقتلاع، وانتهاك أي قانون يتصل بالتصدير أو إعادة الشحن. وقد تبدو هذه الجرائم أقل ارتباطاً بأهداف حفظ الطبيعة، ولكنها توفر أداة مهمة من أجل الإمساك بالمجرمين الذين يتهربون من دفع الضرائب ويزوّدون نماذج الصادرات للتغطية على أشكال الأنشطة غير القانونية الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن قانون لاسي يجرّم الشروع في ارتكاب الأفعال غير المشروعة إلى جانب ارتكاب الأفعال نفسها (المادة ٣٣٧٢ (أ) (٤)). وبموجب حكم ذي صلة من أحكام القانون الجنائي للولايات المتحدة، يعاقب أيضاً على التآمر لارتكاب أي جريمة بالغرامة أو السجن (مدونة قوانين الولايات المتحدة، الباب ١٨، المادة ٣٧١). وفي سياق الشبكات الإجرامية الواسعة النطاق الضالعة في الاتجار المعاصر بالأحياء البرية، كثيراً ما يُواجه سلوك ينطبق عليه تعريف التآمر. ويستخدم المدعون العامون تهمة التآمر بالاقتتان بالمخالفات المشمولة بقانون لاسي لاستصدار عقوبة أشد من تلك المرتاة في إطار قانون لاسي وحده (انظر المناقشة المتعلقة بقضية الولايات المتحدة ضد بنجس *United States v. Bengis* (أدناه)).

^(٩) في حالة انتهاك أحد قوانين الولايات المتحدة أو القوانين الأجنبية، تنص المادة ٣٣٧٢ (أ) (٢) على عدم حظر استيراد الأحياء البرية وتصديرها ونقلها وبيعها واستلامها وحيازتها وشرائها بطريقة غير مشروعة إلا إذا ارتبط ذلك بالتجارة فيما بين الولايات أو بالتجارة الخارجية. وتشمل "الولاية القضائية البحرية والإقليمية الخاصة للولايات المتحدة" أساساً أعالي البحار والمياه الإقليمية والممتلكات الاتحادية وسفن الولايات المتحدة (مدونة قوانين الولايات المتحدة، الباب ١٨، المادة ٧).

^(١٠) United States Court of Appeals, Ninth Circuit, *United States v. Lee*, 937 F. 2d 1388 (1991), at 1392, citing Senate Report No. 97-123, reprinted in United States Code Congressional and Administrative News (1981), 1748, 1753.

^(١١) للاطلاع على تفاصيل المناقشة بشأن نطاق الجرائم الأصلية، انظر شهادة Marcus Asner. Oversight Hearing "Why should Americans have to comply with the laws of foreign nations?", 17 July 2013, p. 9. Pervaze and on "The Lacey Act: compliance issues related to importing plants and plant products", *Congressional Research Service Report R42119* (24 July 2012), p. 11.

الإطار ١ جرائم الاتجار بموجب قانون لاسي

مدونة قوانين الولايات المتحدة، الباب ١٦، المادة ٣٣٧٢ (أ)

يُعدُّ مخالفًا للقانون كل من يقوم بما يلي:

(١) استيراد أو تصدير أو نقل أو بيع أو استلام أو حيازة أو شراء أي أسماك أو أحياء برية أو نباتات مأخوذة أو محوزة أو منقولة أو مبيعة على نحو مخالف لأي قانون أو معاهدة أو لائحة في الولايات المتحدة أو على نحو مخالف لأي قانون قبلي هندي؛

(٢) استيراد أو تصدير أو نقل أو بيع أو استلام أو حيازة أو شراء فيما بين الولايات أو في إطار معاملة للتجارة الخارجية:

(ألف) أي أسماك أو أحياء برية محوزة أو منقولة أو مبيعة على نحو يخالف أي قانون أو لائحة لدى أي ولاية أو ينتهك أي قانون أجنبي؛

(باء) أي نبات:

١' مأخوذ أو محوز أو منقول أو مبيع على نحو يخالف أي قانون أو لائحة لدى أي ولاية، أو أي قانون أجنبي، يحمي النباتات أو يُخضع للتنظيم الرقابي:

(أولاً) سرقة النباتات؛ أو

(ثانياً) أخذ النباتات من متنزه أو محمية غابات أو منطقة أخرى محمية رسمياً؛ أو

(ثالثاً) أخذ النباتات من منطقة محددة رسمياً؛ أو

(رابعاً) أخذ النباتات دون الحصول على الإذن المطلوب أو بما يخالفه؛ أو

٢' مأخوذ أو محوز أو منقول أو مبيع دون سداد الإتاوات أو الضرائب أو رسوم الاقتلاع المناسبة المطلوبة للنبات بموجب أي قانون أو نظام لدى أي ولاية أو أي قانون أجنبي؛ أو

٣' مأخوذ أو محوز أو منقول أو مبيع على نحو يخالف أي تقييد بموجب أي قانون أو نظام لدى أي ولاية، أو بموجب أي قانون أجنبي، ينظم تصدير النباتات أو إعادة شحنها؛ أو

(جيم) أي من أنواع الأحياء البرية المحظورة (رهنأ بأحكام المادة الفرعية (هـ) من هذه المادة)؛

(٣) ضمن الولاية البحرية والإقليمية الخاصة للولايات المتحدة (حسب التعريف الوارد في المادة ٧ من الباب ١٨)؛

(ألف) حيازة أي أسماك أو أحياء برية مأخوذة أو محوزة أو منقولة أو مبيعة على نحو يخالف أي قانون أو لائحة لدى أي ولاية أو على نحو مخالف لأي قانون أجنبي أو قانون قبلي هندي؛

(باء) حيازة أي نبات:

١' مأخوذ أو محوز أو منقول أو مبيع على نحو يخالف أي قانون أو لائحة لدى أي ولاية، أو أي قانون أجنبي، يحمي النباتات أو يُخضع للتنظيم الرقابي:

(أولاً) سرقة النباتات؛ أو

(ثانياً) أخذ النباتات من متنزه أو محمية غابات أو منطقة أخرى محمية رسمياً؛ أو

الإطار ١ جرائم الاتجار بموجب قانون لاسي (تابع)

(ثالثاً) أخذ النباتات من منطقة محددة رسمياً؛ أو

(رابعاً) أخذ النباتات دون الحصول على الإذن المطلوب أو بما يخالفه؛ أو

٢' مأخوذ أو محوز أو منقول أو مبيع دون سداد الإتاوات أو الضرائب أو رسوم الاقتلاع المناسبة المطلوبة للنبات بموجب أي قانون أو نظام لدى أي ولاية أو أي قانون أجنبي؛ أو

٣' مأخوذ أو محوز أو منقول أو مبيع على نحو يخالف أي تقييد بموجب أي قانون أو نظام لدى أي ولاية، أو بموجب أي قانون أجنبي، ينظم تصدير النباتات أو إعادة شحنها.

(٤) الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المذكورة في الفقرات (١) حتى (٣).

جرائم وضع العلامات والوسم الزائف وبيان دخول النباتات

يُجرّم قانون لاسي استيراد طرد يحتوي على أسماك أو أحياء برية غير موسومة بوضوح، أو تصديره أو نقله في إطار التجارة بين الولايات.^(١٢) وقد أضافت التعديلات التي أُدخلت في عام ٢٠٠٨ شرطاً يقضي بأن يقدم المستوردون بياناً خاصاً بالنباتات يبين الاسم العلمي لأي نبات أو منتج نباتي وقيّمته وكميته ومنشأه.^(١٣) ويحظر القانون إعداد أو تقديم أي سجلات أو بطاقات وسم مزورة لأي أسماك أو أحياء برية أو نباتات يجري بالفعل أو يُزعم استيرادها أو تصديرها أو نقلها أو بيعها أو شراؤها أو استلامها.^(١٤)

وقد انضّقت متطلبات العلامات والوسم باعتبارها صعبة الرصد والإنفاذ، بالنظر إلى نطاق منتجات الأحياء البرية (بما فيها الأسماك والنباتات) التي تنطبق عليها. ومن الناحية العملية، تُعتبر الأحكام أدوات مفيدة للإمساك بالمتجرين بالأحياء البرية الذين يرتكبون بانتظام جرائم الوسم والبيان للتهرب من السلطات.

العقوبات والحالة العقلية

تعتمد العقوبات بموجب قانون لاسي إلى حد كبير على الحالة العقلية للجاني. وتُخصّص أشد العقوبات الجنائية لما يُسمى المخالفات "عن علم". وفيما يتعلق بجرائم الاتجار، يعني ذلك ضرورة أن تثبت سلطات الادعاء أن الفاعل كان على علم بأن الأحياء البرية مأخوذة أو محوزة أو منقولة أو مبيعة على

United States Code, Title 16, chap. 53, sect. 3372 (B); United States Code of Federal Regulations,^(١٢) Title 50, chap. I, subchap. B, part 14, subpart H, sects. 14.81-14.82.

United States Code, Title 16, sect. 3372 (f)^(١٣). وللاطلاع على وصف للإجراء المتعلق بتقديم البيانات الخاصة بالنباتات، انظر: Lacey، United States, Department of Agriculture, Animal and Plant Health Inspection Service، "Act: frequently asked questions"، 28 April 2016.

^(١٤) United States Code, Title 16, sect. 3372 (d).

نحو يخالف قانوناً أساسياً، وأنه قام عن علم باستيراد الأحياء البرية غير المشروعة أو تصديرها أو نقلها أو بيعها أو استلامها أو شرائها، أو شرع في ذلك.^(١٥) ويمكن لمستوردي الأخشاب الذين يعرفون أن الأخشاب التي يستوردونها قُطعت بطريقة غير مشروعة أن يخضعوا للمساءلة بموجب هذه الأحكام، وإن لم يشاركوا بأنفسهم في القطع غير المشروع. وتُعتبر المخالفات عن علم جنایات يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات وبغرامة تصل إلى ٢٥٠ ٠٠٠ دولار للأفراد أو ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للمؤسسات.^(١٦) وكبدل عن ذلك، يمكن فرض غرامات تصل إلى ضعف المكاسب أو الخسائر الإجمالية المتأتية من الجريمة، أيهما أعلى.^(١٧)

وتتوقف عقوبات الجنب وبعض الغرامات المدنية على معيار العناية الواجبة. فهي لا تحتاج إلى دليل على أن الفاعل كان على علم فعلاً بأن الأحياء البرية غير مشروعة، وإنما فقط على أنه يُفترض علمه لو توخى العناية الواجبة. وفيما يخص جرائم الاتجار، في الحالات التي يُفترض فيها أن يكون الفاعل على علم بالمنشأ غير المشروع للمنتج من الأحياء البرية ولكنه واصل مع ذلك الانخراط في السلوك المحظور (مثل الاستيراد أو التصدير أو النقل أو البيع، وما إلى ذلك)، يجوز أن يخضع لغرامة مدنية تصل إلى ١٠ ٠٠٠ دولار، أو يُعتبر ارتكب جنحة يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى سنة واحدة أو بغرامة تصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ دولار (٢٠٠ ٠٠٠ دولار للمؤسسات).^(١٨) ويُعتبر التعريف الدقيق للعناية الواجبة وكيفية تطبيقها أحد الجوانب الأكثر صعوبة وإثارة للجدل في قانون لاسي، وهي تناقش بمزيد من التفصيل في القسم المتعلق بالحرص الواجب والعناية الواجبة أدناه.

وتتطلب بعض الغرامات المدنية بموجب قانون لاسي على أساس المسؤولية الموضوعية، بمعنى أنها لا تتوقف على إثبات النية. فعلى سبيل المثال، يجوز أن يخضع أي شخص يخالف الشروط المتعلقة بوضع العلامات لعقوبات مدنية تصل إلى ٢٥٠ دولاراً.^(١٩)

المجزئات الأخرى

إضافة إلى الغرامات والسجن، ينص قانون لاسي على جزاءات خاصة بالتصاريح الممنوحة أو على مصادرتها في حالة انتهاك أي من أحكامه تقريباً. وفي بعض الحالات، يمكن أيضاً فرض تعويضات.

^(١٥) United States Code, Title 16, sect. 3373 (d) (1) (B) to (d) (2).

^(١٦) United States Code, Title 16, sect. 3373 (d) (1) (B) to (d) (2). المادة ٣٥٥٩ (أ) (٥) والمادة ٣٥٧١ (ب) (٣) و(ج) (٣). وفيما يخص الجرائم عدا جرائم الاستيراد أو التصدير، يجب أن تتعدى القيمة السوقية للأحياء البرية ٣٥٠ دولاراً لكي تُعتبر جنائية. وقد تنطبق نفس العقوبات على المخالفات عن علم لأحكام وضع العلامات الزائفة.

^(١٧) United States Code, Title 16, sect. 3373 (d) (1) (A). المادة ٣٥٥٩ (أ) (٥) والمادة ٣٥٧١ (ج) (٢) و(د).

^(١٨) United States Code, Title 16, sect. 3373 (a) (1) and (d) (2). المادة ٣٥٥٩ (أ) (٦) والمادة ٣٥٧١ (ب) (٥) و(ج) (٥). وفي المقابل، قد يعاقب الفاعل بغرامة تصل إلى ضعف إجمالي الربح/الخسارة، أيهما أكبر، عملاً بالبواب ١٨، المادة ٣٥٧١ (د).

^(١٩) United States Code, Title 16, sect. 3373 (a) (2).

ويجوز وقف العمل بالتصاريح المتعلقة باستيراد وتصدير الأحياء البرية والأسماك والنباتات، وكذلك تراخيص القنص وصيد الأسماك، أو تعديلها أو إلغاؤها إذا أدين الحائر عليها بارتكاب أي مخالفة جنائية بموجب قانون لاسي.^(٢٠)

وينص قانون لاسي أيضاً على مصادرة الأسماك والأحياء البرية والنباتات المستخدمة في جرائم الاتجار ووضع العلامات الزائفة دون الحاجة إلى إثبات أن الجاني كان على علم بأنها قد تُحصّل عليها بطريقة غير قانونية، بل دون الحاجة إلى إثبات أنه لم يتوخى العناية الواجبة.^(٢١)

ويجوز أيضاً أن تخضع جميع السفن والمركبات والطائرات والمعدات الأخرى المستخدمة لتيسير الاتجار غير المشروع للمصادرة، رهناً بشروط معينة، وهي: أولاً، معرفة مالك المعدات أو افتراض معرفته وقت ارتكاب الفعل غير القانوني أنها ستستخدم في ارتكاب مخالفة جنائية لقانون لاسي، وثانياً، إدانة المالك بارتكاب جنحة تنطوي على البيع أو الشراء الفعلي أو المنوي للأسماك أو الأحياء البرية أو النباتات.^(٢٢)

ولا ينص قانون لاسي نفسه على التعويض. بيد أن هناك العديد من الحالات التي تخضع لقانون لاسي وتشمل أيضاً تهمة التآمر أو التهريب، بموجب الأحكام المنصوص عليها في المادتين ٣٧١ و٥٤٥ من الباب ١٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بهاتين الجريمتين، يُعتبر التعويض إلزامياً (للاطلاع على مثال، انظر المناقشة المتعلقة بقضية الولايات المتحدة ضد بنجس أدناه).

وتشكل أحكام القانون بشأن المصادرة والتعويض وكذلك، وإن بدرجة أقل، إلغاء التصاريح والتراخيص بمثابة وسيلة مهمة لزيادة تكلفة الاتجار بالأحياء البرية، ومن ثم تغيير معادلة التكلفة مقابل الفائدة لدى الجاني.^(٢٣) ولا تُعتبر أحكام المصادرة غير معتادة—ذلك أنه في الكثير من البلدان والظروف، تُعتبر حيازة السلع المهترئة من الأمور غير القانونية—وهي فعالة في حرمان المجرمين من عائدات الجريمة، وكذلك من وسائل ارتكابها.

النتائج من نوع قانون لاسي المتبعة في بلدان أخرى

لا تُعتبر الآلية المنصوص عليها في قانون لاسي—التي تحظر السلوك الذي ينطوي على مواد متحصلة عليها على نحو يخالف قوانين بلد آخر—فريدة من نوعها تماماً. وعلى الرغم من أن

^(٢٠) المرجع نفسه، المادة ٣٣٧٣ (هـ). وتُغنى بموجب هذا الحكم على وجه التحديد التصاريح الصادرة بموجب قانون ماغنوسن-ستيفنز لحفظ وإدارة مصائد الأسماك (Magnuson-Stevens Fishery Conservation and Management Act).

^(٢١) United States Code, Title 16, sect. 3374 (a) (1).

^(٢٢) المرجع نفسه، المادة ٣٣٧٤ (أ) (٢).

^(٢٣) انظر Marcus Asner, "To catch a wildlife thief: strategies and suggestions for the fight against illegal wildlife trafficking", *University of Pennsylvania Asian Law Review*, vol. 12, No. 1, art. 2 (2017), p. 18.

قانون لاسي قد يكون المثال الأكثر شمولاً من نوعه، فقد اعتمدت بلدان أخرى حول العالم صكوكاً قانونية مماثلة.

واعتمدت بعض الدول لوائح بشأن الواردات مماثلة لتلك المنصوص عليها في قانون لاسي. فعلى سبيل المثال، تحظر كندا استيراد أي حيوان أو نبات مأخوذ على نحو يتعارض مع أي قانون في أي دولة أجنبية، أو أي حيوان أو نبات، أو أي جزء أو مشتق من حيوان أو نبات جرت حيازته أو توزيعه أو نقله على ذلك النحو.^(٢٤) وتحظر أستراليا الاستيراد المتعمد لعينة من حيوان أو نبات إذا علم المستورد أن العينة صُدّرت من بلد أجنبي على نحو يخالف تشريعات ذلك البلد.^(٢٥) ولا يتضمن أي من التشريعين أحكاماً تتعلق بالنقل أو البيع أو الاستلام أو الشراء.

وقد وضعت لوائح التجارة بالأحياء البرية للاتحاد الأوروبي، التي تتفّذ بموجبها اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض داخل الاتحاد الأوروبي، نظاماً لتنظيم التجارة بأنواع المهددة بالانقراض. وهي تنص على منح تصاريح الاستيراد والتصدير وتوقيع العقوبات على أصحاب المعاملات التجارية التي تُستخدم فيها شهادات مزورة أو غير صحيحة. وخلافاً لقانون لاسي، الذي ينطبق على طائفة واسعة من الأنواع، فإن الاشتراطات المنصوص عليها في لوائح الاتحاد الأوروبي تقتصر إلى حد كبير على الأنواع المدرجة في المرفقات الأربعة للاتحة المجلس رقم ٩٧/٣٣٨.^(٢٦)

ويدافع عن التشريعات من نوع قانون لاسي باعتبارها وسيلة لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع.^(٢٧) وقد وسّعت عدة دول، مثل أستراليا والنرويج ونيوزيلندا، ولايتها القضائية الجنائية ليُحظر على مواطنيها الصيد غير القانوني للموارد البحرية في المياه الأجنبية.^(٢٨) وهناك بلدان أخرى، مثل بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وناورو، تتبع نموذج قانون لاسي وتحظر استيراد الموارد

Canada, Consolidated Acts, *Statutes of Canada*, Wild Animal and Plant Protection and Regulation^(٢٤) of International and Interprovincial Trade Act (1992), art. 6.1

Australia, Environment Protection and Biodiversity Conservation Act 1999, No. 91 (1999),^(٢٥) *Compilation* No. 51, vol. 2, chap. 5, part 13A, Division 6, art. 303GQ (1 July 2016)

^(٢٦) انظر لوائح الاتحاد الأوروبي بشأن تجارة الأحياء البرية: لائحة مجلس الاتحاد الأوروبي رقم ٩٧/٣٣٨ المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن حماية أنواع الحيوانات والنباتات البرية عن طريق تنظيم التجارة فيها؛ ولائحة الاتحاد الأوروبي رقم ٢٠٠٦/٨٦٥ المؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، التي ترسي قواعد تفصيلية بشأن تنفيذ لائحة المجلس رقم ٩٧/٣٣٨؛ واللائحة التنفيذية لمفوضية الاتحاد الأوروبي رقم ٢٠١٢/٧٩٢ المؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، التي تضع قواعد لتصميم التصاريح والشهادات والوثائق الأخرى المنصوص عليها في لائحة المجلس رقم ٩٧/٣٣٨ ولائحة المفوضية رقم ٢٠٠٦/٨٦٥.

^(٢٧) *Closing the Net*; "Transnational crime in the fisheries sector"; Blaise Kuemlangan, "National legislative options to combat IUU fishing", in *Report of Papers Presented at the Expert Consultation on Illegal, Unreported and Unregulated Fishing, Australia*, 15-19 May 2000, Food and Agriculture Organization Gregory Rose أيضاً of the United Nations (FAO) *Fisheries Report* No. 666 (Rome, FAO, 2001), p. 174 and Martin Tsamenyi, "Universalizing jurisdiction over marine living resources crimes: executive summary and recommendations"—a report for World Wide Fund for Nature (WWF) International (Gland, Switzerland, WWF, 2013), p. 60

^(٢٨) Rose and Tsamenyi, "Universalizing jurisdiction over marine living resources crimes", pp. 57-58

البحرية الحية المتحصل عليها بطريقة غير قانونية.^(٢٩) واعتمد الاتحاد الأوروبي لائحة المفوضية الأوروبية ٢٠٠٨/١٠٠٥، التي تنص على جزاءات لمواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذين يمارسون أو يدعمون أنشطة صيد الأسماك على نحو يخالف تدابير الحفاظ والإدارة التي اعتمدها منظمة إقليمية لإدارة مصائد الأسماك أو على نحو يخالف القوانين الوطنية أو الالتزامات الدولية.^(٣٠) غير أن هذا التدبير يواجه مسائل تتعلق بالتنفيذ على اعتبار أن إنفاذه يعتمد على تدابير التنفيذ الفردية لكل دولة عضو، وهي تتباين على نطاق الاتحاد.^(٣١)

وتتمثل الصكوك القانونية الأقرب إلى قانون لاسي من حيث طبيعتها وأهميتها في قانونين ينظمان التجارة في المنتجات الحرجية، وهما: لائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالأخشاب، وقانون حظر قطع الأشجار غير المشروع في أستراليا. وتحظر لائحة الأخشاب، وهي جزء رئيسي من خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن إنفاذ القوانين والحوكمة والتجارة الحرجية، طرح الأخشاب المحصودة بطريقة غير قانونية والمنتجات المشتقة في سوق الاتحاد الأوروبي، وتقرض على المعنيين التزامات بشأن توخي العناية الواجبة وحفظ السجلات.^(٣٢) ويحظر قانون قطع الأشجار غير المشروع في أستراليا أيضاً استيراد الأخشاب المقطّعة بطريقة غير مشروعة والمنتجات المشتقة، ويشترط على المستوردين الامتثال للالتزامات بتوخي العناية الواجبة وتقديم بيان إلى وزير الجمارك بشأن مدى امتثالهم. وهو ينص على عقوبات جنائية تصل إلى السجن لمدة خمس سنوات لمخالفتي القانون عن علم.^(٣٣)

وأكد تحليل مقارن لقانون لاسي ولائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالأخشاب وقانون حظر قطع الأشجار غير المشروع في أستراليا، أجرته مؤسسة ClientEarth في عام ٢٠١٥، أن اللوائح الأوروبية والأسترالية لا تنطبق إلا على أول كيان يطرح الأخشاب في الأسواق، في حين أن قانون لاسي ينطبق على كيانات أخرى

Rose and Kuemlangan, "National legislative options to combat IUU fishing", p. 174^(٢٩) وانظر أيضاً Tsamenyi, "Universalizing jurisdiction over marine living resources crimes", p. 60^(٣٠)

^(٣١)لائحة المجلس رقم ٢٠٠٨/١٠٠٥ المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه (L 286/1)، التي دخلت حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

Mike Beke and Roland Blomeyer, *Illegal, Unreported and Unregulated Fishing: Sanctions in the EU*^(٣٢) (Brussels, European Parliament, Policy Department B: Structural and Cohesion Policies, 2014).

^(٣٣)لائحة البرلمان الأوروبي والمجلس رقم ٢٠١٠/٩٩٥ المؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، والتي تحدد التزامات المعنيين الذين يطرحون الأخشاب والمنتجات الخشبية في السوق (L 295/23)، و"European Commission, Environment, Forests, "Illegal logging/FLEGT Action Plan"، متاحة في http://ec.europa.eu/environment/forests/illegal_logging.htm. وتُعتبر الأخشاب والمنتجات الخشبية المشمولة بخطة عمل سارية لإنفاذ القوانين والحوكمة والتجارة الحرجية أو اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض ممتثلة لمطلوبات اللائحة.

^(٣٤)قانون حظر قطع الأشجار غير القانوني (٢٠١٢)، المادتان ٨ و٩. ويسمح القانون أيضاً بمصادرة السلع (ولكن ليس وسائل النقل)، ويحدد العقوبات المالية القصوى، بما في ذلك الغرامات الجنائية والمدنية، معبراً عنها بوحدات جزائية مربوطة بمؤشر كل سنة مالية لتزداد تماشياً مع معدل التضخم. وللاطلاع على المزيد بشأن الوحدات الجزائية المالية، انظر www.legalaid.vic.gov.au/find-legal-answers/fines-and-infringements/penalty-units.

على امتداد سلسلة التوريد.^(٢٤) وتستند كلُّ من لائحة الأخشاب وقانون حظر تنظيم قطع الأشجار غير القانوني إلى قوائم بالمنتجات المشمولة، في حين يشمل قانون لاسي "أي عضو بري من أعضاء مملكة النبات، بما في ذلك الجذور والبذور والأجزاء ومنتجاتها، وبما في ذلك الأشجار الحرجية الطبيعية أو المستزرعة"، وتتضمن قائمة بالنباتات المستثناة مثل المحاصيل الغذائية الشائعة، باستثناء الأشجار والأصناف المستتبنة الشائعة.^(٢٥)

وفي حين أن الكثير من هذه الصكوك توفر أدوات مهمة للتصدي للتجارة في الأحياء البرية، فإنها لا تفي بالغرض كاملاً. فقد خلصت دراسة بشأن جرائم الحياة البرية أُعدت في عام ٢٠١٦ بطلب من اللجنة المعنية بالبيئة والصحة العامة والسلامة الغذائية التابعة للبرلمان الأوروبي إلى أن "على الاتحاد الأوروبي أن ينظر في تدابير لكبح الأنشطة التي تنطوي على أنواع الأحياء البرية المحمية بموجب قوانين بلدانها الأصلية"، ولاحظت أن "قانون لاسي" الأمريكي يوفر نموذجاً بسيطاً وقابلاً للتحقيق من أجل مثل ذلك النهج".^(٢٦)

عقوبات شديدة وذراع طويلة: جعل مجرمي الأحياء البرية يدفعون الثمن

يقر المجتمع الدولي بفعالية قانون لاسي في التصدي للجرائم المتعلقة بالأحياء البرية التي تُرتكب خارج حدود الولايات المتحدة. ومن شأن هذا الجانب من جوانب القانون تحويل جزء من كلفة ملاحقة مرتكبي جرائم الأحياء البرية الدوليين إلى الولايات المتحدة، وهي بلد يملك واحداً من أقوى النظم القضائية في العالم. وفي حين أن ذلك قد لا يكون الهدف الرئيسي للقانون، فهو أحد أهم نتائجه في الكفاح العالمي ضد الجريمة المتعلقة بالأحياء البرية.

وتبين قضية الولايات المتحدة ضد بنجس الثمن الباهظ الذي يمكن لقانون لاسي أن يرغم مرتكبي الجريمة الدولية المتعلقة بالأحياء البرية على دفعه (انظر الإطار ٢). ففي هذه القضية، لاحقت الولايات المتحدة بنجاح عصابة من مهزّبي جراد البحر (أو الكركند) الصخري المصيد على نحو غير مشروع في جنوب أفريقيا، بعد أن رفضت جنوب أفريقيا توجيه التهم إليهم، مما أسفر عن

ClientEarth, "Comparison of illegal logging laws in the European Union, the United States, Australia^(٢٤) and Japan", 3 August 2018 www.documents.clientearth.org/library/download-info/comparison-of-illegal-logging-laws-in-the-eu-the-us-australia-and-japan/.

Regulation No. 995/2010 of the European Parliament and of the Council, annex; Australia, Illegal Logging Prohibition Regulation 2012, Schedule 1; Lacey Act, United States Code, Title 16, sect. 3371 (f) (1) and United States, Code of Federal Regulations, Title 7, sect. 357.2. للاطلاع على مقارنة بين المنتجات المشمولة بلائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالأخشاب وتلك المشمولة بقانون حظر قطع الأشجار غير المشروع في أستراليا، انظر: Forest Stewardship Council, "FSC and the Australian Illegal logging prohibition Act 2012", p. 2.

Stephan Sina and others, *Wildlife Crime* (Brussels, European Parliament, Policy Department A:^(٢٥) Economic and Scientific Policy, 2016), p. 109.

مصادرة بقيمة ٧٤٠٠٠٠٠ دولار لفائدة الولايات المتحدة وإصدار أمر بدفع تعويض لجنوب أفريقيا بمبلغ ٢٢٤٦٧٢٠ دولاراً.^(٢٧)

وتُعتبر قضية الولايات المتحدة ضد بنجس واحدة من بين عدة قضايا أخرى بموجب قانون لاسي تطوي على تهم أخرى مثل التآمر والتخريب والتهرب من دفع الضرائب وغسل الأموال. ووفرت قرارات الإدانة الناتجة بالتآمر والتخريب الأساس لفرض تعويضات، مما أدى إلى جزاءات أكبر بكثير وفرت نوعاً من التعويض لجنوب أفريقيا عن نقص التنوع البيولوجي الذي منيت به وفي نفس الوقت زيادة تكلفة الاتجار بالأنواع البرية.^(٢٨) كما يمكن للجمع بين التهمة الاتحادية بالتآمر وأحكام قانون لاسي أن يفضي إلى مزايا إثباتية يمكن أن تساعد النيابة العامة في إثبات دعواها.^(٢٩)

الإطار ٢- قضية الولايات المتحدة ضد بنجس

تُعَدُّ قضية الولايات المتحدة ضد بنجس القضية الأكثر شهرة من بين القضايا الملاحقة بمقتضى قانون لاسي. فقد أدار أرنولد بنجس، مدير شركة Hout Bay Fishing Industries للصناعات السمكية، عملية دامت عقدًا لصيد جراد البحر الصخري والسمك المسنن الباتاغوني في جنوب أفريقيا وتهريبهما إلى الولايات المتحدة، بالتعاون مع كل من ديفيد بنجس وجفري نول.^(١) وكان النشاط المضطّل به في جنوب أفريقيا مخالفًا لقانون الموارد البحرية الحية رقم ١٨ لسنة ١٩٩٨ في جنوب أفريقيا واتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية لأنتاركتيكا. كما أثر بدرجة كبيرة على الموارد من جراد البحر الصخري، وكلف جنوب أفريقيا ما بين ٤٦,٧ و ٦١,٩ مليون دولار.^(٢)

ومن خلال اتفاق تفاوضي لتخفيف العقوبة مع القائمين على عملية صيد الأسماك وتجهيزها التي تديرها أسرة بنجس، حصلت جنوب أفريقيا على دفعة بقيمة ٧٠٤٩٠٨٠ دولاراً. بيد أنه المحكمة التي نظرت في تلك القضية رأت أنه:

على الرغم من استصدار سلطات جنوب أفريقيا أوامر بالقبض على المتهمين، بعد الخلوص إلى أن موارد المتهمين المالية ووجودهم خارج جنوب أفريقيا يجعلانهم "خارج متناول السلطات في جنوب أفريقيا"، رفضت جنوب أفريقيا توجيه التهم إليهم، ناهيك عن محاكمتهم.^(٣)

ولدى مثول المتهمين الثلاثة أمام المحكمة في الولايات المتحدة، أقروا بذنب التآمر لانتهاك قانون لاسي وارتكاب التخريب، وأقر اثنان منهم أيضاً بذنب ارتكاب مخالفات لأحكام قانون لاسي فيما يتعلق بالاتجار بالأنواع البرية في التجارة الخارجية. ومن خلال الجمع بين تهمة التآمر والتهم المشمولة بقانون لاسي، حُكِمَ على المتهمين الثلاثة بعقوبات كبيرة بالسجن ومصادرة ما مجموعه ٧٤٠٠٠٠٠ دولار لمصلحة الولايات المتحدة.^(٤)

(٢٧) كان أمر التعويض بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠ دولار، ويقابله المبلغ الذي تلقتة جنوب أفريقيا بالفعل من اتفاق تفاوضي لتخفيف العقوبة. وتجدر الإشارة إلى أن المصادرة التي أبلغت عنها محكمة الاستئناف كانت بمبلغ ١٢٣٠٠٠٠٠ دولار، وإن كان ذلك على سبيل الخطأ. انظر: United States Court of Appeals, Second Circuit, Brief for the United States of America, *United States of America v. Arnold Maurice Bengis, Jeffrey Noll and David Bengis*, Docket No. 07-4895-cr (9 May 2008), pp. 4-6.

(٢٨) انظر: United States Court of Appeal, First Circuit, *United States v. Place*, 693 F.3d 219, 222 (2012). وانظر أيضاً: *United States v. Zaruskas*, 814 F.3d 509 (2016).

(٢٩) Christine Fisher, "Conspiring to violate the Lacey Act", *Environmental Law*, vol. 32, No. 2 (2002).

الإطار ٢- قضية الولايات المتحدة ضد بنجس (تابع)

وأُمرَ المتهمون أيضاً بدفع تعويض لحكومة جنوب أفريقيا بموجب قانون التعويض الإلزامي للضحايا وقانون حماية الضحايا والشهود. واستناداً إلى محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة:

جنوب أفريقيا: (١) لها مصلحة ملكية في جراد البحر الصخري المصيد على نحو غير قانوني في مياهها؛ (٢) ضحية يحق لها الحصول على تعويض، على النحو المعرف في قانون التعويض الإلزامي للضحايا وقانون حماية الضحايا والشهود؛ (٣) أيًا كانت التعقيدات المرتبطة بصوغ أمر تعويض في هذه القضية، فإنها لا تكفي لمنع إصدار مثل ذلك الأمر بموجب قانون التعويض الإلزامي للضحايا.^(٥)

وبعد أن أعلن عن حق جنوب أفريقيا في الحصول على تعويضات، أوصت المحكمة بحساب قيمة التعويض بضرب عدد جراد البحر الذي خضع لممارسة الصيد غير المشروع في سعر السوق المقابل في وقت صيد جراد البحر. وأضافت المحكمة أن من الممكن فرض التعويض والمصادرة في القضية، على أن يُترك تحديد مبلغ التعويض لمحكمة المقاطعة. ولدى إعادة القضية، في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أصدرت المحكمة المحلية أمراً بتعويض قدره ٢٢ ٤٦ ٧٢٠ دولاراً، وهو ما أيدته محكمة الاستئناف.^(٦)

وفي نهاية المطاف، أفضى تطبيق قانون لاسي بالاقتران بأحكام التأمير والتعويض إلى عقوبة مجمعة بقيمة نحو ٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، إضافة إلى السجن لمدة سنة واحدة بحق ديفيد بنجس، ولمدة سنتين ونصف بحق جيفري نول، وقرابة أربع سنوات بحق أرنولد بنجس.

^(١) للاطلاع على وصف ممتاز لقضية الولايات المتحدة ضد بنجس والدروس المستفادة بشأن الإجراءات التي اتخذها المدعي العام الرئيسي لإنفاذ القوانين المتعلقة بجرائم الأحياء البرية، انظر. Asner, "To catch a wildlife thief".
^(ب) Asner, "To catch a wildlife thief".

^(ج) United States Court of Appeals, Second Circuit, *United States v. Bengis*, 631 F.3d 33 (2nd Cir. 2011), p. 36.

^(د) Asner, "To catch a wildlife thief", p. 13; United States Department of Justice, Southern District of New York, "Officers of fishing and seafood corporations ordered to pay nearly \$22.5 million to South Africa for illegally harvesting rock lobster and smuggling it into the United States", press release No. 13-205 of 14 June 2013; *United States of America v. Arnold Maurice Bengis, Jeffrey Noll and David Bengis*, pp. 4-6.

^(هـ) *United States v. Bengis*, 631 F.3d 33 (2011), p. 35.

^(و) *United States v. Bengis*, 783 F.3d 407 (2015), p. 413.

ويمكن أحد مواطن قوة قانون لاسي في أنه يتيح تطبيق عقوبات مصممة خصيصاً تختلف رهناً بعدة عوامل، من قبيل شدة سوء السلوك، ودرجة المعرفة لدى المخالف، والمخالف نفسه. وعليه، فإنه فيما يخص بعض أنواع السلوك المحظور، يعاقب المخالفون بفرض غرامات مدنية عليهم فقط، في حين يواجه مخالفون آخرون—وخصوصاً المنظمات التي تقوم عن علم باستيراد أو تصدير الأحياء البرية، أو بالشروع في ذلك، مع العلم بكون الأحياء البرية جرى أخذها أو حوزها أو نقلها أو بيعها على نحو يخالف قوانين أو لوائح معينة—عقوبات جنائية بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات ودفع مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أو ضعف إجمالي الربح أو الخسارة من النشاط غير المشروع، وكذلك جزاءات تتعلق

بالتصاريح ومصادرة الأحياء البرية والمعدات.^(٤٠) وكما يتضح من قضية الولايات المتحدة ضد بنجس، الوارد وصفها أعلاه، يمكن للمدعين العامين استخدام صكوك قانونية أخرى من أجل زيادة العقوبة الإجمالية.^(٤١)

وتقدم قضية شركة Lumber Liquidators مثلاً آخر على العقوبات الصارمة التي يمكن فرضها بموجب قانون لاسي، ولا سيما عند معالجة الإجراءات التي تتخذها الشركات. ففي عام ٢٠١٥، وُجّهت التهمة إلى شركة Lumber Liquidators بموجب قانون لاسي باستخدام أخشاب قُطعت بطريقة غير قانونية في الاتحاد الروسي، وبتزوير بيانات الاستيراد.^(٤٢) وأقرت الشركة بذنبها فيما يتعلق بأربع جنح تتعلق بمخالفة العناية الواجبة، وبتهمة جنائية واحدة بسبب إدخال سلع استناداً إلى بيانات كاذبة، وحُكِمَ عليها بأكثر من ١٠ ملايين دولار، بما في ذلك غرامات جنائية ومصادرة ومدفوعات للخدمة المجتمعية.^(٤٣) كما وافقت شركة Lumber Liquidators على تنفيذ خطة معتمدة من الحكومة للامتثال للمعايير البيئية، تدعمها مراجعات مستقلة للحسابات وعمليات لمراقبة سلوكها المؤسسي. وعلق مساعد المدعي العام جون سي كروندن قائلاً:

تبين القضية المرفوعة ضد شركة Lumber Liquidators التكلفة الحقيقية لغض الطرف عن القوانين البيئية التي تحمي الأحياء البرية المهددة ... وقد خلّفت هذه الشركة سلسلة من المعاملات الفاسدة والموائل المدمرة. والآن سوف تدفع ثمن هذا السعي القاسي والطائش وراء تحقيق الربح.^(٤٤)

وهناك بعض الجدل حول فكرة أن الجزاءات القوية تشكل رادعاً للمجرمين. ذلك أنه حتى أشد الجزاءات لن يكون لها قيمة رادعة تُذكر إذا لم يعتقد المجرمون أنهم سيتم القبض عليهم. وفي نهاية المطاف، فإن العمليات الدولية للجرائم المتعلقة بالأحياء البرية، شأنها في ذلك شأن غيرها من العمليات الإجرامية الواسعة النطاق، عبارة عن أعمال تجارية. وسيواصل الجناة نشاطهم الإجرامي ما دام النموذج التجاري معقولاً، أي ما دامت الفوائد المتوقعة تتجاوز التكاليف المتوقعة، وهو ما يشمل حساب الجزاءات مضروبة في المخاطر. وسوف يسهم الجمع بين الجزاءات القوية والإنفاذ المتسق في ارتفاع التكاليف، ويضطر مجرمي الأحياء البرية إلى وقف نشاطهم.

^(٤٠) United States Code, Title 16, sect. 3372 (b) and sect. 3373 (a) (2); Title 16, sect. 3373 (d) (1) (A).

بالاقتران بالبواب ١٨، المادة ٣٥٥٩ (أ) (٥) والمادة ٣٥٧١ (ج) (٣) و(د).

^(٤١) *United States v. Bengis*, 631 F.3d 33 (2011) and High Court of South Africa, *Bengis and others v.*

Government of South Africa and others, Case No. 16884/2013 (2016). وإضافة إلى مدة الحبس الطويلة، ألزم المتهمون بدفع ما مجموعه نحو ٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار (منها مبلغ ٧ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار مصادراً لمصلحة الولايات المتحدة، وما مجموعه ٢٩ ٤٩٥ ٨٠٠ دولار إلى جنوب أفريقيا، بما في ذلك أمر التعويض بمبلغ ٢٢ ٤٤٦ ٧٢٠ دولاراً).

^(٤٢) United States Department of Justice, "Lumber Liquidators Inc. sentenced for illegal importation of"

hardwood and related environmental crimes", press release No. 16-116 of 1 February 2016

^(٤٣) Lumber Liquidators, "Lumber liquidators announces settlement related to Lacey Act Investigation",

press release of 7 October 2015

^(٤٤) "Lumber Liquidators Inc. sentenced for illegal importation of hardwood"

إنفاذ التجارة المشروعة: هل هو إفراط في التجريم أم حماية للأعمال التجارية الجيدة؟

في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١١، دخلت عناصر اتحادية مسلحة مكاتب ومصانع شركة غيبسون لصنع الغيتار في ناشفيل، تينيسي، الولايات المتحدة، بحثاً عن بضائع مهزّبة وأدلة على أبنوس ملغاشي وأبنوس وخشب ورد هندي متحصّل عليها بصورة غير قانونية. وكانت تلك هي المرة الثانية في عامين التي يخضع فيها صانع الغيتار لإجراء اتحادي يعطل الإنتاج وينطوي على حجز الوثائق والأدوات والصكوك والخشب.^(٤٥) وأدانت التعليقات العامة الصادرة عن شركة غيبسون ما سمّته "غاريتين عدائيتين على مصانعها على يد عملاء يحملون السلاح ويرتدون ملابس فرقة الأسلحة والتكتيكات الخاصة حيث أُجبر العاملون على إخلاء المباني، وتوقف الإنتاج، وضُبطت سلع اعتُبرت مهزّبة، ووُجهت تهديدات كان من شأنها إرغام المنشأة على وقف نشاطها"، وعلّق كبير الموظفين التنفيذيين، وهو هنري جاسكيويز، قائلاً: "نرى أن شركة غيبسون استهدفت على نحو غير لائق".^(٤٦)

وحظيت قضية شركة غيبسون بقدر كبير من الاهتمام في وسائل الإعلام، كان الجزء الأكبر منه سلبياً. فقد أشار أحد مدوني نيويورك تايمز إلى أنه في عام ٢٠٠٩، "اقتحم أكثر من اثني عشر عنصراً مدججين بأسلحة أوتوماتيكية مصنع شركة غيبسون في ناشفيل، وضبطوا منصات نقالة من لوحات أصابع أبنوسية من مدغشقر".^(٤٧) بيد أن هذه الصورة قد لا تكون دقيقة تماماً. ففي خضم نزاع قضائي مطول على الخشب المضبوط، استأجرت شركة غيبسون إحدى شركات ممارسة الضغط لدعم قضيتها في وسائل الإعلام، وهي نفس الشركة التي ناصرت تعديل قانون لاسي.^(٤٨) وكان موظفو دائرة الأسماك والأحياء البرية الذين دخلوا مباني شركة غيبسون يتصرفون بموجب أوامر صحيحة، في إطار إجراءات قضائية شاركت فيها شركة غيبسون. وأقرت شركة غيبسون، بعد أن ادعت في بادئ الأمر أن الخشب المضبوط قانوني، بأن وكيلها علم بأن الأبنوس الملغاشي ربما حُصد و/أو وُصِّد خلافاً للقانون الملغاشي.^(٤٩)

وأبرمت شركة غيبسون اتفاقاً للإنفاذ الجنائي مع وزارة العدل في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٢. ووفقاً لمساعد المدعي العام مورينو:

أقرت شركة غيبسون بأنها لم تتخذ إجراءات استناداً إلى المعلومات بشأن احتمال كون الأبنوس الملغاشي التي كانت بصدد شرائه مخالفاً لقوانين تهدف إلى الحد من الإفراط في

James C. McKinley Jr., "Famed guitar maker raided by federal agents", *New York Times*, 31 August^(٤٥)

2011.

Gibson, News-Lifestyle, "Gibson comments on Department of Justice settlement: Government^(٤٦) agrees it will not prosecute any criminal against Gibson", 6 August 2012.

McKinley Jr., "Famed guitar maker raided by federal agents"^(٤٧)

Marcus Asner, Maxwell Preston and Katherine Ghilain, "Gibson Guitar, Forfeiture, and the Lacey^(٤٨)

Act Strike a Dissonant Chord", *Daily Environment Report*, 170 DEN B-1 (Arlington, Virginia, Bureau of National Affairs, Inc. (2012)), p. 2.

^(٤٩) المرجع نفسه.

الحصاد والحفاظ على نوع قيّم من الخشب في مدغشقر، وهو بلد تأثر تأثراً شديداً بإزالة الغابات. وقد توقفت شركة غيبسون عن عمليات شراء أنواع الخشب من مدغشقر، وهي تقر بواجبها بموجب قانون لاسي في الولايات المتحدة المتمثل في التحوط من حيازة خشب من منشأ غير مشروع عن طريق التحقق من ظروف قطعه وتصديره، وهو أمر جيد بالنسبة للأعمال التجارية الأمريكية وللمستهلكين الأمريكيين.^(٥٠)

ونص الاتفاق على أن تدفع شركة غيبسون غرامة قدرها ٣٠٠ ٠٠٠ دولار إلى حكومة الولايات المتحدة، إضافة إلى دفعة للمصلحة المجتمعية بواقع ٥٠ ٠٠٠ دولار لفائدة المؤسسة الوطنية لحفظ الأسماك والأحياء البرية من أجل ترويج حفظ وتحديد ونشر أنواع الأشجار المحمية المستخدمة في صناعة الآلات الموسيقية والغابات التي توجد فيها تلك الأنواع. كما أشير في الاتفاق إلى ضرورة سحب شركة غيبسون جميع مطالباتها المتعلقة بالخشب الذي ضبطه المحققون، بما في ذلك شحنات بقيمة ٢٦١ ٨٤٤ دولاراً. وأخيراً، يلزم الاتفاق شركة غيبسون بمواصلة تعزيز معاييرها وإجراءاتها وضوابطها المتعلقة بالامتثال وفقاً لبرنامج امتثال مفصّل في تذييل.^(٥١) وتناول إجراء منفصل أخشاباً هندية مضبوطة أعيدت إلى شركة غيبسون بعد أن اعتُبر القانون الهندي ذو الصلة غير يقيني.^(٥٢)

وتسلط قضية شركة غيبسون الضوء على مسألة في صميم قانون لاسي، وهي: ما تأثير قانون لاسي على الأعمال التجارية المشروعة؟ ويرى الناقدون أن القانون يعاقب على نحو غير متناسب المنشآت التجارية من قبيل شركة غيبسون لصنع الغيتار باعتبارها مسؤولة عن انتهاكات قانون أجنبي قد لا تكون على علم بأنها تنتهكه.^(٥٣) ويزعم المؤيدون أن الغرض من قانون لاسي هو أصلاً حماية المنشآت التجارية في الولايات المتحدة من التجارة غير المشروعة. وقد نشأت هذه المناقشات بصفة خاصة في أعقاب التعديلات التي أدخلت في عام ٢٠٠٨ على ذلك القانون والتي وسّعت نطاقه ليشمل النباتات والمنتجات النباتية مثل الخشب بنوعيه الخام والمجهّز، وكذلك الأسماك والأحياء البرية.^(٥٤) واستند إلى مثال شركة غيبسون كدليل على ضرورة تعديل قانون لاسي أو إلغائه بالكامل.^(٥٥)

United States Department of Justice, "Gibson Guitar Corp. agrees to resolve investigation into Lacey"^(٥٠)
Act violations", press release No. 12-976 of 6 August 2012 وانظر أيضاً اتفاق الإنفاذ الجنائي المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ والمبرم بين مكتب المدعي العام في الولايات المتحدة وقسم الجرائم البيئية بوزارة العدل في الولايات المتحدة وشركة غيبسون لصنع الغيتار، المتاح في: www.fws.gov/home/feature/2012/USvGibsonGuitarAgreement.pdf.

^(٥١) انظر اتفاق الإنفاذ الجنائي، ٢٠١٢.

Asner, Preston and Ghilain, "Gibson Guitar, Forfeiture, and the Lacey Act Strike a Dissonant"^(٥٢)
Chord", p. 5.

Andrew C. Revkin, "A closer look at Gibson Guitar's legal troubles", New York Times, 10 August 2012 انظر ^(٥٣)
C. Jarrett Dieterle, "The Lacey Act: a case study in the mechanics of overcriminalization", 2012
Georgetown Law Journal, vol. 102, No. 4 (2014), p. 1285.

Rand Paul, "Sens. Paul, McConnell introduce FOCUS Act of 2015", press release of 21 April 2015 انظر ^(٥٤)
Matthew S. White, "Overcriminalization based on foreign law: how the Lacey Act incorporates foreign law to over criminalize importers and users of timber products", Global Studies Law Review, vol. 12, No. 2 (2013).

^(٥٥) White, "Overcriminalization based on foreign law", p. 183.

وفي المناقشات اللاحقة في الكونغرس، دفع أنصار قانون لاسي بأنه في الواقع يصب في مصلحة الأعمال التجارية. فمن خلال إزالة البضائع غير المشروعة من السوق، يساعد قانون لاسي على حماية التجارة المشروعة للولايات المتحدة، بما في ذلك المستهلكون الملتزمون بالقانون والمنشآت التجارية الملتزمة به.^(٥٦) واعتبروا أيضاً أن القضايا من قبيل قضية الولايات المتحدة ضد بنجس تسهم في تعطيل المنظمات الإجرامية الدولية التي تلحق الضرر بسوق الولايات المتحدة. وحسب رأي ماركوس أسنر، وهو المدعي العام في قضية الولايات المتحدة ضد بنجس، "من خلال إغراق سوق الولايات المتحدة بالأسماك غير القانونية، فإنهم [أي بنجس والمتعاونين معه] أضعفوا مركز المنافسين المشروعين، وألحقوا الضرر بالصيادين في الولايات المتحدة، ومرروا جراد البحر غير القانوني على المستهلك الغافل في الولايات المتحدة، وهددوا آفاق استمرار الإمدادات من جراد البحر التي كانت صحيّة في السابق".^(٥٧)

وعلى الرغم من عدم إجراء دراسة شاملة عن أثر قانون لاسي على المنشآت التجارية في الولايات المتحدة، فقد أُجريت دراسات عن أثر تدابير مماثلة في ولايات قضائية أخرى. ففي عام ٢٠١٦، أُعدّ بتكليف من حكومة أستراليا تقرير عما للوائح الأسترالية بشأن قطع الأشجار غير المشروع من آثار على المنشآت التجارية الصغيرة. ويستند التقرير، الذي اضطلعت به شبكة KPMG، إلى المعلومات المتاحة ورؤى أصحاب المصلحة لتقييم ما للتشريعات واللوائح التنظيمية الأسترالية من أثر على المنشآت التجارية الصغيرة، وفعاليتها في التصدي لقطع الأشجار غير القانوني في سلسلة الإمداد. وخلص التقرير إلى أن المنشآت التجارية الصغيرة تكبدت بعض التكاليف في تنفيذ اللوائح، وإن كان ثمة أدلة على أن اللوائح ساعدت في الحد من مخاطر المنتجات المقطّعة بطريقة غير قانونية التي تدخل السوق الأسترالية.^(٥٨)

ويمكن تخفيف جزء من الأعباء التنظيمية الإضافية على المنشآت التجارية العاملة على الصعيد الدولي من خلال مواءمة اللوائح. فعلى سبيل المثال، تعمّدت حكومة أستراليا صوغ قانونها المعني بخطر قطع الأشجار غير القانوني على نحو يتسق مع لائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالأخشاب وقانون لاسي بهدف الحد من الأثر على المنشآت التجارية التي تستورد المنتجات الخشبية إلى أستراليا.^(٥٩)

وتبين قصة شركة غيبسون لصنع الغيتار إمكانات قانون لاسي. فقد أشاد مرفق الاتحاد الأوروبي المعني بإنفاذ القوانين والحوكمة والتجارة الحرجية بمثال شركة غيبسون باعتباره أول قضية كبيرة بموجب تعديلات عام ٢٠٠٨ على قانون لاسي تشكل مثلاً بتبيين أن "التشريعات المتعلقة بالغابات يمكن

Statement for the record by Marcus Asner and Katherine Ghilain, "Regulatory crime: solutions",^(٥٦) 14 November 2013; Testimony of Marcus Asner, "Oversight hearing on the 2008 Lacey Act Amendments", 16 May 2013.

Asner, "To catch a wildlife thief", p. 11^(٥٧)

Australia, KPMG, *Independent review of the impacts of the illegal logging regulations on small business* (Canberra, Department of Agriculture, 2015).

Ragnar Jonsson and others, *Assessment of the EU Timber Regulation and FLEGT Action Plan*.^(٥٨) From Science to Policy 1 (Joensuu, Finland, European Forest Institute, 2015), p. 10

أن تتعامل بنجاح مع الشركات التي تشتري وتستورد الأخشاب المحصودة بطريقة غير مشروعة" وأن "تردع الشركات الأخرى عن المتاجرة في الأخشاب المقطّعة بطريقة غير مشروعة في المستقبل".^(١٠) وعلى الرغم من الدعاية السلبية، فإن القضية تبين أن قانون لاسي يؤدي الغرض منه، أي العمل كآلية لمعالجة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية من خلال إخضاع الشركات للمساءلة عن شراء المنتجات غير المشروعة واستخدامها.

توخي الحرص الواجب والعناية الواجبة: عندما يكون الجهل جريمة

هل يمكن اعتبار شخص مسؤولاً عن ارتكاب جريمة لم يكن يعرف أنه ارتكبها؟ فيموجب قانون لاسي، تُخصّص أشد العقوبات للمخالفات المرتكبة عن علم، على سبيل المثال، عندما يستورد الجاني أسماكاً وأخشاباً وأحياء برية أخرى وهو يعلم أنها غير قانونية. بيد أن القانون ينص أيضاً على عقوبات عن الجنح وعقوبات مدنية في الحالات التي لا يكون فيها المعني على علم فعلياً بمخالفة قانون أساسي وإن كان يُفترض أن يكون على علم. وتتوقف تلك الجرائم على معيار العناية الواجبة.

واستناداً إلى تقرير مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الذي يدعم تعديلات عام ١٩٨١ على قانون لاسي، فإن "العناية الواجبة تكتفي باشتراط أن يتخذ الشخص الذي يواجه مجموعة معينة من الظروف بعض الخطوات التي يُفترض أن يتخذها إنسان معقول لتوخي قصارى جهده للتأكد من أنه لا يخالف القانون".^(١١) وقد أوضحت كريستينا ألكسندر، في تقريرها لدائرة الكونغرس للأبحاث، أن العناية الواجبة تشير إلى "ما هو معقول، من قبيل طرح الأسئلة"، دون التفاوضي عن الجهل المتعمد.^(١٢) ولتوضيح أهمية الظروف لدى توخي العناية الواجبة، كتبت كريستينا ألكسندر: "يُحتمل أن تُعتبر مسؤولية من يشتري الحيوانات المستوردة للمرة الأولى ... أقل من مسؤولية مستورد تلك الحيوانات".^(١٣)

وكثيراً ما يسيء منتقدو قانون لاسي فهم معيار العناية الواجبة أو يحزّفونه. ويرى بول لاركين، وهو زميل أبحاث قانونية كبير في مركز ميس للدراسات القانونية والقضائية التابع لمؤسسة هريتج، أن الأحكام الجنائية في قانون لاسي تتطلب أن يعرف المواطن العادي في الولايات المتحدة جميع القوانين

^(١٠) European Union Forest Law Enforcement, Governance and Trade (FLEGT) Facility, "US enforces the Lacey Act in Gibson Guitar case", 16 August 2012.

^(١١) United States Senate Report 97-123, p. 10; reprinted in United States Code Congressional and Administrative News (1981), 1748, 1757-58.

^(١٢) Kristina Alexander, "The Lacey Act: protecting the environment by restricting trade", Congressional Research Service Reports No. R42067 (Washington, D.C., Congressional Research Service, 2014), p. 10.

^(١٣) المرجع نفسه.

الجناية والمدنية الأجنبية، وإن كانت مكتوبة بلغة أخرى.^(٦٤) ويزعم نقاد آخرون أن العدد الكبير من القوانين الأجنبية القائمة وما تتسم به من عدم يقين يجعلان من الصعب جداً على الجهات الفاعلة أن تعرف ما هو السلوك الإجرامي.^(٦٥)

وتتسم تلك الحجج بكونها خادعة إلى حد كبير، وهي تجسد سوء فهم لشرط العناية الواجبة. ففي إطار معيار العناية الواجبة، ينبغي للمعنيين أن يتقيدوا بممارسات تجارية معقولة، وهو ما لا ينطوي على شرط معرفة جميع القوانين الأجنبية. وستكون المصادرة على الأكثر هي مصير من يرتكبون مخالفات بغير علم ولكنهم يستطيعون أن يثبتوا أنهم تقيدوا بالمعيار. ويتماشى هذا مع مجالات قانونية أخرى: فالأشخاص الذين يشتررون ساعة أو سيارة أو لوحة مسروقة يكونون مطالبين هم أيضاً بالتنازل عنها بمجرد اكتشاف الجريمة.

وحتى من لا يتوخون العناية الواجبة فسيواجهون العقوبات المفروضة على الجنيح على أقصى تقدير. وفي حالة شركة غيبسون لصنع الغيتار، الوارد وصفها أعلاه، تبين أن شركة غيبسون لم تتوخ العناية الواجبة: فرغم تقيدها بملفها عن كون الخشب غير قانوني، فإنها لم تحقق في الأمر ولم تتخذ تدابير أخرى معقولة لتحديد مشروعية إمدادها. ورغم ضخامة الغرامة المتفق عليها، فهي أقل مما كان سيحكم به على شركة غيبسون لدى إدانتها بارتكاب جناية، ولا سيما بالنظر إلى إمكانية أن تضاف في تلك القضية تهمة التآمر والتهريب. ولم تكن الغرامة غير متناسبة. فقد تجاوز سلوك شركة غيبسون بكثير مجرد عدم الدراية بالقوانين الأجنبية الغامضة، ذلك أن الشركة تجاهلت صراحة الدليل على مخالفة القانون. ولا يُعتبر الجهل المتعمد، ولا ينبغي له أن يكون، أداة لتمكين التجارة غير المشروعة بالأحياء البرية.

وتجدر مقارنة معيار توخي العناية الواجبة فيما يتعلق بالجنيح بموجب قانون لاسي بالتزامات توخي الحرص الواجب بموجب لائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالأخشاب وقانون حظر قطع الأشجار غير المشروع في أستراليا. فبموجب لائحة الأخشاب وقانون حظر قطع الأشجار غير المشروع على السواء، يُعتبر توخي الحرص الواجب التزاماً إضافياً إلى حظر طرح الأخشاب المحصودة بطريقة غير قانونية في السوق. وهو يتحول إلى عملية لإدارة المخاطر للتقليل إلى أدنى حد من خطر طرح الأخشاب المحصودة بطريقة غير قانونية في السوق، ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة عناصر، هي: جمع المعلومات، وتقييم المخاطر، والتخفيف من حدة المخاطر.

وتتص لائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالأخشاب على ضرورة أن يجمع الشخص المعني معلومات عن إمداداته من الأخشاب والمنتجات الخشبية، بما في ذلك بلد الحصاد والنوع والكمية والتفاصيل بشأن المورد ومدى الامتثال للتشريعات المنطبقة. وينبغي للمعني أن يقوم عندئذ بتحليل وتقييم المخاطر المرتبطة بالأخشاب غير المشروعة في سلسلة إمداده باستخدام المعلومات المبينة أعلاه، والمعايير

Paul Larkin, "The FOCUS Act Hearing: unpersuasive criticisms and tacit admissions", The Heritage^(٦٤) Foundation, 10 May 2012.

Jarrett Dieterle, "The Lacey Act: a case study", p. 1299^(٦٥).

المنصوص عليها في اللائحة. فإذا كشف التقييم عن مخاطر، وجب تخفيف تلك المخاطر باتخاذ تدابير ملائمة ومتناسبة مثل جمع المزيد من المعلومات والتحقق عن طريق طرف ثالث.^(٦٦) وينبغي لجميع المعنيين توخي العناية الواجبة، ولكن التدابير المتخذة تتفاوت في الممارسة العملية في ضوء ظروف كل حالة. وتنص اللائحة أيضاً على الاعتراف بمنظمات الرصد، بما يمكنها من تصميم نظم العناية الواجبة للمعنيين في الاتحاد الأوروبي الراغبين في استخدامها.^(٦٧)

وفي حين أن نظام الحرص الواجب التابع للاتحاد الأوروبي يفرض على التزام إضافي، فإن الغرض من أحكام العناية الواجبة في قانون لاسي هو تجنب الإفراط في تجريم الفاعلين الغافلين. واستناداً إلى تقرير مجلس الشيوخ الداعم لتعديلات عام ١٩٨١ على القانون، فقد أدرجت أحكام العقوبة المدنية على أساس أنها لن تُطبق لمعاقبة المشتري أو المستهلكين الأبرياء، وإنما في ضوء النية الواضحة بأنها سوف تُطبق بإنصاف وبطريقة عادلة وخالية من التعسف.^(٦٨) وتلخص كريستينا ألكسندر هذه الفكرة في تقريرها لدائرة الكونغرس للأبحاث، حيث تفيد بأن "شرط العناية الواجبة أضيف لتجنب الملاحقة المفترطة والمحكومة للمخالفين الغافلين".^(٦٩)

ويجسد هذا الفرق مختلف النهج تجاه مكافحة التجارة في الخشب غير المشروع: ذلك أن لائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالأخشاب تنطوي على اعتماد نهج إلزامي وقائم على النظم، بينما ينطوي قانون لاسي على اعتماد نهج قائم على الوقائع وتفاعلي على نحو صارم.^(٧٠) بيد أنه في الممارسة العملية، فإن الالتزام بتوخي الحرص الواجب بموجب لائحة الأخشاب والالتزام بتوخي العناية الواجبة بموجب قانون لاسي يسفران كلاهما عن وضع المسؤولية على عاتق الفاعلين للحصول على معلومات عن شرعية إمداداتهم من الأخشاب. ويكمن الفرق العملي الرئيسي في أن لائحة الأخشاب تنطوي على عملية لتوخي الحرص الواجب في حين أن قانون لاسي لا يحدد أي عملية لممارسة العناية الواجبة.^(٧١)

ويُعتبر إرساء تلك العملية مفيداً، ويمكن أن يساعد على معالجة أحد أوجه الضعف الرئيسية في قانون لاسي. وقد رأى برونز شيخ في تقريره لدائرة الكونغرس للأبحاث في الولايات المتحدة أن بإمكان عملية لممارسة العناية الواجبة أن تعالج الغموض الحالي بشأن كيفية ممارسة أحكام قانون لاسي المتعلقة بالعناية الواجبة وأن تساعد على تهيئة الدفاع في مواجهة التهم عند ممارسة العناية الواجبة. ومن

Regulation No. 995/2010 of the European Parliament and of the Council of 20 October 2010, art. ^(٦٦)

.6, para. 1

المرجع نفسه، المادة ٨.^(٦٧)

United States Senate Report 97-123, reprinted in *United States Code Congressional and* ^(٦٨)

Administrative News (1981), 1748, 1757

.Alexander, "The Lacey Act: protecting the environment", p. 10^(٦٩)

يمكن أيضاً اعتبار الحظر الذي تفرضه لائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالأخشاب على طرح الأخشاب غير ^(٧٠)

المشروعة في السوق نهجاً قائماً على رد الفعل.

.Sheikh, "The Lacey Act: compliance issues related to importing plants", p. 19^(٧١)

شأن مثل تلك العملية أيضاً تعزيز الممارسات المتسقة فيما بين المستوردين، وتيسير التنسيق فيما بينهم للتأكد من قانونية منتجاتهم وتخفيض تكاليف الامتثال التي يتحملونها.^(٧٢) ولهذه الحجة أهمية خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، نظراً لأنها قد تملك موارد أقل لممارسة العناية الواجبة مقارنة بالشركات الكبرى.

ويرى شيخ في تقريره أيضاً أن بإمكان عملية محددة أن تساعد سلطات إنفاذ القانون في رصد الامتثال من خلال تزويدها بمعيار لتوجيه التهم على أساس التخلف عن توخي العناية الواجبة.^(٧٣)

وهناك خطر من أن يؤدي إرساء عملية محددة بموجب قانون لاسي على غرار عملية توخي العناية الواجبة بموجب لائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالأخشاب إلى إيجاد ثغرة تتيح للمخالفين تقادي المسؤولية من خلال الاستيفاء الشكلي لمتطلبات العملية. وبموجب لائحة الأخشاب، يتم التصدي لهذا الخطر من خلال اعتبار الأشخاص مسؤولين عن طرح الأخشاب غير المشروعة في السوق، بغض النظر عن امتثالهم للالتزام بتوخي الحرص الواجب. وتوخياً للاتساق مع نهج قانون لاسي، ينبغي لأي عملية لتوخي العناية الواجبة أن تكون في شكل مبادئ توجيهية يقتصر الغرض منها على التوضيح.

وقد استجابت سلطات في الولايات المتحدة مثل دائرة التفتيش على الصحة الحيوانية والنباتية للانتقادات بشأن انعدام الوضوح، ولا سيما عن طريق نشر صحائف وقائع ووثائق مماثلة أخرى بشأن كيفية ممارسة العناية الواجبة.^(٧٤) كما تعمل مبادرات خاصة من قبيل لجنة التوافق الوطني بشأن الدفاع بموجب قانون لاسي—وهي مجموعة مؤلفة من الشركات والرابطات والمؤسسات المتأثرة بقانون لاسي، والجماعات البيئية البارزة—على تهيئة عملية تهدف إلى تحديد العناية الواجبة بموجب قانون لاسي.^(٧٥)

الجرائم الأصلية والقوانين الأجنبية: أسباب دعم قضية ما

على الرغم من أن الحجة القائلة بأن قانون لاسي يشترط على نحو غير معقول على المعنيين أن يفهموا قوانين مربةكة بلغات أجنبية هي حجة ليس لها قيمة تُذكر، فإن هناك مسائل تثار لدى الربط بين الأفعال الإجرامية في أحد البلدان وقوانين بلد آخر، بما في ذلك مسائل السيادة والولاية القضائية، وكذلك الشواغل العملية.

^(٧٢) المرجع السابق، الصفحة ٢٠.

^(٧٣) المرجع السابق، الصفحة ٢٠.

^(٧٤) انظر United States, Department of Agriculture, Animal and Plant Health Inspection Service, Lacey Act primer and updates, Act, متاح في: www.aphis.usda.gov/.

^(٧٥) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر Capital Markets Partnership, "Lacey Act due care certification" (2012). of compliance

وكثيراً ما يشار إلى قضية الولايات المتحدة ضد ماكناب لتوضيح الصعوبات التي تصادف فيما يتعلق بتفسير قوانين الجرائم الأصلية الأجنبية.^(٧٦) فقد أدين في هذه القضية أربعة أشخاص بتهمة بيع سرطان البحر الشوكي وشرائه واستيراده إلى أراضي الولايات المتحدة من مياه هندوراس في منطقة البحر الكاريبي بعد صيده على نحو يخالف القانون في هندوراس. وفي مرحلة الاستئناف، احتج المتهمون، استناداً إلى موقف حكومة هندوراس ذاتها، بأن "قوانين هندوراس غير صحيحة، ولذلك، لا يوجد أي انتهاك لقانون أجنبي تستند إليه إداناتهم".^(٧٧) وكان الرهان كبيراً، لأن المتهمين وُقعت عليهم عقوبات بالسجن لمدد طويلة أثناء المحاكمة.^(٧٨) وأشارت محكمة الاستئناف إلى ما يلي:

ويقتضي طعن المتهمين في صحة قوانين هندوراس منا أن نتخذ القرار الخاص بنا فيما يتعلق بالقانون الأجنبي. ومما يعقد مهمتنا تضارب البيانات المقدمة من مسؤولي هندوراس بشأن صحة القوانين في هندوراس. فعلى مدار التحقيق والمحاكمة، قدم المسؤولون في هندوراس الدعم والمساعدة إلى حكومة الولايات المتحدة، واستندت الحكومة والمحكمة المحلية كلتاهما إلى تحقق المسؤولين في هندوراس من صحة القوانين في هندوراس. وبعد إدانة المتهمين بمدة قصيرة، تراجعت حكومة هندوراس عن موقفها؛ وهي الآن تدحض صلاحية القوانين التي سبق أن تحققت من صحتها.^(٧٩)

وخلصت المحكمة في نهاية المطاف إلى أن القانون في هندوراس كان يحظر، وقت وقوع السلوك، صيد سرطان البحر الشوكي، وأيدت حكم الإدانة بموجب قانون لاسي.^(٨٠)

وتُعتبر قضية الولايات المتحدة ضد ماكناب حالة قصوى، ولكنها تبين أن تفسير قوانين بلد آخر قد لا تكون عملية سهلة. ومن المهم في هذا الصدد، التشديد على أن تفسير القانون الأجنبي يجري بغرض الفصل في القضية قيد النظر، ومن ثم فإنه لا يحظى بقيمة السابقة القضائية. وعلاوة على ذلك، فإن تفسير قوانين الجرائم الأصلية الأجنبية ليس أمراً جديداً، كما أنه لا يقتصر على قانون لاسي.^(٨١) وهو من الأمور الشائعة بصفة خاصة في القضايا المتعلقة بالتجارة الدولية في السلع،

^(٧٦) United States Court of Appeals, Eleventh Circuit, *United States v. McNab*, 331 F.3d 1228 (2003).

^(٧٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٢٢٢.

^(٧٨) استناداً إلى مزيج من تهم التآمر والتهريب وغسل الأموال ووضع علامات زائفة ومخالفات لقانون لاسي، حُكِمَ على ثلاثة من المتهمين بالسجن لمدة ثماني سنوات وشهر واحد لكل منهم، وواجه المتهم الرابع حكماً بالسجن لمدة سنتين، قضية الولايات المتحدة ضد ماكناب، الصفحة ١٢٢٥.

^(٧٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٢٢٢.

^(٨٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٢٥١.

^(٨١) Testimony of Marcus Asner in Oversight Hearing on "Why should Americans have to comply with the laws of foreign nations?" (2013), p. 5 and 6.

وتوجد في معظم الولايات القضائية قواعد منظمة لذلك التفسير.^(٨٧) وإذا كان القانون الأجنبي مفرد الغموض، فإن متطلبات الحالة الذهنية بموجب قانون لاسي تحمي الحائزين الأبرياء للأحياء البرية غير المشروعة.

وفي قضية الولايات المتحدة ضد ماكناب، لم يكن المدعى عليهم عبارة عن حائزين أبرياء، وإنما "منظمة إجرامية دولية كبيرة ومتطورة وهدامة تعمل في إطار مخطط هائل" ينطوي على أكثر من ١,٦ مليون رطل (٧٢٥ ٠٠٠ كيلوغرام) من سرطان البحر الشوكي بقيمة تزيد على ١٧ مليون دولار.^(٨٨) وقد أثر الصيد غير القانوني لسرطان البحر الأصغر من الحجم العادي والحامل للبيض على الإمدادات من سرطان البحر في كل من هندوراس وجنوب شرق الولايات المتحدة، وكان له أثر مدمر على مصائد سرطان البحر التجارية في ولاية فلوريدا.^(٨٩)

وتتعلق مسألة أخرى باتساع نطاق الجرائم الأصلية بموجب قانون لاسي. ففي أعقاب التعديلات التي أدخلت على القانون في عام ٢٠٠٨، احتج البعض بأن نطاق القوانين الأجنبية الأساسية فيما يتعلق بجرائم الأنجار بالنباتات مفرد الاتساع وأن القانون يشمل، نتيجة لذلك، قوانين أصلية لا صلة لها بحماية الطبيعة، مثل قوانين التصدير، ويجرم أفعالاً تتصل بجرائم أصلية ليست في حد ذاتها إجرامية.^(٩٠)

ويمكن أيضاً أن يُنظر إلى نطاق الجرائم الأصلية بموجب القانون باعتباره أحد مزاياه. فقد تنتهك العصابات الإجرامية الضالعة في الصيد غير القانوني المتعمد، والعاملة على تفادي القبض على أفرادها، القوانين المتعلقة بالإبلاغ، وغسل الأموال، والفساد، وتزوير الوثائق، والجمارك. وفي قضية الولايات المتحدة ضد بنجس، قام المدعى عليهم برشو المسؤولين وتقديم بلاغات خاطئة عن الكميات المضبوطة وبيانات كاذبة بشأن وثائق التصدير. وقد مثلت تلك الانتهاكات مخالفات أصلية للقانون بموجب قانون لاسي، مما أتاح للمدعين العامين مزيداً من الخيارات لإثبات قضيتهم.^(٩١)

وحتى عندما لا تكون هناك مسألة تتعلق بالتفسير، يرى النقاد من داخل الولايات المتحدة وخارجها على السواء أن على الولايات المتحدة عدم الاشتراك في إنفاذ قوانين البلدان الأخرى. وفي هذا الصدد، من المهم مراعاة أن مهمة قانون لاسي لا تتمثل في إنفاذ القوانين الأجنبية، وإنما في تنظيم تجارة الولايات المتحدة باستبعاد الأحياء البرية المتحصل عليها بطريقة غير قانونية في الخارج. وهو لا ينص على مراعاة القوانين الأجنبية سوى لأغراض تحديد شرعية السلع المتداولة واستبعاد المنتجات غير المشروعة وحماية الأسواق القانونية.

^(٨٧) في الولايات المتحدة، يُنص على هذه القواعد في القاعدة ١-٤٤ (تحديد القانون الأجنبي) من قواعد الإجراءات المدنية الاتحادية، والقاعدة ١-٢٦ (تحديد القانون الأجنبي) من القواعد الاتحادية للإجراءات الجنائية.

^(٨٨) Testimony of Marcus Asner in Oversight Hearing on "Why should Americans have to comply with the laws of foreign nations?" (2013), p. 9. وانظر أيضاً National Oceanic and Atmospheric Administration، "McNab to continue serving federal prison sentence for lobster smuggling"، press release of 22 March 2004.

^(٨٩) "McNab to continue serving federal prison sentence for lobster smuggling".

^(٩٠) Sheikh, "The Lacey Act: compliance issues related to importing plants", p. 11.

^(٩١) Asner, "To catch a wildlife thief".

الخطوات المقبلة

يمكن لقانون لاسي أن يكون بمثابة حل فعال لمشكلة عالمية. فمن خلال حظر التجارة في السلع المتحصل عليها بطريقة غير قانونية، يمكن لقانون لاسي أن يؤدي إلى حماية الأسواق المحلية القانونية وكذلك تعويض البلدان التي يُتَحصَل منها على تلك السلع. ويمكن أيضاً أن يكون بمثابة آلية لدعم حفظ التنوع البيولوجي تخفف بعض العبء عن البلدان الغنية بالتنوع البيولوجي التي قد تفتقر إلى الموارد أو الظروف الإدارية لتنفيذ وإنفاذ قوانينها في مواجهة المنظمات الإجرامية الدولية. وإذا اقتنع بعض المستوردين الرئيسيين باعتماد تشريعات من نوع قانون لاسي، فقد يكون لذلك أثر كبير في السوق العالمية، مما يجعلها أقل ربحية للمتجرين. ومع تزايد عدد البلدان التي تعتمد قوانين مماثلة، سيتناقص عدد الأسواق التي ستظل مفتوحة أمام الأنشطة غير القانونية.^(٨٧) ويمكن أن يؤدي ذلك تدريجياً إلى القضاء على التجارة غير المشروعة بالأحياء البرية.

ومن وجهة نظر عملية، فإن الأخذ بأحكام من نوع أحكام قانون لاسي يمكن أن يساعد على القضاء على الثغرات القانونية العالمية من خلال توسيع نطاق الأدوات المتاحة للمدعين العامين لملاحقة مجرمي الأحياء البرية. وفي الوقت نفسه، ستظل البلدان تملك سلطة الرقابة التشريعية على القانون الذي ينطبق داخل حدودها—فيظل بإمكانها تحديد ما هو غير قانوني في صيد الأسماك وقطع الأشجار وصيد الحيوانات والإبلاغ الجمركي، وما إلى ذلك—ولكن سيعزز ذلك القانون بضوابط تكميلية في جانب العرض.

بيد أن إدراج أحكام من نوع أحكام قانون لاسي في النظم القانونية القائمة سيتطلب تكييفها مع الخصوصيات السياسية والقانونية لكل بلد. ذلك أن قانون لاسي يستند إلى نموذج قائم على رد الفعل ويركز على معاقبة المجرمين، وهو قانون يناسب نظام القانون الأنغلوسكسوني حيث يرغب القضاء في توقيع جزاءات مشددة على المخالفين. وفي المقابل، قد يكون نموذج لائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالأخشاب مناسباً أكثر لنظم قانونية أخرى، ولا سيما نظم القانون المدني، التي تتضمن عنصراً إلزامياً يتألف من عمليات منصوص عليها بوضوح فيما يتعلق بتوخي العناية الواجبة.

وعلاوة على ذلك، في الحالات التي يصلح فيها قانون لاسي أكثر من غيره، يجري تطبيقه بالاقتران بقوانين أخرى في الولايات المتحدة، مثل أحكام التأمّر والتعويض التي استُند إليها في قضية الولايات المتحدة ضد بنجس، والتي تؤدي إلى عقوبات شديدة ومستوى مرتفع من الردع. وسيتطلب وضع قانون مماثل لقانون لاسي في بلد آخر مراعاة القوانين القائمة في مجموعة تشريعات ذلك البلد—وهو نهج قائم على "القانون بكليته" إزاء معالجة الجريمة المتعلقة بالأحياء البرية.

وإضافة إلى ذلك، قد يشير الرأي الأبرز والأشيع ضد قانون لاسي—أي التجريم المفرط—إلى رد فعل سلبي عام محتمل في البلدان الأخرى. ذلك أن الأخذ بقانون يستند إلى نموذج من ولاية قضائية

Patricia Elias, "Logging and the law: how the US Lacey Act helps reduce illegal logging in the ^(٨٧)tropics" (Cambridge, Massachusetts, Union of Concerned Scientists, 2012), p. 16

أجنبية دائماً ما ينطوي على خطر رفضه من جانب الجمهور. ويتمثل أحد الحلول الممكنة في اعتماد نهج تدريجي. فبدلاً من شمول جميع منتجات الأحياء البرية منذ البداية، يمكن للتشريع أن يشير إلى قائمة محدودة من المنتجات المشمولة، مثل تلك المستخدمة في لائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالأخشاب، التي يمكن توسيع نطاقها تدريجياً بمرور الوقت.

واستناداً إلى هذا الاستعراض للأدبيات والقضايا القانونية والمنظورات بشأن قانون لاسي، ترى الكاتبان أن قانون لاسي يملك بالفعل الإمكانيات كي يُستخدم كنموذج للتشريعات في ولايات قضائية مختلفة، وكي يوفر وسيلة فعالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية من خلال تضافر الجهود العالمية. بيد أن تنفيذ ذلك سيتطلب فهماً للأطر القائمة في مختلف البلدان ولاحتياجاتها ونظمها القانونية.

النمو السريع في الاتجار بخشب الورد في غرب أفريقيا

تد ليغيت*

خلاصة

في بعض الحالات، قد يحول تحسين التشريعات دون حدوث كارثة إيكولوجية. ومن الأمثلة على ذلك في الآونة الأخيرة استخراج آلاف الأطنان من نوع من الأخشاب المهمة من الناحية البيئية في غرب أفريقيا. وفي غياب القوانين المناسبة، أُسْتُورِد هذا المورد بطريقة قانونية—وإن صُدِّرَ بطريقة غير قانونية. وتتضمن المقالة دراسة حالة عن التحديات الهائلة المتعلقة باستخراج الموارد على نحو قانوني ومنصف في كثير من البلدان النامية. وحيث إن اقتصادات هذه البلدان ستقوم على استخراج الموارد الطبيعية في المستقبل المنظور، فإن إدارة هذه العملية ستسهم بدرجة كبيرة في توجيه الطريقة التي تتطور بها هذه البلدان. وسوف تكون هذه البلدان، نظراً لفقرها، بحاجة إلى مساعدة دولية لتنظيم الاستخراج.

الكلمات الرئيسية: خشب الورد، الخشب الخام، الاتجار، التنظيم الرقابي

مقدمة

في عام ٢٠١٤، اضطلعت سلطات الجمارك في سنغافورة بما يُحتمل أن يكون أكبر عملية لضبط الأحياء البرية المهرّبة على الإطلاق، وهي نحو ٣ ٠٠٠ طن من خشب الورد الملقاشي المتجه إلى الصين حيث كانت قيمته ستصل إلى ١٠٠ مليون دولار.^(١) وقد أمكن الضبط لأن جميع أخشاب الورد في مدغشقر (بما في ذلك ٤٨ من النوع المسمى *Dalbergia* و٢٤٠ من النوع المسمى *Diospyros*)^(٢) مدرجة في التذييل الثاني من اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض منذ عام ٢٠١٣، مع عدم تخصيص أي حصص للتصدير.^(٣) وقد وجهت العملية الانتباه الدولي إلى التجارة غير المشروعة في الأخشاب، وهي فئة يكثر إهمالها من فئات الجريمة المتعلقة بالأحياء البرية.

* Ted Leggett، موظف بحوث، قسم أبحاث الجريمة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

^(١) كما هو مبين في الجدول ١، فإن *Dalbergia louvelii*، وهو النوع الغالب من خشب الورد الذي يُحصَد في مدغشقر، كان يباع في سوق التجزئة بسعر ٤٥ ٠٠٠ دولار للمتر المكعب الواحد في عام ٢٠١٤. وتعادل كمية ٣ ٠٠٠ طن متري من خشب الورد، الذي تماثل كثافته كثافة المياه، نحو ٣ ٠٠٠ متر مكعب من المياه، بقيمة تناهز ١٣٥ مليون دولار بسعر عام ٢٠١٤.

^(٢) Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora, Sixty-fifth meeting of the Standing Committee, "A preliminary *Dalbergia* checklist for Madagascar for CITES" (SC65, Inf. 21).

^(٣) انظر في Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora, "Trade in *Dalbergia* spp. and *Diospyros* spp. from Madagascar", notification No. 2013/039 of 4 September 2013.

ويصعب التقدير الكمي لحجم تدفقات الاتجار بخشب الورد لأن "خشب الورد" مصطلح تجاري غير رسمي، وليس فئة من فئات تصنيف الأحياء. وهو يشير إلى مجموعة متنوعة ملونة (ليست حمراء على سبيل الحصر) وكثيراً ما تكون ذات رائحة عطرة من الأخشاب الصلبة التي تصلح لصنع الأثاث الرأقي. ونظراً لاختلاف تعاريف خشب الورد، لا توجد إحصاءات دولية قابلة للمقارنة عن تجارة خشب الورد. والفصيلتان الأشيع ارتباطاً بمصطلح "خشب الورد" هما *Dalbergia* و *Pterocarpus*. وإن لم تكن جميع أنواع هاتين الفصيلتين تصلح لصنع الأثاث، كما أن أنواع خشب الورد لا تدرج جميعها ضمن هاتين الفصيلتين.

ويتمثل أحد أنواع *Pterocarpus* التي تعرضت لضغط تجاري كبير بسبب تجارة خشب الورد في *Pterocarpus erinaceus*. وهي شجرة موطنها الأصلي منطقة الساحل في غرب أفريقيا. وهي تُعرف باسم "كوسو" (kosso) في نيجيريا، وهي أكبر مصدر في عام ٢٠١٤.^(٤) وفي العقد الأخير، أبلغت مجموعة من بلدان غرب أفريقيا عن اقتلاع شجرة الكوسو على نطاق واسع، وكثيراً على نحو يتعارض مع القوانين المحلية بشأن القطع والتصدير.

وللتحري عن حالات الاقتلاع هذه في إطار التحضير لأول تقرير عن جرائم الحياة البرية في العالم: الاتجار بالأنواع المشمولة بالحماية،^(٥) أُجري ما مجموعه ٤٥ مقابلة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وشباط/فبراير ٢٠١٥ مع موظفين عموميين، وتجار أخشاب وغيرهم من المعنيين بصناعة الأخشاب في خمسة من بلدان غرب أفريقيا، هي: بنن، بوركينافاسو، توغو، مالي، نيجيريا.^(٦) وإضافة إلى ذلك، أُجريت زيارات لعدد من المواقع المركزية لتجهيز خشب الورد والتجارة فيه وتصديره. ووفر ذلك البحث الأساس الذي تستند إليه هذه المقالة.

وكشفت المقابلات وتحليل للإحصاءات التجارية أن معظم الصادرات من خشب الورد من غرب أفريقيا كانت متجهة إلى الصين. وفي الصين، يُعرف خشب الورد بالمصطلح العام "هونغ مو" (*hong mu*)، وإن جرى التمييز بين أنواع مختلفة منه.^(٧) وتمثل شجرة "الكوسو" واحداً من ثلاثة أنواع من الخشب الذي ينمو في غرب أفريقيا ويندرج ضمن التعريف الصيني لخشب الورد (انظر الجدول ١).^(٨) واستناداً إلى التقارير المقدمة من السلطات المعنية بالحراجة والوكلاء في هذا الصدد في غرب أفريقيا، تبين أن هناك زيادة حادة في عمليات تقطيع شجرة الكوسو وتصديرها، وهو ما يتوازى مع زيادة حادة في الواردات من خشب الورد في غرب أفريقيا، على النحو الوارد في إحصاءات الواردات الرسمية في الصين.

^(٤) تُعرف شجرة *Pterocarpus erinaceus* باسم *vène* في البلدان الناطقة بالفرنسية، وباسم *pau de sang* في غينيا-بيساو، وباسم *krayie* أو *kpatro* في غانا، وباسم *keno* في غامبيا.

^(٥) المكتب، تقرير عن جرائم الحياة البرية في العالم: الاتجار بالأنواع المشمولة بالحماية، ٢٠١٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.16.XI.9، الصفحة ٢).

^(٦) للاطلاع على قائمة كاملة بالمقابلات، انظر المناقشة المتعلقة بخشب الورد في "المرفق المنهجي" بتقرير *World Wildlife Crime Report: Trafficking in Protected Species*، متاح في: www.unodc.org/.

^(٧) يمكن لفرادى البلدان أن تضيف تمديدات للنظام المتناسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها لأغراض حفظ السجلات لديها، وفي الصين، يُمثل خشب الورد بالرمز ٤٤٠٣٩٩٣٠ ("Padauk in the rough"). وقد أرست إدارة الدولة لمراقبة الجودة والتفتيش والحجر الصحي في الصين في عام ٢٠٠٠ تعريف الأخشاب المدرجة ضمن هذه الفئة، وهو يشمل ٣٢ نوعاً من فصائل *Dalbergia* و *Pterocarpus* و *Diospyros* و *Millettia* و *Cassia*.

^(٨) الفصيلتان الأخريان هما *Diospyros crassiflora* و *Dalbergia melanoxylon*. وإضافة إلى ذلك، فإن العديد من التجار الذين أجريت معهم مقابلات ممن يوردون خشب الكوسو أبلغوا أيضاً عن توريد نوع غير مدرج في معيار خشب الورد الصيني، وهو *Azela africana*، إلى نفس المشتريين. وكانت هذه من الملاحظات الشائعة بصفة خاصة في نيجيريا وبنن.

الجدول ١- الأنواع الأربعة عشر من خشب "هونغ مو" (hong mu) الأشيع تداولاً في الصين

الاسم العلمي	الاسم الشائع	التصنيف الصيني	المصدر	المهددة بالانقراض	النباتات البرية وأنواع الحيوانات	تذييل اتفاقية الاتجار الدولي	السعر للمتر المكعب (بدولارات الولايات المتحدة)
<i>Dalbergia odorifera</i>	خشب ورد صيني، huanghuali	Xiangzhi	الصين	الثاني (٢٠١٦)	١٥٠٠٠٠٠		
<i>Dalbergia tonkinensis</i>	Sua		فيت نام	الثاني (٢٠١٦)	٢٠٠٠٠٠٠		
<i>Pterocarpus santalinus</i>	خشب الصندل الأحمر، و Red Sanders	Zitan	الهند	الثاني (٢٠٠٧)	٣٥٨٠٠٠		
<i>Dalbergia louvelii</i>	Bois de rose، خشب الورد المفاشي	Hei suanzhi	مدغشقر	الثاني (٢٠١٣)	٤٥٠٠٠		
<i>Dalbergia cochinchinensis</i>	خشب الورد السيامي، خشب الورد التايلندي	Hong suanzhi	حوض نهر الميكونغ	الثاني (٢٠١٣)	٩٣٠٠٠		
<i>Dalbergia retusa</i>	خشب الورد الأسود، cocobolo	Hong suanzhi	أمريكا الوسطى	الثاني (٢٠١٣)	٣٢٠٠٠		
<i>Pterocarpus macarocarpus/cambodianus</i>	Padauk البورمي	Huali	حوض نهر الميكونغ		٦٣٠٠		
<i>Dalbergia cearensis</i>	Kingwood	Hong suanzhi	البرازيل	الثاني (٢٠١٦)			
<i>Dalbergia oliveri/bariensis</i>	خشب الورد البورمي، tamalan	Hong suanzhi	حوض نهر الميكونغ	الثاني (٢٠١٦)	٩٢٠٠		
<i>Dalbergia stevensonii</i>	خشب الورد الهندوراسي	Hei suanzhi	أمريكا الوسطى	الثاني (٢٠١٣)			
<i>Millettia laurentii</i>	Wenge	Jichi	حوض نهر الكونغو		٨٥٠		
<i>Millettia leucantha</i>	Sathon	Jichi	حوض نهر الميكونغ				
<i>Dalbergia melanoxylon</i>	الخشب الأسود الأفريقي	Hei suanzhi	شرق أفريقيا	الثاني (٢٠١٦)	٢٤٠٠		
<i>Pterocarpus erinaceus</i>	الكوسو، vène، خشب الورد الأفريقي	Huali	غرب أفريقيا	الثاني (٢٠١٦)	١١٠٠		

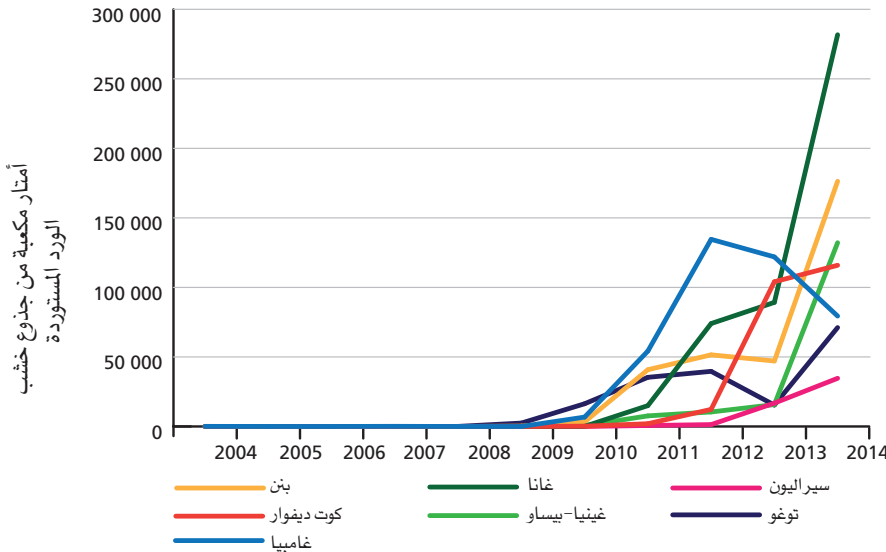
المصدر: مقتبس من Huang Wenbin and Sun Xiufang, "Tropical hardwood flows in China: case studies of Rosewood and Okoumé" (Washington, D.C.: Forest Trends, 2013), p. 4.

ملاحظة: تستند الأسماء الشائعة والتصنيفات الصينية إلى البحوث الميدانية. وتستند حالة تذييل اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض إلى وثائق الاتفاقية. ويستند السعر في الصين إلى بيانات مستمدة من المنظمة الدولية لتجارة الأخشاب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. باستثناء البيانات المتعلقة بأسعار *Dalbergia odorifera* و *Dalbergia tonkinensis* المستمدة من Wenbin and Xiufang, "Tropical hardwood flows in China"، ويذكر Xiufang و Wenbin نوعي *Dalbergia cearensis* و *Millettia leucantha* ضمن أنواع خشب الورد الـ ١٦ الأكثر شيوعاً في الصين، وإن لم تتوصل دراستهما إلى أدلة تذكر بشأن القطع والتجارة.

وُعدُّ الكوسو شجرة مهمة في غرب أفريقيا حيث توجد لها طائفة متنوعة من الاستخدامات. وهي تنمو في المناطق القاحلة، وتستقطب الأمطار. وهي تحتفظ بأوراقها خلال موسم الجفاف، التي توفر العلف للماشية والأحياء البرية على السواء. وهي مقاومة للحرائق وتتسم بلحاء سميك وبقدرتها على تثبيت النيتروجين، مما يزيد من خصوبة التربة. ولها استخدامات طبية، وهي توفر حطباً عالي الجودة، وتستخدم لأغراض النجارة المحلية.^(٩) وتتجلى قيمة هذه الشجرة للسكان المحليين، وقد خضع تقطيعها للمراقبة في بعض البلدان في الماضي. بيد أن هذه الشجرة لم تُغرس على نطاق يُذكر، وتكاد الكميات الموجودة اليوم تُحصل عليها بالكامل في البرية. والأهم من ذلك أنه وفقاً للمسؤولين عن الغابات في المنطقة، لم يتم تصديرها حتى العقد الماضي؛ ولذلك، كان الاستغلال يقتصر على الطلب المحلي.

وبدأ كل ذلك يتغير قبل نحو عقد من الزمن عندما بدأ تراجع إمدادات الأخشاب من نوع "هونغ مو" (hong mu) الآسيوي الذي دأب على تزويد السوق الصينية، وذلك بالتزامن مع بدء التوسع الكبير الذي شهدته السوق. وفي عام ٢٠٠٤، كان ما نسبته ٧٥ في المائة من واردات خشب الورد إلى الصين ترد من ثلاثة بلدان فقط، هي: جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وميانمار. وفي عام ٢٠١٤، لم يرد سوى ما نسبته ٤٤ في المائة من تلك البلدان الثلاثة، في حين أن نسبة ٤٢ في المائة وردت من دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس).^(١٠) ووفقاً لما ذكره من أجريت معهم مقابلات في غرب أفريقيا، فإن الواردات من غرب أفريقيا اقتصرت على شجرة الكوسو تقريباً (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول - حجم جذوع خشب الورد المستوردة إلى الصين من مجموعة مختارة من بلدان غرب أفريقيا، ٢٠٠٤-٢٠١٤



المصدر: World Trade Atlas، استناداً إلى السلطات الجمركية في الصين.

^(٩) استناداً إلى مقابلات أجريت مع خبراء الغابات في المنطقة وموجزات مثل تلك المقدمة من المركز العالمي للزراعة الحراجية، قاعدة بيانات *Agroforestree*، *Pterocarpus erinaceus*، متاحة في www.worldagroforestry.org/.

^(١٠) World Trade Atlas، استناداً إلى السلطات الجمركية في الصين.

وفي جميع البلدان التي تمت زيارتها، كان هناك فارق زمني كبير بين بدء صادرات كبيرة الحجم من شجرة الكوسو واستجابة الحكومة للمشكلة التي تمثلها تلك الصادرات. وكان السبب الرئيسي لذلك الفارق عائداً إلى كون الأمر مفاجئاً بالنسبة للحكومات. ذلك أن شجرة الكوسو تنمو في المناطق القاحلة، ولم يكن لدى السكان في تلك المناطق أي إلمام بالحراجة التجارية. وفي كثير من الحالات، استغرق الأمر بعض الوقت كي يستوعبوا بالكامل مفهوم إزالة الغابات. وعندما أدركت الحكومات حجم الطلب غير المسبوق، فرضت كل واحدة منها في نهاية المطاف شكلاً من أشكال القيود القانونية المصممة لوقف قطع الأخشاب. وأفضى هذا الإجراء إلى طلب السنغال من اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض إدراج شجرة الكوسو في التذييل الثالث للاتفاقية، بما يتطلب أن تتضمن جميع الصادرات من الشجرة شهادات تبين منشأها.^(١١) وأدرج هذا النوع في التذييل الثاني في مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في عام ٢٠١٦، إلى جانب جميع أنواع أشجار *Dalbergia*.^(١٢)

وأظهرت البحوث الميدانية حالة مماثلة إلى درجة كبيرة في كل من البلدان الخمسة التي تمت زيارتها. فقد عمل مشترو الأخشاب الأجانب مع جهات محلية للحصول على الأخشاب بسرعة، قبل أن يصبح الأثر واضحاً. وفي كل بلد، يُرَّع الخشب، ويُقَطَّع إلى أطوال قدرها ٢,١ متر، ثم يُحْمَل في حاويات. بيد أنه نظراً للظروف الخاصة لكل بلد، فإن القطع يتجلى بطرق مختلفة. وتُبْحَث هذه الاختلافات في الأقسام التالية.

مالي

تُعَدُّ مالي أحد أفقر البلدان في العالم، ولا تغطي الغابات سوى ٤ في المائة من أراضيها،^(١٣) وتعود ملكية الغالبية العظمى من غاباتها للدولة. ولا غرابة في أن صادراتها من الخشب اتسمت بمحدوديتها البالغة على مدى تاريخها.^(١٤) وتغطي المناطق الصحراوية أو شبه الصحراوية معظم أراضي البلد، ويشغل معظم السكان بزراعة الكفاف. وفي مثل هذا السياق، تُعتبر الأشجار المثبتة للنيتروجين والجاذبة للأمطار مورداً عظيم القيمة، وتكون قيمتها أثناء حياتها أكبر بكثير من قيمتها بعد موتها. وإدراكاً لهذه الحقيقة، تُعتبر شجرة الكوسو واحداً من ١١ نوعاً من الأشجار المحمية بمقتضى قانون مالي منذ عام ١٩٩٥.

وفي مالي، كما هي الحال في بعض البلدان الأخرى في غرب أفريقيا، يبدو أن هناك فرقاً بين ما هو قانوني وما يمارس على أرض الواقع. فعلى الرغم من أن شجرة الكوسو من الأنواع المحمية، فقد كان مسؤولو الغابات الذين أُجريت معهم مقابلات قادرين على الفور على تقديم تفاصيل عن

^(١١) انظر (CoP17 Doc. 62) "International trade in rosewood timber species [Leguminosae (fabaceae)]" (Rev. 1), para. 4.

^(١٢) <https://cites.org/eng/cop/17/prop/index.php>

^(١٣) World Bank, Forest area (percentage of land area). متاح في: <http://data.worldbank.org/indicator/>

AG.LND.FRST.ZS?locations=ML

^(١٤) بلغت قيمة صادرات الأخشاب أقل من ٢ مليون دولار من أصل ٨٦٧ مليون دولار لجميع الصادرات في عام ٢٠١٤،

استناداً إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

رسوم القَطْع فيما يتعلق بشجرة الكوسو، وأشاروا إلى أن تصاريح قطعها صارت متاحة في الماضي القريب. وبالفعل، أوضح أحد المسؤولين في وزارة البيئة الكيفية التي جرى بها تنقيح نظام مبسّط لمعدل قطع شجرة الكوسو في عام ٢٠١٠ بحيث أصبح نظاماً أكثر تعقيداً، حيث حُدِّت أربعة أقطار للأشجار وفُرضت معدلات أعلى بكثير بشأنها جميعاً. وتُعتبر هذه الممارسة غير عادية بالنسبة إلى نوع محمي.

وأياً كانت القيود المفروضة على قطع شجرة الكوسو، فقد مُنِع تصدير جذوع أي نوع، بما في ذلك الجذوع المربعة الخشنة، منذ تموز/يوليه ٢٠١٤.^(١٥) وصدر الحظر استجابةً للاضطرابات الشعبية بشأن التقطيع الواسع النطاق لجذوع الكوسو وتصديرها من البلد، وهي عملية أُفيد بأنها بدأت في وقت مبكر، وتحديدًا في عام ٢٠٠٣. وكانت أولى المناطق المتأثرة بمشتري الكوسو هي كيتا، وهي بلدة في غرب مالي. وأفاد موظف جمركي رفيع في باماكو بأنه شهد أثناء عمله في كيتا، ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، احتجاجات محلية على فقدان الكوسو بعد أن منحت الحكومة الوطنية إلى شركة أجنبية عقد اقتلاع مدته خمس سنوات.

ووفقاً للمجيبين، عندما صدر الحظر، كانت هناك ٤٠٥ حاويات من جذوع شجرة الكوسو مصطفة في باماكو، و٢٠٠ حاوية أخرى في كايس، حيث كانت حاويات مليئة بالأخشاب المربعة بطول ٢,١ متر تُحمّل على قطارات متجهة إلى داكار، وهي ميناء التصدير المفضل لأخشاب مالي في ذلك الوقت. وإذا تمكّن المالكون من إثبات أنهم دفعوا الضرائب المطلوبة، سُمح لهم بتصدير المخزونات حتى نهاية العام. وكانت بعض المخزونات الفائضة تباع إلى مصنّعين محليين.

وأُجريت مقابلة مع مشتر للمخزون الفائض ومالك مصنع لتجهيز الأخشاب وعضو في رابطة مصدري الأخشاب. وأفاد بأن الرابطة مارست ضغطاً على إدارة الغابات لتمرير حظر تصدير الأخشاب الذي بُدئ العمل به في تموز/يوليه ٢٠١٤. وأشار إلى التجار الذين يشترون أخشاب الكوسو في مالي باعتبارهم "مافيا" ترشو الزعماء المحليين بالهدايا وتقطع الأخشاب وتصدرها بطريقة غير قانونية. وقال:

لن نفقد هذه الفرصة المتاحة للماليين لفائدة الصينيين. فعندما تنتهي غاباتنا، سيفادرون، ولكن أين يسعنا الذهاب؟ ... بالنسبة إلى صناعتنا، الأشجار الكبيرة ذات قيمة. إننا لا نستخدم الأشجار الصغيرة. بل نتركها للحصاد المقبل. بيد أن الصينيين لم يتركوا شيئاً.

وقد ينطوي الحظر المفروض عام ٢٠١٤ على عنصر شخصي أيضاً. فقد صدر مباشرة بعد أن عُيِّن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ مسؤول رفيع المستوى في وزارة التجارة والتبادل التجاري، وقد أُجريت مقابلة معه أيضاً. فقد قال إنه عندما عُيِّن، كان وقف التجارة في خشب الورد أولى أولوياته:

^(١٥) Decree No. 2014-2022/MC-SG of 29 July 2014

في قريتي، أخذ الصينيون جميع أشجار خشب الورد الخاصة بنا، وفي منطقتنا، كلنا يعاني الآن. وارتفعت درجة الحرارة بصورة كبيرة. والناس يعانون.

وعلى الرغم من تلك الادعاءات، لا تشير إحصاءات الواردات الصينية إلى أي صادرات أخشاب من مالي قبل عام ٢٠١٣، وكانت الكميات عند حدها الأدنى منذ ذلك الحين (٥٢٢ متراً مكعباً في عام ٢٠١٣، و٢٩٥٨ متراً مكعباً في عام ٢٠١٤).^(١٦) وتقل هذه الأحجام عن الكمية التي ضبطتها الحكومة في عام ٢٠١٤. وإضافة إلى ذلك، لا تبيّن إحصاءات الواردات الصينية أي صادرات من داكار، على الرغم من توافق الآراء بين المسؤولين الذين أُجريت معهم مقابلات بشأن كون المدينة هي المركز التصديري الرئيسي لأخشاب مالي.

وتشوب آفاق حظر صادرات الأخشاب نفس المسائل التنفيذية التي أثّرت على تنفيذ تدابير حماية الأنواع التي بدأ العمل بها في عام ١٩٩٥. ولم يكن مسؤول جمركي كبير في باماكو يعتقد، عندما أُجريت معه مقابلة في أوائل عام ٢٠١٥، أن حظر تصدير الأخشاب ينطبق على الأخشاب المربعة، وذلك على الرغم من الصيغة الصريحة التي تحدد انطباقه عليها. وبالمثل، لم يكن المسؤولون في مجلس تشجيع الصادرات الذين أُجريت معهم مقابلات متأكدين تماماً من وجود حظر. بيد أنه يبدو أن التجار الصينيين تعاملوا مع الحظر بمزيد من الجدية بالنظر إلى أن التقارير أشارت إلى مغادرتهم البلد بعد دخوله حيز النفاذ.

وكما أوجز مساعد المدير بوزارة التجارة والتبادل التجاري:

حتى إذا قُطِّعوا جميع غابات مالي من أجل التصدير، فإنها لن تكون كافية مطلقاً لتلبية احتياجات السوق الصينية. ذلك أن احتياجاتهم كبيرة جداً وغاباتهم صغيرة جداً. وينبغي لنا إدراك الأعداد المعنية والتوقف على الفور.

بوركينافاسو

أكد سكان بوركينافاسو الذين أُجريت معهم مقابلات مراراً على ندرة الغابات في بلدهم. وبالفعل، تفيد التقارير بأن البلد غير قادر على تلبية احتياجاته المحلية من الأخشاب داخلياً، ولذا فهو يستورد الأخشاب من البلدان المجاورة. وإدراكاً لهذه الحقيقة، حظرت الحكومة جميع أشكال التجارة في الأخشاب في البلد في عام ٢٠٠٥.^(١٧) وتمثل الاستثناء الوحيد في قيام البائعين المرخص لهم بتصدير الحطب والفحم، حيث تتجه غالبيتهما العظمى إلى النيجر. وإضافة إلى ذلك، يُعتبر الكوسو واحداً

^(١٦) World Trade Atlas، استناداً إلى السلطات الجمركية في الصين.

^(١٧) Joint Decree No. 2005-003/MECV/MCEPA of 9 March 2005.

من ٢١ من الأنواع الخشبية المحمية منذ عام ٢٠٠٤.^(١٨) وبموجب القانون، لا يمكن قطع الأشجار من تلك الأنواع، ناهيك عن تصديرها.

وأفاد المجيبون الذين أُجريت معهم مقابلات بأنه بالرغم من القانون، بدأ قطع شجرة الكوسو لأغراض التصدير على طول الحدود مع غانا في عام ٢٠١١ تقريباً، وانتشر من هناك إلى بقية أنحاء البلد. ووفقاً للمجيبين، عندئذ كان المشترون من الصين والهند، وكثير منهم يتخذ من بوبو-ديولاسو مقراً له، يسافرون إلى المناطق المحلية مع شركاء من بلدان الإيكواس ويضعون الترتيبات كي يتولى السكان المحليون الإمداد بالخشب. وأفاد مدير المكتب الإقليمي لمقاطعة هُويت أن بعض الصينيين في بوبو-ديولاسو استأجروا منطقة في المجمع الصناعي حيث كان يقطعون جذوع الأشجار الدائرية على شكل مربعات وينظمون تحميلها في حاويات.

ووفقاً للمسؤولين والتجار الذين أُجريت معهم مقابلات، فإن هؤلاء التجار الأجانب هم المصدرون عموماً، في حين أن السكان المحليين تُسند إليهم أدوار تابعة في هذه التجارة. وعلى الرغم من التقارير التي تفيد بأن بعض التجار من بلدان الإيكواس، المنخرطين بالفعل في تجارة الذهب وغيره من السلع الأساسية والمستفيدين من شبكات النقل والدعم اللوجستي، كانوا يشترون الأخشاب ويعيدون بيعها لحساب أنفسهم، يبدو أن معظمهم كانوا مجرد متعاقدي توريد لحساب مشتريين أجانب في الموانئ. وإضافةً إلى ذلك، على الرغم من أن بعض سكان بوركينا فاسو كانوا يُعاقِد معهم كعمال، يبدو أن أحداً لم يتلقَ تعويضاً عن فقدان الخشب.

ويبدو أن القطع ظل غير مكتشف أساساً على مدى عدة سنوات، وذلك لأن موظفي الجمارك لم يكونوا معتادين على رؤية صادرات الأخشاب من بوركينا فاسو، وربما كانوا غير مطلّعين على قوانين الغابات. بيد أنه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أخطرت السلطات في غانا نظيراتها في بوركينا فاسو بضبط ٦٠٠٠ طن من شجرة الكوسو واردة من بوركينا فاسو في ميناء تيمبا. وعلى الرغم من أن السلطات في بوركينا فاسو لم تتمكن من الاستجابة في الوقت المناسب لوقف الشحنة، فقد دفع هذا الحادث إلى إجراء تحقيق في قطع شجرة الكوسو والاتجار بها في البلد.

ووفقاً للسجلات المجمّعة في الميدان، منذ عام ٢٠١٢، نُقِدَ ما لا يقل عن ٢٨ ضبطية في بوركينا فاسو، شملت نحو ١٠٠٠٠ طن من الخشب. وأفاد من أُجريت معهم مقابلات بأنه بحلول عام ٢٠١٣، كان معظم المشتريين الأجانب قد غادروا البلد، وإن أشارت تقارير إلى أنهم ظلوا يسيطرون على التجارة من دول الموانئ. وأفاد أحد كبار المسؤولين المحليين عن الغابات بأنه التقى، في آذار/مارس ٢٠١٣، فيما يتصل بإحدى الضبطيات، أعضاء رابطة *Association Song Taaba des Exploitants de Produits Forestiers du Faso*، وهي مجموعة من نحو ٥٠ من الحطّابين، وجميعهم يعمل لإمداد تاجر صيني وحيد يتخذ من بوبو-ديولاسو مقراً له ويوفر لهم الائتمان. وبعد استجواب التاجر، اختفى من البلد ولم يره أحد منذ ذلك الحين.

^(١٨) Decree No. 2004-019/MECV of 7 July 2004

واستناداً إلى المسؤولين الذين أُجريت معهم مقابلات، في شباط/فبراير ٢٠١٥، فُصل من العمل ٢٣ موظف غابات في جميع أنحاء البلد على جميع المستويات بسبب ضلوعهم في الاتجار غير المشروع بشجرة الكوسو، بمن فيهم المدير السابق على المستوى الوطني وعدد من المديرين الإقليميين.

وبالنظر إلى أن تصدير الأخشاب التي منشؤها بوركينا فاسو إلى خارج البلد أمر غير مشروع منذ عام ٢٠٠٥، يبدو أن بعض الخشب يُهرَّب عبر الحدود إلى البلدان المجاورة، ثم يعاد استيراده باعتباره خشباً أجنبياً المنشأ. وبذلك يمكن تصدير الخشب، مشفوعاً بوثائق منشأ أجنبية، من البلد على طول عدد من الدروب. وأفاد موظفو الجمارك في كل من بوركينا فاسو ومالي بأنهم لا يوقفون عادةً المنتجات التي توجد بشأنها شهادة منشأ صادرة من دولة أخرى ضمن الإيكواس. وكما علّق مدير سابق للغابات:

في بعض الأحيان يمكنك أن ترى أن الناقلين لديهم أخشاب على متون شاحناتهم، حيث يقولون دائماً إنها قادمة من مكان آخر، وليس بوركينا فاسو، بينما في الحقيقة هي قادمة من بوركينا فاسو.

وإضافة إلى هذا المخطط، يبدو أن بوركينا فاسو ربما أصبحت بلد عبور للأخشاب غير المشروعة من شمال شرق كوت ديفوار وشمال غانا.

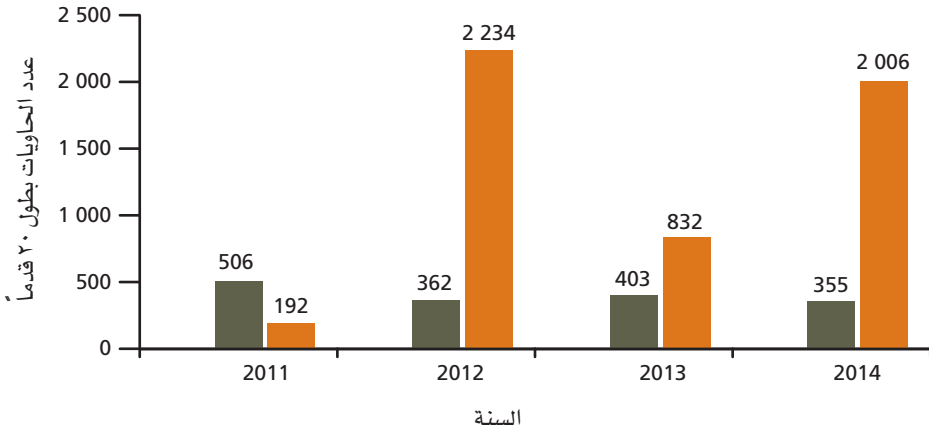
توغو

تخلف القانون في توغو عن مثيله لدى العديد من دول الموانئ في المنطقة، بحيث تُركَ البلد عرضة لاستغلال المُجرِّمين. وقد كان المسؤولون الذين أُجريت معهم مقابلات على علم بأن خشب الورد يُصدَّر عبر موانئهم، ولكن العديد منهم افترض أن الخشب يعاد شحنه ليس أكثر، لأنهم لم يتصوروا أن تكون غاباتهم قادرة على توفير كميات كبيرة من الأخشاب. وتجسيدا لهذا التصور، فإن قانون الغابات لسنة ٢٠٠٨ في توغو يسمح بتحديد الأنواع الخاضعة للحماية، إلا أنه وفقاً للمقابلات التي أُجريت في عام ٢٠١٥، لم تصدر بعد أي قوائم بالأنواع المحمية. وأخيراً، وفُرت حماية خاصة بأنواع معينة في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥ عندما صدر أمر تنفيذي بحظر نقل خشب الكوسو.^(١٩) ويتيح هذا التركيز غير الاعتيادي إلى حد ما على النقل الداخلي المنع الفعلي لقطع الأشجار غير القانوني في البلد وكذلك لإعادة شحن الأخشاب المتحصل عليها بصورة غير مشروعة عبر البلد.

ووفقاً للمجيبين، يعود تقطيع خشب الكوسو في توغو إلى زمن بعيد، وتحديدًا إلى عام ٢٠٠٧، وإن رأى مسؤولون في توغو أن البلد ليس لديه أي غابات مجدية تجارياً يمكن الحديث عنها، ولا سيما في المناطق الأكثر جفافاً في البلد في الشمال، حيث يوجد الكوسو. وفي الواقع، لدى توغو مزارع لخشب

الساج، يُصدّر إنتاجها إلى الهند أساساً. ويفيد المسؤولون الذين أُجريت معهم مقابلات في وزارة البيئة وإدارة الغابات أن الصادرات من خشب الكوسو تكون موجهة إلى الصين. ومن خلال مقارنة إحصاءات الصادرات الشهرية لتوغو بإحصاءات الواردات الشهرية لدى الصين، يصبح من الواضح أن الصادرات من توغو الموسومة كأخشاب "أخرى" تشير إلى الكوسو. بيد أن عدد الحاويات التي أفيد بأن توغو صدّرتها يقل كثيراً عن العدد المبلّغ عنه في إحصاءات الواردات الصينية (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني- صادرات الكوسو المبلّغ عنها من توغو إلى الصين مقارنةً بواردات خشب الورد المبلّغ عنها إلى الصين من توغو، ٢٠١١-٢٠١٤



■ صادرات الكوسو من توغو إلى الصين، كما أبلغت عنها توغو
 ■ الواردات من خشب الورد* من توغو إلى الصين، كما أبلغت عنها الصين

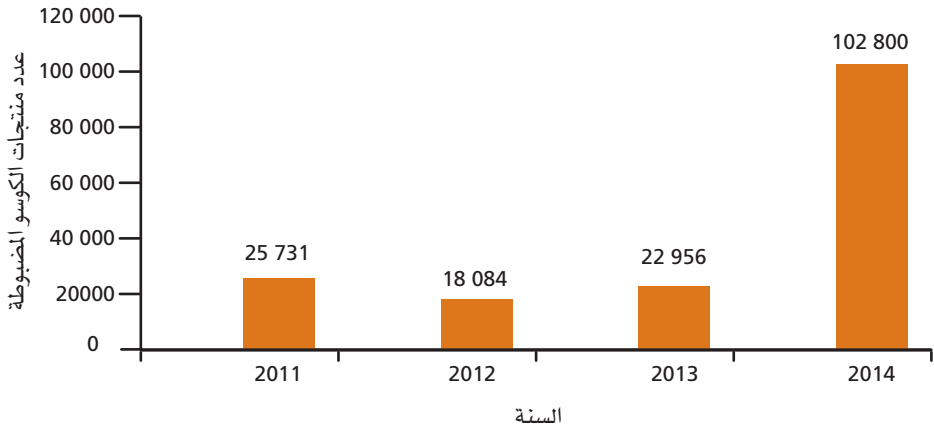
المصدر: بيانات التصدير من وزارة التجارة في توغو وبيانات الواردات من الصين.
 *تشمل الجذوع والخشب المنشور على السواء.

وأشار المسؤولون الذين أُجريت معهم مقابلات إلى أن جزءاً كبيراً من الأخشاب المصدّرة من توغو كان في الواقع من غانا، حيث تتسم الأنظمة الخاصة بالأخشاب بكونها أكثر صرامة. وكما هي الحال في مالي، اعترف المسؤولون بعجزهم عن التعرف على وثائق التصدير المشروع، على الأقل إلى أن التقوا بالسلطات الغانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. بيد أن هؤلاء المسؤولين فوجئوا لمعرفة مدى قطع أشجار الكوسو في بلدان مثل مالي وبوركينا فاسو، وربما استهانوا بحجم الصادرات من شجر الكوسو الموسوم على أساس أن بلد المنشأ هو توغو في حين أنه في الواقع غانا.

وكما هي الحال في البلدان الأخرى الواقعة على طول خليج غينيا، يتركز شجر الكوسو في توغو في المناطق الشمالية القاحلة من البلد، بعيداً عن العواصم المطلة على الساحل، مما يصعب معه رصد

الموقف. ولم يُجرَ جرد للغابات منذ عام ١٩٨٠، وإن اعتقد المسؤولون الذين أُجريت معهم مقابلات أن مخزون الكوسو استنفد بشدة ولا يزال عدد قليل من الأشجار خارج المناطق المحمية. ورغم تنفيذ عدة ضبطيات كبيرة من الكوسو الذي جرى قطعه بطريقة غير قانونية، فإن سجلات هذه الأحداث لا تكفي لتوثيق الكميات المعنية، حيث إنها لا تشير سوى إلى عدد "المنتجات"، وهو ما يمكن أن يشير إلى الجذوع أو الألواح أو أي شكل آخر من أشكال الخشب (انظر الشكل الثالث). ومع ذلك، تشير السجلات إلى أن الكوسو يشكل إلى حد بعيد أشيع الأخشاب المضبوطة في البلد.

الشكل الثالث - عدد منتجات الكوسو التي ضبطتها توغو، ٢٠١١-٢٠١٤



المصدر: وزارة التجارة في توغو.

وأقامت حكومة توغو، منذ أن أصبحت تدرك المشكلة بالكامل، ١١ نقطة تفتيش متخصصة على طول حدودها البرية، وبرنامجاً لرصد الحاويات في مينائها. وأفاد رئيس برنامج مراقبة الحاويات في توغو بأن الضبطيات لم تكن تُنفَّذ إلا عند وجود جوانب قصور في الوثائق، وإن كانت هناك شكوك في أن بعض الوثائق المقدمة حُصلَ عليها بطريقة احتيالية من مسؤولي الحراسة المحليين الفاسدين. وازداد أيضاً التعاون المشترك بين الوكالات حيث استمر التواصل بين مسؤولي البيئة والمسؤولين عن إنفاذ القوانين.

وأفاد أحد القضاة المرتبطين بهذه الجهود بأن منطقة جرائم الحياة البرية والغابات بالكامل يجب أن تخضع لاستعراض قانوني وظيفي. وأشار إلى أن النظام الحالي للتصاريح يساء استعماله، وأضاف قائلاً: "بترخيص، يمكنك أن تدمر غابة". وأضاف كذلك أنه، في الوقت الحالي، لا توجد تشريعات تتعلق مباشرة بجرائم الغابات، وأنه لا علم له بأي إدانة بسبب قطع الأشجار أو تصديرها بشكل غير قانوني. وحتى في ظل تفسير خلاق للقانون الحالي، فإن أشد عقوبة يمكن توقعها هي

نحو ١٠٠ ٤ دولار، أي نحو تكلفة حاوية واحدة من الكوسو. وعلاوة على ذلك، دون الاستثمار في القدرة على التحقيق، فإن العقوبات لن تُفرض سوى على الموظفين من المستوى الأدنى في سوق الأخشاب غير المشروعة.

بنن

على النقيض من توغو، يجرم القانون في بنن بوضوح تصدير جذوع أشجار الكوسو. ومنذ عام ١٩٩٦، تندرج شجرة الكوسو ضمن الأنواع المحمية.^(٢٠) وإضافةً إلى ذلك، فإنه منذ عام ٢٠٠٥، يُحظر تصدير الخشب الخام في بنن.^(٢١) وعلى الرغم من أن الغموض يكتنف بعض جوانب القانون، فقد بينت المقابلات التي أجريت مع التجار في بنن وجود فهم عام مفاده أن التجارة في أخشاب الكوسو غير قانونية، وأن الرشوة مطلوبة حتى يُكتب النجاح لنقل الأخشاب. وقد يفسّر هذا التصور الأسباب التي تجعل ذلك التهريب يبدو أكثر تطوراً في بنن مما هو عليه في البلدان الأخرى التي شملتها الدراسة الاستقصائية.

فعلى سبيل المثال، وفقاً لإحصاءات الواردات الصينية، تُعدُّ بنن البلد الوحيد في غرب أفريقيا الذي يصدر خشب الورد المنشور إلى الصين. ويُزعم أن هذا الوضع الشاذ مرده أن الخشب المنشور يُستخدم لإخفاء شحنات الجذوع في بنن، حسبما أفادت به مصادر متعددة، منها الحطّابون وتجار وعمال الأخشاب وأفراد المجتمع المحلي. فبمجرد امتلاء حاوية بالأخشاب المربعة، يُكدّس حاجز من الألواح المنشورة عند باب الحاوية. وخلال البحث الميداني، شوهدت تلك الألواح إلى جانب الجذوع في مرافق معالجة الكوسو.

وفي بنن، أمكن إجراء تحقيقات ميدانية، بما في ذلك زيارات إلى مواقع قطع الأشجار ومراكز المعالجة والأسواق والموانئ. وأجريت مقابلات مع أفراد المجتمعات المحلية في مناطق قطع الأخشاب، والحطّابين أنفسهم، ووكلاء النقل، وعمال ساحات الأخشاب، وتجار الأخشاب، ومسؤولي الغابات.

^(٢٠) المرسوم رقم ٩٦-٢٧١ بتاريخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، الذي يضع شروط تطبيق القانون رقم ٩٢-٠٠٩ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢. ووفقاً لما تنص عليه المادة ٣٦ من القانون رقم ٩٢-٠٠٩، "يُحظر قطع الأنواع الحرجية المذكورة أعلاه، أو تقليمها أو اقتلاعها أو تشويهها، باستثناء ما تسمح به إدارة الغابات".

^(٢١) Interministerial Decree No. 2007/0053/MEPN/MIC و/Decree No. 2005-708 of November 2005. وتتنص المادة ٥ من المرسوم المشترك بين الوزارات لسنة ٢٠٠٧ على أن القوائم والأعمدة والأخشاب المربعة والألواح السميكة والمنشورة والخشب العصاري والفحم المأخوذ من الغابات الطبيعية تُعتبر جميعها من الخشب الخام.

وأفاد أفراد المجتمعات المحلية في مناطق قطع الأخشاب بأنهم يعتبرون أن الغابات ملك للدولة، ولكن السلطات المحلية كثيراً ما تمنح التراخيص لتقطيعها. وفي إحدى القرى، أفاد أفراد المجتمع المحلي بأن الزعيم المحلي تلقى كمية من جوز الكولا من قاطعي الأخشاب في المقابل، في حين أنه في قرية أخرى، كان يحدّد سعر ثابت لكل شاحنة. وقال الشبان الذين أُجريت معهم مقابلات إنهم كان يتلقون أتعاب الوساطة لقاء توجيه قاطعي الأخشاب إلى مكان شجر الكوسو أو يُستأجرون من حين لآخر لأداء مهام بسيطة. وقال زعيم إحدى القرى: "لسنا مهتمين بهذه الأشجار أو ما يصنع الناس بها. هذه الأشجار عديمة القيمة بالنسبة لنا. إنها هنا منذ ١٠٠ عام أو أكثر، ولم نستفد مطلقاً بأي شيء منها".

وأفاد قاطعو الأشجار الذين أُجريت معهم مقابلات إنهم يعملون بالعمولة، ويمكن لهم أيضاً أن يبدؤوا القطع لحساب أنفسهم. وقال أحدهم: "إما أن يأتي إليك زبون ويخبرك بما يريد، أو تدخل أنت الأحرار وتبدأ في القطع، ويأتي الناس ويجدونك لشراء ما لديك من جذوع". وفي كلتا الحالتين، تكون الأموال مطلوبة كي يبدأ النقل. وأفاد قاطعو الأخشاب بأنه بمجرد تعيين موقع الكوسو وبدء القطع، يتصلون عندئذ بموظفي الغابات ويدفعون لهم لقاء ما يعتزمون نقله. ويكون التوزيع الاعتيادي على أساس ٦٠ في المائة من سعر الشراء لقاطعي الأشجار و ٤٠ في المائة لمسؤولي الغابات. وقيل إن مسؤولي الغابات لا يقومون مطلقاً بزيارة مواقع القطع.

وأُجريت زيارتان إلى موقعين شمال كوتونو حيث يتم تجهيز الخشب وتخزينه وتصديره. وكانت المرافق التي يديرها الصينيون محاطة بأسوار خشبية بارتفاع ثلاثة أمتار بما يحجب النشاط الجاري بالداخل تماماً عن الأنظار، وكان لدى جميع من أُجريت معهم مقابلات فهم واضح أن التجارة غير مشروعة. وخضع مرفقان رئيسيان للاستعراض، هما: مجمع لتخزين وتحميل الأخشاب وموقع لتدخين الألواح في دافو، وهي بلدة تقع على بعد ١٢٠ كيلومتراً شمال كوتونو ونحو ١٠ ساعات جنوب مناطق القطع مثل باراكو. ويبدو أن المرفق الموجود في دافو قائم منذ نحو ثلاث سنوات، وقد أُشير إلى الفريق الصيني الذي يدير الموقع في مقابلات أُجريت في أماكن أخرى. ولوحظ ما لا يقل عن ٣٥٠ طنّاً مترياً من الكوسو في ساحة واحدة فقط. وكانت الأخشاب يجلبها إلى الموقع قاطعو أخشاب متعاقد معهم وكذلك تجار الأخشاب الذين كانوا يجلبونها لحساب أنفسهم في الشمال. وأفيد بأن قاطعي الأخشاب والتجار على السواء كانوا بحاجة إلى أن تكون لهم صلة بمسؤولي الغابات لنقل الأخشاب داخل البلد. وكان عدم الدفع لمسؤولي الغابات يعني إمكانية مصادرة الأخشاب وهي في طريقها إلى التصدير.

ويبدو أن أفراد المجتمع المحلي كانوا يدعمون هذا النشاط التجاري، على عكس الحالة في مالي، وذلك بسبب قدرة الصينيين على تنظيم مثل ذلك النشاط الإنتاجي من الناحية الاقتصادية. وقال أحد الذين أُجريت معهم مقابلة: "الصينيون هنا لديهم الأموال والوسائل اللازمة للقيام بهذا العمل، ولذلك فإن المجتمعات المحلية تدعمهم وتساعدهم". بل إن الفريق الذي يدير المرفق في دافو نال ولاء السكان المحليين أكثر من المجموعات الصينية الأخرى. وروى أحد من أُجريت معهم مقابلات كيفية

شروع جماعة مناوئة في الاضطلاع بعمليات في المنطقة. فقد سُرق مخزون المجموعة من الأخشاب بالكامل ليلاً، واضطرتهم الحادثة إلى الفرار خوفاً. وكان السكان المحليون على علم بأن هذه التجارة غير قانونية، ولذلك كانوا يتوخون الحذر من التجار الجدد الذين قد لا تكون لديهم الصلات أو الدهاء للعمل بأمان. ويبدو أن المجتمع المحلي كان يفضل التعامل مع الفريق الراسخ حتى لا يجذب انتباهاً غير مرغوب فيه.

وفي نفس البلدة، تمكّن الباحثون من إجراء مقابلة مع موظف في ساحة يملكها الصينيون لتدخين شجر الكوسو. وروى الموظف حالات صودرت فيها أخشاب متطفلين لم يتمكنوا من إقامة صلات مع الأشخاص المناسبين، وطُردوا من البلد. ويبدو أن الرشاوى المطلوبة كانت كبيرة، لأن المسؤول الكبير الذي يتلقى الرشوة كان عليه توزيع العائدات على كل فرد في سلسلة قيادته.

وتُدخّن ألواح الكوسو لحفظ الخشب، وهو ما يضيف شكلاً من أشكال القيمة المضافة. وتُرتّب أكداًس الألواح الخشبية لتكوين أبراج ارتفاع كل منها ستة أمتار تُغطى بالبلاستيك للحفاظ على الدخان. ويُدخّن الخشب باستمرار بواسطة نار داخلية لمدة ستة أسابيع. وبعد أن يُشكّل غطاءً من الأخشاب المدخنة، يمكن نقل شحنات أكبر من الجذوع إلى العاصمة دون أن يلاحظها أحد. وعندئذ تُرصّ الألواح الخشبية على عتبة حاويات بطول ٤٠ قدماً لإخفاء شحنات الجذوع. ويبدو أن هذا الأسلوب في التهريب يخص المجموعة التي تدير الساحة، ويبدو أنها وجدت أيضاً سوقاً للألواح المدخنة.

وكان أحد التجار الذين أُجريت معهم مقابلة في داسا (على بعد نحو ثلاث ساعات شمال داکو) يرافق ثلاث شاحنات من شمال بنن متجهة إلى مشترين في كوتونو. وقال التاجر إنه كان ضالماً في نفس التجارة في نيجيريا. وعلى النقيض من العمال الذين أُجريت معهم مقابلات في داکو، قال: "إن ما يقوم به الصينيون هنا في غرب أفريقيا يسمى سرقة، والكيفية التي يجبرونا بها على العمل تسمى عبودية". وكان قاطعو الأخشاب يدركون أن ما يُدفع لهم لا يشكل سوى جزء صغير من سعر التصدير، وكان بعضهم مستاء من ذلك الترتيب، ولكنهم كانوا يفتقرون إلى البدائل.

ولم يكن بالإمكان استخدام سوى بعض شركات النقل التي تفهم كيفية سير التهريب لنقل الخشب. فعلى سبيل المثال، أفيد بأن مسؤولي الغابات لا يعملون خلال عطلة نهاية الأسبوع، ولذلك كانت مُحط نهاية الأسبوع أوقاتاً حاسمة الأهمية لتحميل الحاويات في الموانئ. وكانت الحاويات بطول ٤٠ قدماً تُحمّل بالجذوع المربعة في الخلف والألواح (البالغة السمك غالباً) في الأمام عند المدخل. وأفيد بأن مسؤولي الغابات لم تكن لديهم ميزانية لتفريغ حاوية الخشب عند اكتمال تحميلها، أو لتغطية التكاليف المحتملة المرتبطة بالتأخير في النقل، ولذا فإن الحاجز البصري كان فعالاً.

وفي وقت إجراء المقابلات، لم يكن هناك سوى خمسة من مسؤولي الغابات في الميناء الرئيسي. ووفقاً لإحصاءات الواردات الصينية، كانت ١٩٤ حاوية من الخشب (أفيد أن ٥٠ حاوية منها تكون محملة بخشب الكوسو) تُصدّر أسبوعياً من كوتونو في عام ٢٠١٤. وكان على المفتشين، من أجل مواكبة هذا المعدل التصديري، أن يشهدوا تحميل ما بين أربع إلى ثماني حاويات في اليوم في مواقع منتشرة في جميع أنحاء المدينة. وفي الممارسة العملية، فإنهم لا يحتجزون سوى نحو ثلاث حاويات في الأسبوع. وقال مدير الإدارة المسؤولة عن لوائح وقوانين الغابات: "نحن لا نملك السيطرة هنا. هذا هو الفرق بين بن والصين. كل ما لدينا من بيانات حقيقية هو الناس الذين نوقفهم والسلع التي نضبطها."

وكما هي الحال في بلدان أخرى، أفاد مسؤولو الغابات في بن بأن قدرأ كبيراً من الخشب الذي يغادر ميناءهم ويُزعم أنه أجنبي المنشأ (نيجيري في معظمه) هو في الواقع خشب منشؤه بن. ويتسم المركز القانوني للصادرات المزعومة من الخشب النيجيري بالغموض، لأن الوضع القانوني لخشب الكوسو النيجيري، كما هو مبين بالتفصيل في المناقشة التالية، معقد ويختلف باختلاف الولاية. وتتسم الوثائق المعنية بتنوعها بحيث إن المسؤولين النيجيريين أنفسهم الذين أُجريت معهم مقابلات يختلط عليهم الأمر بسببها.

نيجيريا

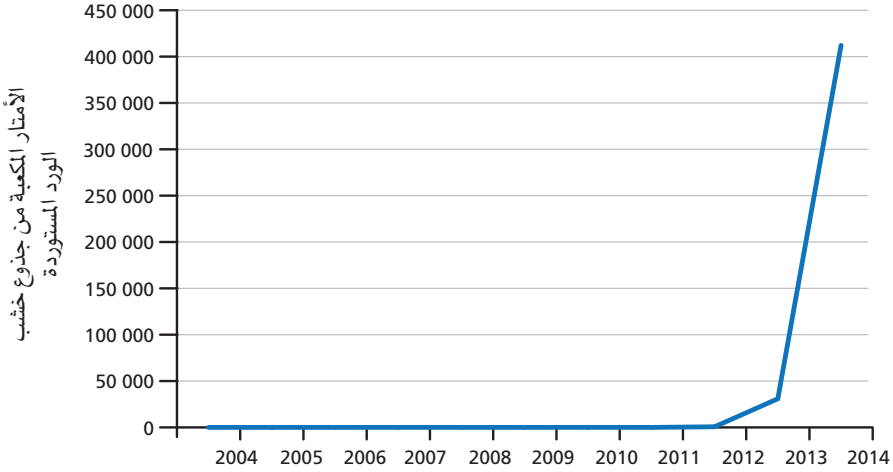
شهدت نيجيريا موجة واسعة النطاق من إزالة الغابات في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، ولكنها لم تكن على الإطلاق مصدراً كبيراً للأخشاب حتى وقت قريب. واستناداً إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، لم تُصدّر نيجيريا سوى ما قيمته ٢,٢ مليون دولار من الجذوع في عام ٢٠١٣. وتمثلت حصة أكبر بكثير من الصادرات في الفحم، المستمد من أنواع غير متميزة توجد في الغابات البرية. وتقدر قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية أن قيمة الفحم المصدّر في عام ٢٠١٣ كانت ٧٦ مليون دولار. وفي عام ٢٠١٢، قدّر نائب سابق لمدير الغابات أن ما نسبته ٥١ في المائة من مجموع إنتاج الأخشاب في نيجيريا غير قانوني.

وفي عام ٢٠١٤، ظهرت نيجيريا فجأة كمصدّر رئيسي للأخشاب (انظر الشكل الرابع). وفي تلك السنة، صدّرت أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ متر مكعب من الكوسو، مما يجعلها أكبر مصدّر لهذا الخشب في العالم، وثاني أكبر مصدر لخشب الورد عموماً. وقال أحد تجار الأخشاب الذين أُجريت معهم مقابلة في نيجيريا: "ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، لم يكن الناس يعرفون أهمية هذا النوع أو قيمته، أما الآن فهو تجارة رائدة، فالكل يريدونه."

وأظهرت البحوث الميدانية وجود فوضى كبيرة فيما يخص السياسة النيجيرية بشأن قطع الكوسو وتصديره، بما في ذلك عدد من كبار المسؤولين الذين تتباين آراؤهم تبانياً كبيراً بشأن الإجراءات الحالية. ونيجيريا عبارة عن جمهورية اتحادية، وتتمتع كل واحدة من ولاياتها، البالغة ٣٦ ولاية، بقدر كبير من الاستقلال الذاتي في تنظيم الغابات الخاصة بها. وتقدم الإدارة الاتحادية للغابات إرشادات سياسية إلى الإدارات على مستوى الولايات، ولكنها لا تحتفظ بسجلات بقوانين الولايات وأنظمتها،

كما أنها لا تتولى بنفسها تنظيم أي مناطق حرجية. ويوجد في نيجيريا أيضاً مجلس بيئي وطني، وإن كان دوره استشارياً في المقام الأول. فعلى سبيل المثال، تجاهلت الحكومة التوصية التي أصدرها أخيراً لحظر صادرات الفحم. ويعود تاريخ السياسات الحرجية الوطنية الحالية إلى عام ٢٠٠٦. وهناك قائمة من الأنواع المحمية على المستوى الوطني، ولكنها لا تشمل الكوسو.

الشكل الرابع- حجم واردات الصين من جذوع خشب الورد من نيجيريا، ٢٠٠٤-٢٠١٤



المصدر: World Trade Atlas، استناداً إلى السلطات الجمركية في الصين.

واستناداً إلى عدد من المصادر، هناك أيضاً حظر فعلي على تصدير الأخشاب المستديرة،^(٢٢) بيد أن هناك قدراً كبيراً من الاختلاف في الرأي بين الخبراء بشأن ما يشمله ذلك الحظر. ويفيد مسؤولو الحراجة الاتحاديون ومجلس تعزيز الصادرات في نيجيريا أن الجذوع المربعة تُعتبر "مشغولة". بيد أن ذلك يتناقض مع المعلومات على الموقع الشبكي لدائرة الجمارك في نيجيريا، حيث يندرج "الخشب (الخشن أو المنشور)" ضمن قائمة حظر التصدير.^(٢٣)

وبالمثل، أكد مراقب التصدير في موانئ منطقة أبابا في لاغوس على عدم قانونية صادرات الخشب وعدم مرور أي خشب نيجيري عبر مينائه. وكان رأي مجلس تعزيز التصدير في نيجيريا ورأي شركة التفتيش السابق للشحن Cobalt International Service مخالفين لرأي مراقب التصدير المالي في هذا الشأن، حيث أكد أن منتجات الخشب النيجيرية تُصدّر بالفعل عن طريق أبابا.

^(٢٢) (2001) FAO, "Present status of the forestry sector of Nigeria" أيدھا معهد الموارد العالمية؛ انظر: Forest Legality Initiative, "Logging and export bans: Nigeria", May 2016 متاح في: <https://forestlegality.org/>.
^(٢٣) Nigeria, Federal Ministry of Finance, Nigeria Customs Services, "Export and prohibition list" متاح في: www.customs.gov.ng/.

واشتكى عدة تجار من مرور كميات كبيرة من الكوسو عبر موانئ لاغوس إلى درجة أن سلطات الموانئ بدأت، في عدة نقاط في عام ٢٠١٤، رفض الحاويات الإضافية لمجرد عدم وجود مكان لها. وأكد التجار أيضاً أن الآراء المتعلقة بما إذا كانت الجذوع المربعة تُعتبر "مشغولة" تباينت بمرور الوقت. وشبّه أحد التجار تجارة الكوسو بالقمار موضحاً: "إنك لا تكون على يقين إذا دخلت في معاملة من هذا النوع مما إذا كانت حاوياتك ستمر عبر الموانئ".

وبالنظر إلى هذه الحالة من الفوضى في السياسات الوطنية، يبدو أن السلطة التنظيمية الحقيقية تظل لدى الولايات. واستناداً إلى ما قالته مجموعة واسعة من المجيبين الذين أُجريت معهم مقابلات، تأثرت ٢٢ ولاية من ولايات نيجيريا البالغة ٣٦ ولاية بتجارة الكوسو غير المشروعة.^(٢٤) ويبدو أن الكوسو ينمو في نيجيريا في ظل طائفة أوسع بكثير من الظروف المناخية مقارنةً بالدول الأخرى المستعرضة، حيث تمتد زراعته إلى الغابات المدارية في الجنوب الشرقي من البلد، وهو ما يفسر فيما يبدو تضرر هذه الطائفة الواسعة من الولايات. وعُرضت على الباحثين سجلات بالمحاصيل السابقة من الكوسو في ولاية كروس ريفر، وهي منطقة استوائية. بيد أنهم لاحظوا أن الجذوع المعروضة للبيع أصغر حجماً من تلك الموجودة في أماكن أخرى، وأن بعض العينات المباعة على أنها من الكوسو قد تكون في الواقع عبارة عن أنواع أخرى.

ويختلف النهج المعتمد تجاه الاتجار بالكوسو اختلافاً كبيراً من ولاية إلى أخرى. ويمكن أن تولك المسؤولية عن إدارة الغابات إلى مجموعة من الوزارات في الولايات، بما فيها تلك المسؤولة عن الموارد الطبيعية والبيئة والزراعة والموارد المائية، أو إلى وزارة مخصصة للشؤون الحرجية. وحظرت بعض الدول الحراجة التجارية بالكامل، في حين أن بعضها الآخر لا توجد لديه أي قواعد تحكم حصاد الكوسو. فعلى سبيل المثال:

- في ولاية كانو، من يملك الأرض يملك الأشجار ويجوز له أن يتصرف فيها كما يحلو له.
- في ولاية بلاتو، لا يوجد قانون محدد بشأن الكوسو.
- في ولاية كادونا، يمكن قطع الكوسو بموجب ترخيص، وإن قُدّرت السلطات أن نصف المحصول غير مرخّص.
- في ولاية كوجي، يمكن قطع الكوسو بموجب ترخيص، ولكن قُرِضَ وقف في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠١٤ بعد قيام جماعات متنافسة بخطف أعداد كبيرة من المشتريين الصينيين؛ كما عجلت موجة الاختطاف بفرض حظر على دخول الآسيويين أو القوقازيين الغابة.

^(٢٤) بما فيها ولايات Adamawa, Bauchi, Benue, Cross River, Ebonyi, Ekiti, Enugu, Gombe, Kaduna, Kano, Katsina, Kebbi, Kogi, Kwara, Nasarawa, Niger, Ondo, Osun, Oyo, Plateau, Sokoto, Taraba.

- في ولاية تارابا، يُعتبر الكوسو من الأنواع المحمية؛ ولذا، لا يُسمح فعلياً سوى لمنشترتين مرخصتين في الولاية بحصاده، بيد أن الغرامة القصوى لقطع الأشجار غير المشروع تبلغ نحو ٢٥٠ دولاراً.
- في ولاية كروس ريفر، يُحظر القطع التجاري للأشجار بجميع أشكاله، بصرف النظر عن النوع.

ويجعل خليط السياسات المختلفة من الصعب للغاية تحديد المركز القانوني لأي شجرة بعينها. وبمجرد قطع الأشجار، يمكن نقلها بحرية داخل البلد، ولا توجد طريقة لتحديد النظام القانوني الذي قُطعت بموجبه. ولاحظ الباحثون أيضاً وجود اختلافات في الرأي بين كبار المسؤولين بشأن مسائل السياسات الوطنية، مثل الوثائق المطلوبة لتصدير الأخشاب. ويبدو أن تجارة الكوسو تعتمد إلى حد بعيد على المسؤولين المعنيين بترخيص التصدير.

ويبدو أن المسؤولين على مستوى الولايات والمقاطعات الذين أُجريت معهم مقابلات يعتبرون الترخيص وسيلة لاستفادة الدولة من عملية كانت تحدث في جميع الأحوال، وليس كوسيلة لتنظيم التجارة ضمن حدود مستدامة. ولا يقع الجزء الأكبر من الترخيص سوى بعد قطع الجذوع بالفعل، عند حواجز طرق على طول دروب النقل. وكما علّق أحد المسؤولين من كادونا: "إذا لم نقم بذلك [إصدار التراخيص بعد الحدث]، فسيمضون في الليل، ويقطعون الأشجار في جميع الأحوال، ويزيلونها، ولن تقع أعيننا عليهم مرة أخرى، وفي نهاية المطاف، لن تتمكن الولاية من تحصيل أي شيء". وعلى الرغم من أن القواعد تقتضي أن يفحص المسؤولون المحاصيل في الموقع للتأكد من الكميات المأخوذة، يستحيل القيام بذلك لأن عدد المحاصيل مرتفع جداً بحيث لا يمكن لحفنة من الموظفين رصدها. كما أن عمليات التفتيش الموقعي تشكل خطراً حيث سبق أن قُتل أفراد من خفر الغابات على أيدي عصابات مسلحة لقطع الأشجار. وبالفعل، فقد طلب مسؤولون في ولاية بلاتو أن يُسلح موظفو الغابات ويتلقوا بدل خطر، وأن تُعوّض أسرهم في حال وفاتهم العنيفة على يد أفراد عصابات قطع الأخشاب غير المشروع.^(٢٥)

وتتمثل الطريقة الأنجع كي تحضّل الولاية مستحققاتها على التدفقات الخارجة والتي لا يمكن وقفها في وضع حواجز على الطرق، وقد طلب المسؤولون في كادونا مساعدة اتحادية في هذا الصدد. وأُرسلت مساعدات من الجيش والشرطة، كما شاركت جماعات الأمن الأهلية. وفُرضت غرامات على الشاحنات ذات الحمولات غير الممتلئة (عادةً نحو ٥٠ دولاراً) وأُخضعت للضرائب، ولكن سُمح للشاحنات بالاستمرار بمجرد تحويل أموال الغرامات. وحتى إذا قُطعت الأخشاب بشكل غير قانوني، فإن الشحنة كانت تكتسب فعلياً الصفة القانونية من خلال تلك العملية.

^(٢٥) أبلغ عن العنف ضد خفر الغابات أيضاً في أجزاء أخرى من البلد. وأفاد مسؤول غابات كبير في ولاية تارابا بأن موظفيه تعرضوا للضرب على أيدي عصابات قطع الأشجار في عام ٢٠١٤.

بيد أن هذا النظام الاتجالي للمراقبة جرى تقويضه أيضاً بسبب الفساد. فقد وصف تاجر يقع مقره في لاغوس تجربته مع الدفع لمسؤولي الغابات، حيث قال: "[يسمونها] ضرائب الأحرار أو الإتاوات أو شيئاً من هذا القبيل. نعم، نحن ندفع لرجال الغابات. إنهم نشطون للغاية في هذا الصدد. ولا أعرف ما إذا كانت تذهب إلى الولاية أو يحتفظون بها لأنفسهم". وحسبما أفاد به من أجريت معهم مقابلات، فإن من يساورهم القلق بشأن احتمالات الإنفاذ يكتفون بالتماس التراخيص للأنواع الأخرى (عادةً من أجل *Khaya senegalensis*)، ثم يخفون الكوسو تحت الحمولات التي تحتوي على تلك الأنواع.

ويُعتبر فرض الضرائب على التجارة عندما تكون الأخشاب في طريقها بالفعل بديلاً سيئاً عن رسوم القطع لأنه لا يشمل جميع الأخشاب التي يقل حجمها عن الحجم المطلوب والتي يرفضها المشترون لاحقاً. وكما أفاد التجار في عدة بلدان، فإن المشتريين لا يهتمون سوى بلب الخشب، وبصفة عامة، تُهمل الأشجار التي يقل حجمها عن الحجم المطلوب ولا تُشتري. وفي ولاية كوجي، أفاد التجار بأن عدداً كبيراً من الأشجار الصغيرة قُطعت ورُفضت إلى درجة أن رجلاً صينياً أقام منشرة مؤقتة لمدة ١٢ شهراً، وقطع جميع الجذوع الصغيرة الحجم، ثم صَدَّرها.

ويبدو أن جميع طرق الأخشاب، بمجرد اجتياز حواجز الطرق، تؤدي إلى لاغوس. وفي ولاية كروس ريفر، يُحظر قطع جميع الأشجار منذ عام ٢٠٠٩. وإضافةً إلى ذلك، فإن الميناء في كالابار أصبح مليئاً بالطمي بحيث إنه لم يعد يستوعب السفن الكبيرة. ولهذه الأسباب، لا يبدو أن الأخشاب غير المشروعة تُصدَّر من كالابار. ويغطي الطمي ميناء بورت هاركورت على النحو نفسه، ويبدو أن الوضع نفسه ينطبق على سابيلي ووارى.

ولذلك، لا بد أن تكون لاغوس هي مركز التجارة. وحتى التجار وقاطعو الأخشاب غير القانونيين العاملون في ولاية تارابا، التي تقع على الحدود مع الكاميرون، أفادوا بأنهم يجلبون جذوعهم إلى لاغوس للتصدير. ويبدو أن بلدة ساغامو الصغيرة هي المركز الرئيسي للمتاجرة بجذوع الكوسو وتحميلها في الحاويات تمهيداً لنقلها إلى لاغوس.

وكثيراً ما يكون تجار الأخشاب النيجيريون من مناطق منشأ الكوسو، أو على الأقل من نفس المجموعة اللغوية الموجودة في مناطق المنشأ. بيد أنهم نادراً ما يسافرون إلى تلك المناطق، حيث يستعينون بوكلاء عنهم للقيام بالمهمة. ولم يكن الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات متأكدين تماماً دائماً من المكان الذي أتت منه أخشابهم، وإن ظل بإمكانهم تحديد الولايات التي لا تزال لديها إمدادات من الكوسو (مثل ولاية كوجي) وتلك التي نفذ مخزونها منه (مثل ولاية كيبى). كما نشط تجار الأخشاب النيجيريون كثيراً في المبيعات عبر الإنترنت حيث لم يشحنوا الأخشاب إلى الصين فحسب، وإنما أيضاً إلى تايلند وفيت نام. وأشار مفتشو التصدير الذين أُجريت معهم مقابلات إلى أن كمية معتبرة من الكوسو لم تكن مصنفة كذلك، بل اكتُفي بوسمها بعبارة "أخشاب مجهزة".

وأشار الموظفون الاتحاديون الذين أُجريت معهم مقابلات في نيجيريا إلى أن الوضع بشأن الكوسويشيه ما حدث مع خشب الساج قبل ٢٠ إلى ٣٠ عاماً. وقد أدرك التجار قيمة الخشب في الهند، وبحلول الوقت الذي أدركت فيه الحكومة حجم المشكلة، كان الألوان قد فات: فقد فني النوع.

الخلاصة

ينطوي تنظيم الأخشاب على إشكالية لعدة أسباب، فمن الصعب بمكان على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، مثل مفتشي الجمارك، التمييز بين أنواع الخشب بالنظر إلى الأشكال العديدة التي قد يظهر بها؛ ويمكن لعوامل مثل نسبة الرطوبة، والتعرض للحرارة والعناصر الطبيعية، والتباين الطبيعي، وأسلوب المعالجة أن تؤثر تأثيراً جذرياً على مظهر الخشب؛ ومن دون أدلة الحمض النووي، قد يجد حتى الخبراء صعوبة في التمييز بين الأنواع الوثيقة الصلة بعضها ببعض. وبالفعل، يمثل تصنيف النباتات موضوع جدل مستمر، ويكون توافق الآراء العلمية بشأن تصنيف الأنواع عرضة للتغيير.

ومن الصعب جداً أيضاً تنظيم التجارة القائمة على وثائق غير قياسية. ذلك أن بعض الوثائق المزورة التي قُشِرت في سياق العمل الميداني لأغراض هذه الدراسة مختلقة تماماً بحيث لا يوجد أي وجه للشبه بينها وبين الأذن الرسمية. ويُخفى منشأ الأخشاب بواسطة تلك الوثائق وبسلسلة من عمليات التصدير وإعادة الاستيراد. وكما علّق أحد كبار المسؤولين في وزارة التجارة والتبادل التجاري في مالي:

لا يمكننا عمل أي شيء بشأن تلك الحاويات العابرة؛ فإذا كانت لديها وثائق قانونية، علينا أن نقبلها ونسمح لها بالمرور. ومن الصعب جداً علينا أن نميز بين الوثائق الحقيقية والمزورة العائدة إلى تلك البلدان الأخرى. وإذا اكتشفنا وثائق غير قانونية، فسوف نوقفها، ولكن في الواقع، لا يمكننا التمييز بين الاثنين.

وخلال العمل الميداني، قدم مسؤولون وثائق تتضمن وصفاً خاطئاً تماماً للمنتج، حيث كانت رموزه بموجب النظام المتناسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها غير صحيحة. وكانت الصين هي الوجهة في غالبية الشحنات المؤقتة، وإن لوحظ وجود مشترين هنود في بوبو-ديولاسو، كما تورطت في هذا الأمر شركة مملوكة للصين في الإمارات العربية المتحدة.

وكشف العمل الميداني أيضاً على نحو متكرر عن اختلافات في الرأي بين كبار المسؤولين بشأن مضمون القانون ومعناه. وكثيراً ما كان المسؤولون يتناقشون فيما بينهم، عند إجراء مقابلات جماعية معهم، بشأن المتطلبات الأساسية لصادرات الأخشاب. ومن المواضيع الخلافية المتكررة ما إذا كان التربيع الخشن للجذوع، الذي تُزال بموجبه الأشجار ذات الأسطح غير القابلة للتسويق وتُعرّض كفاءة التغليف، يستوفي الشروط القانونية بشأن ضرورة معالجة الخشب قبل تصديره. ولما كان التربيع الخشن

لا يخدم سوى مصلحة المستورد ولا يُبقي على أي قيمة مضافة في بلد المَصْدَر، ينبغي ألا يُعتبر كافياً للالتفاف على حظر تصدير الجذوع.

ويبدو أن مدى اضطلاع المشتري مباشرة بأنشطة قطع الأشجار يختلف باختلاف المنطقة والتوقيت. ففي بعض الأماكن، كان المشترون الصينيون يوجودون في الميدان ويتفاوضون مع القادة المحليين ويجهزون قاطعي الأخشاب تجهيزاً كاملاً. وفي حالات أخرى، كان قاطعو الأخشاب المحليون يعملون لحساب أنفسهم، انطلاقاً من ثقتهم بإمكانية العثور على تجار لشراء أخشابهم ونقلها إلى المشتريين الصينيين في مدن الموانئ. وبدت بعض المجتمعات المحلية غير مبالية بإزالة الأخشاب، وسعيدة بأي مكاسب غير متوقعة تنالها، في حين أن بعضها الآخر كان أكثر جرأة، حيث كانت تطالب باستخدام العمالة المحلية وتقرض رسوماً على القطع، وإن كانت رمزية. وفي بعض الحالات، أدى خطر عمليات إنفاذ القوانين أو اضطرابات المجتمعات المحلية إلى طرد المشتريين من الميدان، بل ومن البلد، ولكن سرعان ما كان الوسطاء يظهرون ملء الفراغ.

وتؤدي منطقة التجارة الحرة في منطقة الإيكواس هي أيضاً إلى تعقيد الصورة. ففي حين تقرض فرادى البلدان قيوداً، يُكتفى بتمرير الأخشاب المتحصل عليها في تلك البلدان باعتبارها واردة من ولاية قضائية أخرى بقيود أقل. ومن ثم، فإن التنسيق داخل الإيكواس ضروري لكي يكون لأي نوع من التنظيم جدواه.

وكثيراً ما تُنظَّم الأخشاب على الصعيد المحلي. وكثيراً ما يُعتبر الموظفون الموجودون بالقرب من مواقع القطع في وضع أفضل للحكم على ما إذا كانت عمليات قطع الأشجار المضطَّع بها في تلك المواقع منصفة ومستدامة. بيد أن هذا النوع من اللامركزية يمكن أن يؤدي إلى الفساد، حيث يمكن التأثير على السلطة التقديرية، ولا يوجد رصد يُذكر للقرارات المتخذة على الصعيد المحلي. وأفاد الناشطون في تجارة قطع الأشجار غير القانوني، على نحو متكرر، بأن وجود صلة بمسؤولي الغابات المحليين أمر أساسي لأنهم هم وحدهم من يمكنهم ضمان التسليم على النحو الموعود. وتتمثل مسألة أخرى في الافتقار إلى القدرات، لا سيما في المناطق التي لم تشهد من قبل عمليات قطع للأخشاب على نطاق واسع، كما أن للترهيب الذي يمارسه المهربون المسلحون دوره.

ولحسن الحظ، يبدو أن الطلب على الكوسو بدأ في الانخفاض عقب النمو الهائل في حجم الصادرات في السنوات السابقة على عام ٢٠١٤. وحتى في وقت إجراء المقابلات، كان تجار الأخشاب يشكون من إلغاء الطلبات وانخفاض الأسعار بسبب العرض المفرط في السوق، وهو ما يتجلى في تراجع الإحصاءات التجارية لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ويُحتمل أن يؤدي إدراج خشب الكوسو في التذييل الثاني من اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض إلى إضعاف السوق أكثر، وإن لم يُقيَّم الضرر الواقع بعد.

وفي النهاية، لا يمكن اعتبار التجارة في الموارد الطبيعية في غرب أفريقيا مسعى تجارياً بحتاً، بالنظر إلى التفاوت الهائل في القدرات بين المشتريين والبائعين. وهناك العديد من المواقف التي تُعتبر فيها المعاملات التجارية، رغم طبعها الطوعي، مخالفة للمصلحة العامة. ويُعتبر بيع الغابات في غرب أفريقيا إحدى تلك المعاملات.



UNODC



مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

Vienna International Centre, P.O. Box 500, 1400 Vienna, Austria
Tel.: (+43-1) 26060-0, Fax: (+43-1) 263-3389, www.unodc.org